إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف
في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لشركة الوابل الصيب
للإنتاج والنشر والتوزيع
7 شارع الجمهورية ـ عابدين ـ القاهرة
جمهورية مصر العربية

ت: 01004093521 (202+)
01147208173 (202+)

الطبعة الأولى
1438هـ - 2017م

رقم الإيداع: 25392 /2017
الترقيم الدولي .I.S.B.N
978-977-6214-63-7

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سلسلة البيان (18)
السبكي، محمود محمد خطاب
إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة/ محمود خطاب السبكي
ط1 -القاهرة: دار الوابل الصيب للنشر والتوزيع، 2017.
تدمك : 978-977-6214-63-7
1- العقيدة الإسلامية.
2- التشبيه والتجسيم.
3- المتشابهات.

الوابل الصيب للإنتاج والتوزيع والنشر
تراثنا .... أمانة في أعناقنا

إتحاف الكائنات
ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات
ورد شبه الملحدة والمجسمة
وما يعتقدونه من المفتريات

تأليف

صاحب الفضيلة والإرشاد

الإمام محمود محمد خطاب السبكي

مؤسس الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة

المتوفى في الرابع عشر من ربيع الأول سنة 1352هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة السلسلة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، آمين.

إن الفكر المتطرف يدفع إلى السلوك المتطرف، وحينما تأتلف فئة في المجتمع على هذا النهج تغدو كتوحش الخلايا السرطانية التي تفسد أعضاء الجسم وترديه ، وقد كان التطرف سببا رئيسا في سقوط دول وتراجع حضارات في عالمنا المعاصر، ولذلك أخذت على عاتقها جماعة من العلماء المخلصين الغيورين على دينهم ووطنهم، وتحملت مسئولية الرد على الفكر المتطرف في الدين ، معذرة إلى ربهم ولعلهم يهتدون، فإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا .

وهذه سلسلة البيان تتوالى فكان أولها موسوعة الرد على خوارج العصر في خمس مجلدات، شملت الرد على الشبهات في محاور متعددة وجهات محيطة في الفقه والعقيدة والمناهج والأصول والحضارة . وتلاها منظومة القيم الأخلاقية ثم الصفات الإلهية بين الرازي وابن تيمية ثم فقه حب الحياة والسلف والسلفية بين التنزيه والتشبيه ثم حكاية الإرهاب ... إلخ.

والسلسلة مقسمة إلى حلقات ، حلقات عملت على الهدم، هدم الفكر المتطرف في الدين من جهة العقيدة والشريعة والأخلاق والمعاملات، وحلقات للبناء ، تبنى العقلية العلمية حسب النموذج الإسلامي، باعتماد التفكير المنهجي، وتقدير التراث وعلماء الدين.

ولن نكون من الخالفين أو القاعدين عن مواجهة هؤلاء النابتة، فنسأل الله أن ينفع بهذه السلسلة ويرد عن أمتنا هذه الفتنة التي تهدد أمنها واستقرارها.

أ.د علي جمعة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الحق إلى كافة الخلق وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد، فإن فضيلة الشيخ محمود خطاب السبكي عالم أزهري جليل قلما يجود الزمان بمثله، شهد القرنَ الماضيَ بما اعتراه من أحداث جليلة وتغيرات عظيمة وفتن شديدة، فكان كالطود معلما ومربيا ومرشدا ومجاهدا في سبيل ربه، دعى إلى الحق وقاوم فتنة التشبيه والتجسيم التي وفدت على أرض مصر وغيرها من البلدان من أرض نجد، وكان رحمه الله صاحب منهج سديد، ميزه وافترق به عمن عاصره من أصحاب البدع والشهوات، فقد ابتدأت دعوته مع دعوة حسن البنا إلى تأسيس جماعته، ولكن الأخير انحرف بأتباعه وشذ عن منهج النبوة، وذلك حينما رأى الإصلاح يأتي من القمة، وأن الهرم يبنى من رأسه، فبعد مرحلة المأثورات التي بدأ بها دعوته، راح يلعب بالسياسة ويُسِخِّرُ لها المبدأ والقيمة والدين والأتباع.

ولكن الشيخ محمود خطاب السبكي آثر الالتفات إلى قيمة الإنسان وبنائه والمحافظة عليه، وبناء هرم المجتمع الفاضل من قاعدته، وهذا هو الصواب، وكانت تجربته فريدة أشرنا إليها في كتابنا "حكاية الإرهاب"، فإنه حينما دعا المجتمع إلى شيء جديد رآه متفقا مع الشريعة، أوجد للناس بديلا، وخلصهم من حرج يقعون فيه.

فقد اشترى بيتا في حيٍّ الخيامية بالقاهرة وأسس بأسفله مسجدا ومكتبة، وأنشأ وقتَها مصنعًا للملابس القطنية حتَّى ينتج القماش الذي يصنع منه القفطان، حتى يصرف الناس عن

صناعته من الحرير، وارتداء الرجال له، وكان رحمه الله يتابع إنتاج القماش بنفسه، وإن وجد به عيبًا في ثوبٍ من الأثواب يُصلحه بنفسه، وبيده، ثم يجلس ويدرِّس ويحدث الناس بأقوال سيدنا النبي ﷺ، فكانت همته عالية ونموذجًا عظيمًا للأزهر.

وهذا المنهج الإصلاحي جمع فيه الشيخ بين العمل والدعوة والعلم، لم يصطدم بالخلق، ولم يزعق عليهم برأيه، بل صبر وأوجد البدائل ودعى بالعلم والعمل، وفي مقابل ذلك حاد حسن البنا عن نهج الأزهر الشريف واصطدم بالواقع، وسعى لفرض رأيه بالقوة والتسلط، وأهمل الإصلاح والدعوة والعمل والتربية، فنجح الأول واستمر، وفشل الثاني حيث تفككت جماعته وشردت مرة بعد مرة، وقاسى أتباعها وأُزْهِقُوا وأفسدوا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

تعلم الشَّيخ السبكي رحمه الله القراءة والكتابة بعد سنِّ الثلاثين، وقد كان في صغره إلى أن وصل إلى الثلاثين من عمره يعمل في الحقل مع والده، وكان أخوه يتلقى العلم في الأزهر، فكان أخوه يقول له: لعلها تسبق العرجاء. وبالفِعل كان، فحفظ الشيخ السبكي كتاب الله، وتمتع بالهمة العالية، فكان يتنقل بين دروس العلم في الأزهر على يد المشايخ حتى صار فقيهًا كبيرًا وإماما للمالكية.

كان الشيخ السبكي من الواعين الساعين، وكان من كبار فقهاء المالكية في عصره، وقد استكمل دراسة المذاهب الأربعة[1]، وكان من أوائل مَنْ نادوا في الدعاة والمربين بأنَّ يجتنبوا السياسة الحزبية، فأسس الجمعية الشرعية لتعاون الدعاة العاملين بالكتاب والسنة، فأثمرت

---

(1) المقصود باستكماله المذاهب الأربعة أن الشيخ السبكي رحمه الله بعد دراسته الفقه المالكي على كبار علماء المالكية في ذلك الوقت كالشيخ محمد عليش والشيخ عبد الحافظ الصعيدي والشيخ سليم البشري، درس بقية المذاهب على أربابها وكان ثمرة ذلك كتابه الماتع: «الدين الخالص».

دعوته ونجحت وآتت أكلها، ومضى عليها السنون مجتنبة لفتنة السياسة وغيرها، إلا ما ظهر في الآونة الأخيرة من التحاق التيار الإخواني والسلفي وسيطرته على أنشطتها، وهو أمر حاد بها عما رضيه لها سلفها.

حرص الشيخ السبكي رحمه الله على الإصلاح الديني والاجتماعي، فكوَّن لجنةً علمية لجمع الفقه على المذاهب من كتب الفقه ومناقشتها لاستخلاص الأدلة ودراستها، وبدأ في كتابة الكتب، وبدأ على هذا النهج وأنهى في ذلك ثمانية أجزاء بمساعدة اللجنة التي أنشأها، وبَقِيتْ اللجنة كما هي إلى أنِ انتقل الشيخ السبكي إلى رحمة الله تعالى سنة 1936م.

وأما كتاب الإتحاف فقد رد فيه الشيخ شبه المجسمة الذين أفسدوا عقيدة الإسلام والمسلمين، وخرجت من عباءتهم كل الفرق والجماعات المنحرفة والمتطرفة التي اعتدت على الخلق ونشرت الإرهاب والتوحش، فقد رأى الإمام شبهة التجسيم تجتاح فكر الناس عوامهم وعلمائهم، والتجسيم فكر مضلل للخلق ومزور لما جاء في عقيدة الإسلام من تنزيه وتوحيد، وقد استنهض الشيخ همم أقرانه من العلماء كأمثال الشيخ محمد بخيت المطيعي والشيخ اللبان، وغيرهم من كبار العلماء الذين ورد ذكرهم في مقدمة الشيخ لكتابه.

وفي ختام نشير إلى أن الإمام السبكي كان رجل زهد وتصوف، عمل على تربية أتباعه وإعمار قلوب المسلمين بحب الله تعالى وتنزيهه وحب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفني عمره في بناء المجتمع ببناء أفراده على المحجة البيضاء.

وقد سعينا إلى إعادة طباعة كتابه الإتحاف بشكل لائق، خرجنا آياته وأحاديثه، واجتهدنا في عزو نقوله إلى طبعات متداولة يسهل الرجوع إليها والاستزادة بما فيها، وضممناه إلى سلسلة البيان التي تهدف إلى مقاومة الفكر المنحرف للجماعات الضالة التي شوهت صورة الإسلام في العالمين.

فنسأل الله تعالى أن ينفع به المسلمين وأن يرد عنا كيد الكائين ويحمي بلادنا من توحش المتطرفين.

أ.د علي جمعة

ترجمة الشيخ محمود خطاب السبكي :

هو الشيخ : محمود بن محمد بن أحمد بن خطاب السبكي، المالكي، الأزهري، أبو محمد، فقيه، محدث، مشارك في بعض العلوم. ولد في عام 1274هـ الموافق 1857م، وتوفي في 1352 هـ الموافق 1933م.

ولد ببلدة سبك أحد قرى أشمون بالمنوفية، وقدم القاهرة، وتعلم بالأزهر كبيرا، ودرس فيه، وأسس الجمعية الشرعية وترأسها، وتوفي بالقاهرة.

من تصانيفه الكثيرة: "الدين الخالص" في ستة اجزاء، ويسمى "إرشاد الخلق إلى دين الحق"، "شرح سنن أبي داود"، "أعذب المسالك المحمودية" في أربعة أجزاء، "فصل القضية في المرافعات وصور التوثيقات والدعاوى"، و"حكمة البصير على مجموع الأمير" في أربعة أجزاء، و"تحفة الأبصار والبصائر"، و "رسالة في مسألة فقهية"، و"الرسالة البديعة"، و"فتاوى في النهي عن بعض البدع"، و"غاية التبيان"، "رسالة في ثبوت الصيام والإفطار"، و"شرح سنن أبي داود".[1]

---

(1) الأعلام للزركلي 186/7، معجم المؤلفين لكحالة 193/12. ورسالة علمية عنه بعنوان"الإمام محمود خطاب السبكي ومكانته الفقهية". إعداد : عماد عبد الغفار عبد الحليم المرغني.

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، المنزه عن صفات المخلوقين، كالجهة والجسمية والمكان والفوقية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذي جاء بمحو الشرك والإلحاد، وأمرنا بتنزيه الله تعالى عن صفات العباد والمنزل عليه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:11]

وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد،

فيقول محمود بن محمد بن أحمد خطاب السبكي: قد سألني بعض الراغبين في معرفة عقائد الدين، والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه:

ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى في من يعتقد أنَّ الله عز وجل له جهة، وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص؟ ويقول: ذلك هو عقيدة السلف، ويحمل الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد، ويقول لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:5]، وقوله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:16]

أهذا الاعتقاد صحيحٌ أم باطلٌ؟ وعلى كونه باطلاً أيكفر ذلك القائل باعتقاده المذكور، ويبطل كل عمله من صلاة وصيام، وغير ذلك من الأعمال الدينيّة وتَبِينُ منه زوجه؟

وإنْ مات على هذه الحال قبل أن يتوب لا يُغَسَّل ولا يصلَّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين؟ وهل مَنْ صَدَّقَهُ في ذلك الاعتقاد يكون كافرًا مثله؟

وما قولكم فيما يقوله بعض الناس مِنْ أنَّ القول بنفي الجهات الست عن الله تعالى باطل؛ لأنه يلزمه عليه نفي وجود الله تعالى؟

أفيدونا مأجورين مع بيان مذهب السلف والخلف في هاتين الآيتين ونحوهما من الآيات المتشابهة كـ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:10]، وأحاديث الصفات كحديث «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا»، وحديث الجارية بيانًا شافيًا، مع ذكر أقوال علماء التفسير، والحديث، والفقه، والتوحيد مع الإيضاح الكامل؛ لتنقطع ألسنة المجازفين الذين يشبهون الله تعالى بخلقه، ويعتقدون أنَّ ما ذهب إليه علماء الخلف من التأويل كُفرٌ، زاعمين أنه مذهب الجهمية الكفرة، وأشاعوا ذلك بين العوام.

جزاكم الله تعالى عن الدين وأهله أحسن الجزاء.

فأجبت بعون الله تعالى

فقلت:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أُوتي الحكمة، وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التوفيق والسداد.

أما بعد،

فالحكم: أنَّ هذا الاعتقاد باطل، ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين.

والدليل العقلي على ذلك: قِدَمُ الله تعالى، ومخالفته للحوادث.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ، فكل من اعتقد أنه تعالى حَلَّ في مكانٍ، أو اتصل به، أو بشيء من الحوادث، كالعرش، أو الكرسي، أو السماء، أو الأرض، أو غير ذلك، فهو كافر قطعًا، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج، وغير ذلك، وتبين منه زوجه، ووجب عليه أن يتوب فورًا.

وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يغسل ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كله مَنْ صدَّقه في اعتقاده. أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا.

وأمَّا حمله الناس على أنْ يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفِّر، وقوله لهم : من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا ، فهو كفر وبهتانٌ عظيم.

واستدلاله على زعمه الباطل بهاتين الآيتين استدلال فاسد، وكيف يفهم عاقل من هاتين الآتين، ونحوهما أنَّ الله عز وجل يحل في عرشه، أو يجلس عليه، أو يحل في سماء، أو نحو ذلك مما تزعمه تلك الشرذمة، مع أنَّ كلام الله غير مخلوق، وهو مِنْ صفات الله تعالى القديمة الموجودة قبل وجود العرش والسموات، فالله تعالى موصوف بأنَّه استوى على العرش قبل

وجود العرش، وهل كان جالسًا على زعمهم على العرش المعدوم قبل وجوده؟ وهل كان جلَّ جلاله في السماء قبل خلق السماء؟ هذا مما لا يتوهمه عاقل.

وهل العقل يُصدِّق بحلول القديم في شيء من الحوادث؟ فإنَّا لله وإنا إليه راجعون.

وعلى الجملة فهذا القائل المجازف وأمثاله قد ادعوا ما لا يقبل الثبوت لا عقلاً ولا نقلاً، وقد كفروا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

والطامة الكبرى التي نزلت بهؤلاء دعواهم أنَّهم سلفيون، وهم عن سبيل الحق زائغون، وعلى خيار المسلمين يعيبون، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأمَّا مذهب السلف والخلف بالنسبة للآيات والأحاديث المتشابهة، فقد اتفق الكل على أنَّ الله تعالى منزه عن صفات الحوادث، فليس له عز وجل مكان في العرش ولا في السماء، ولا في غيرهما، ولا يتصف بالحلول في شيء من الحوادث، ولا بالاتصال بشيء منها، ولا بالتحول والانتقال ونحوهما من صفات الحوادث، بل هو سبحانه وتعالى على ما كان عليه قبل خلق العرش والكرسي والسموات وغيرها من الحوادث.

قال الحافظ في الفتح: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير[1].اهـ

وإنَّما اختلفوا في بيان المعنى المراد من هذه الآيات والأحاديث، فالسلف رضي الله تعالى عنهم يؤمنون بها كما وردت معتقدين أنها مصروفة عن ظاهرها؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، ويفوضون علم المراد منها إلى الله تعالى؛ لقوله عز وجل:

1 - فتح الباري 407/13.

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فيقولون في آية: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : استوى استواءً يليق به لا يعلمه إلا هو عز وجل.

وفي آية: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ نؤمن بها على المعنى الذي أراده سبحانه وتعالى، مع كمال التنزيه عن صفات الحوادث والحلول، ويقولون في آية: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:10] : له يد لا كأيدينا، ولا يعلمها إلا هو تعالى، وهكذا في سائر الآيات المتشابهة.

قال الإمام الجليل السلفي ابن كثير في تفسيره ما نصه: وأمَّا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:54]، فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًا ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل.

والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى، فإنَّ الله لا يشبهه شيء من خلقه، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري قال: من شبه الله بخلقه كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه، فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى[1].اهـ

ونحوه في سائر تفاسير الأئمة المحققين.

1 – تفسير ابن كثير 426/3.

ويقولون في حديث: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا»[1] ينزل نزولًا يليق به لا يعلمه إلا هو تعالى؛ وأمَّا حديث الجارية وهو ما أخرجه مسلم وأبو داود في باب نسخ الكلام في الصلاة من طريق معاوية بن الحكم، وفيه أن النبي ﷺ قال للجارية: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: «مَنْ أَنَا؟». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ »[2] فيقولون فيه ما قالوه في آية: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾[الملك:17]

وهكذا سائر أحاديث الصفات المتشابهة، واستدلوا على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[3]

قالوا: الوقف هنا تامٌّ.

وأمَّا ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ... إلخ، فكلام مستأنف؛ لبيان أنَّ أكابر ذوي العلم مصدقون بثبوت المتشابه في القرآن.

وأمَّا الخلف رحمهم الله تعالى، فيقولون في هذه الآيات والأحاديث: هي معروفة المعنى، فمعنى ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ استولى بالقهر والتصرف، ومعنى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ مَنْ في السماء عذابُهُ، أو سلطَانُهُ ومصدره أمرِهِ، أو هو كناية عن تعظيم الله تعالى بوصفه بالعلو والعظم، وتنزيهه عن السُفل والتحت لا أنه سبحانه وتعالى حالٌّ فيها؛ لأن الحلول من صفات الأجسام وأمارات الحدوث، والله منزه عن ذلك.

---

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 53/2/ح1145.

2 - أخرجه مسلم في صحيحه 381/1/ح537.

3 - سورة آل عمران، الآية :7.

ومعنى «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا» ينزل رسوله أو رحمته، وأمَّا إقرار الرسول صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الجارية على إشارتها نحو السماء، فاكتفاء منها بما يدل على عدم شركها؛ لتُعْتَقَ، لأَنَّه بإشارتها إلى السماء عَلِمَ أَنَّها ليست ممن يعبد الأصنام التي في الأرض، وهكذا في سائر الآيات والأحاديث بناء منهم على كون الوقف في الآية الشريفة على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ مستدلين على ذلك بكون القرآن عربيًا، ولغةُ العرب ناطقةٌ بتلك المعاني.

فمذهب السلف والخلف صحيحان تشهد الأدلة لهما، والفضل الزائد للسلف، فمن نسب إلى علماء السلف أو الخلف شيئًا خلاف ذلك؛ فهو ضالٌّ مُضِلٌّ، ومَنْ قال: إنَّ مذهب علماء الخلف هو مذهب الجهمية ، فهو مُفْتَرٍ كذَّاب، فإنَّ الجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بـ:

1- الإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها.

2- وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان.

3- وزعم أيضًا أنَّ الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط.

4- وأنَّ الكفر هو الجهل به فقط.

5- وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين، أو مستطيعين لما وصفتا به.

6- وزعم أيضًا أنَّ علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء، أو حي، أو عالم، أو مريد.

وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره، كشيء موجود، وحي، وعالم، ومريد ،

ونحو ذلك.

7- ووصفه بأَنَّه قادر وموجد وفاعل وخالق ومحيي ومميت؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده.

8- وقال: بحدوث كلام الله تعالى، كما قالته القدرية، ولم يسم الله تعالى متكلمًا به.

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره [1]اهـ.

ومنه تعلم أنَّ علماء الخلف بَرَآءٌ من هذا المذهب ومن أهله.

وأمَّا ما قيل من أنه يلزم من نفي الجهات الست عن الله تعالى نفي وجودِهِ، فهو قولٌ باطلٌ بالبداهة؛ لما هو معلوم من أنَّ الله عز وجل كان موجودًا قبل وجود الجهات الست المذكورة، وهي فوق وتحت، وأمام وخلف، ويمين وشمال، بل كان موجودًا قبل وجود العالم كله بإجماع السابقين واللاحقين، فكيف يَتَوَهَّم من عنده أدنى شَائِبَةِ عقل أنه يلزم من نفي تلك الجهات عنه سبحانه وتعالى نفي وجوده جل وعلا، وكيف يتصور أنَّ الله عز وجل القديم يتوقف وجوده على وجود بعض الحوادث، أو كل الحوادث التي خلقها؟ سبحانك هذا بهتان عظيم!

كيف، وقد قال جمع من السلف والخلف: إنَّ من اعتقد أن الله في جهة، فهو كافر، كما صرح به العراقي، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني، ذكره العلامة ملا علي قاريء في «شرح المشكاة»[2].

قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾[الحج:46]

---

1 - انظر: الفَرقُ بين الفِرق، للبغدادي (ص 199).

2 - انظر: مرقاة المفاتيح لملا علي القاري 3/924.

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:40]، نسأله تعالى أن يهدينا جميعًا إلى الطريق المستقيم، ويحول بيننا وبين نزاعات الشيطان الرجيم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى من كان بهديه من العاملين.

هذا، وقد عرضت هذه الإجابة على جمع من أفاضل علماء الأزهر فأَقَرُّوها، وكتبوا عليها أسماءهم، وهم أصحاب الفضيلة:

1- الشيخ محمد النجدي شيخ السادة الشافعية.

2- والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ السادة الحنابلة.

3- والشيخ محمد العربي رزق المدرس بالقسم العالي.

4- والشيخ عبد الحميد عمار المدرس بالقسم العالي.

5- والشيخ علي النحراوي المدرس بالقسم العالي.

6- والشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء.

7- والشيخ علي محفوظ المدرس بقسم التخصص بالأزهر.

8- والشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرس بقسم التخصص بالأزهر.

9- والشيخ محمد عليان من كبار علماء الأزهر.

10- والشيخ أحمد مكي المدرس بقسم التخصص بالأزهر.

11- والشيخ محمد حسين حمدان.

فتوى الإمام محمد بخيت المطيعي

هذا وقد عرض السؤال المتقدم على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير **الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي مفتي الديار المصرية** سابقًا فأجاب بما نصه:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد أنَّ الأمة الإسلامية في آيات الصفات وأحاديثها على طريقين، فمذهب السلف إبقاؤها على ظاهرها، وعدم التأويل، مع التنزيه عما يشبه الحوادث، أو يوهم النقص.

ففي النوازل لأبي الليث السمرقندي رُوي عن شداد بن حكيم أنه قال: كتبت إلى محمد بن الحسن أسأله عن هذه الأخبار التي رويت في نزول الرب سبحانه وتعالى، ونحو ذلك من الأحاديث، فكتب: أنَّ كل ما روته الثقات، فإنَّا نؤمن به ولا نفسره.

وقال أبو مطيع: قلت لأبي حنيفة: قد قال جهم في صفات الله تعالى ما قد بلغك، وقال مقاتل بن سليمان ما قال. يعني: بالتشبيه. وجهم يقول: بنفي الصفات، ولا بد من أن نصفه بصفة توافق الكتاب والخبر والعقل.

قال أبو حنيفة: عليك بما في كتاب الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ فكما لا تُشَبَّه قدرته بقدرة غيره، فكذلك صفته لا تشبه صفة غيره اهـ.

وفي تهذيب التهذيب: قال محمد بن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: أفرط جهم في النفي حتى قال: إنه ليس بشيء. وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه[1].اهـ

وذهب جمهور الخلف إلى تأويل آيات الصفات وأحاديثها، قال في شرح مسلم الثبوت: واعلم أنَّ مذهب السلف في أمثال هذه الآيات والأحاديث أنْ يُؤمن بها ولا يُسأل عن

---

1 - تهذيب التهذيب 10/281.

كيفيتها، ولذا قال الإمام مالك: الإيمان بها واجب والسؤال عنها حرام.

والمتأخرون أولوا تلك النصوص اهـ.

وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية[1]: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله عز وجل.اهـ

ثم من توهم أنَّ كون الله في السماء بمعنى أنَّ السماء تحيط به وتحويه، وأنَّ كونه استوى على العرش بمعنى استقر وجلس عليه؛ وأنَّ هذا مذهب السلف، فهو كاذبٌ إن ادعى أنه نقله عن غيره، وضالٌ إن اعتقده في ربه؛ لأن هذا المعنى تكييف وتمثيل، وإنَّما مذهب السلف الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله من غير تمثيل ولا تحريف ولا تكييف ولا تعطيل، بل يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

فالقائلون بالجهة التي يلزم منها التجسيم تركوا النص الصريح، وهو قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ وعملوا بالنصوص المحتملة.

وإيّاك أن تظن أن بعض الذين لا يؤولون صرح بأنَّ الله فوق عرشه حقيقة، كابن أبي زيد القيرواني حيث صرح في عقيدته، وفي الرسالة بأنَّ الله فوق عرشه بذاته: أنَّ هذا التصريح ينافي التنزيه، أو يوجب التشبيه[2]

ألا ترى أنَّ ذات الله ثابتة حقيقة من غير أنْ تكون من جنس المخلوقات، كما أنَّه سبحانه وتعالى موصوف بالقدرة والإرادة والمحبة والرضا ونحوها حقيقة من غير أن تكون من

1 – الرسالة النظامية ص23.

2 – حاشية للمصنف: سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر مبحث الاستواء بيان أن هذه العبارة مدسوسة على ابن أبي زيد، وعلى فرض ثبوتها عنه فهي محمولة على محامل تليق بجلال الله تعالى .

جنس المخلوقات؛ وذلك لأنَّ كنه ذاته تعالى وصفاته غير معلومة لنا، ولا يمكن أن تدركها العقول البشرية بخلاف ذوات المخلوقين وصفاتهم، فإن كنهها معلوم غير مجهول، ومن المسلَّم به أن صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته، فمن فهم أن تلك كهذه، فقد ضل في عقله ودينه.

وبالجملة فجميع الأمة الإسلامية على أنَّ الله تعالى منزه عن الحلول في الأمكنة ومنزه عن الجهة، على معنى أنه فوق الجُرْم أو تحته، أو يمينه أو شماله، أو خلفه أو أمامه، ولا يقال: إنه متصل بذاته في غيره، أو منفصل عن غيره، فلا يقال: إنه منفصل عن العالم، أو متصل به، على معنى أن يكون بينه وبين العالم نسبة الاتصال والانفصال من كل ما كان من صفات الحوادث؛ وأمَّا القائلون بأنَّ الله في جهة فوق، فإنْ كان مُرَادُهُم أنَّه يَصح أنْ يوصف بكونه في جهة فوق؛ لأنَّ الشرع ورد بتخصيصها، ولذا يتوجه إليها في الدعاء، كما خصص الكعبة بكونها بيت الله تعالى، وينزهون الله عن صفات الحوادث، ويفوضون معرفة كُنه الفوقية وحقيقتها إلى الله تعالى، فهذا هو مذهب السلف بعينه الذي قدمناه.

وأمَّا إن كان مرادهم أنَّ لله جهة فوق على معنى أنه في مكان في جهة العلو، فذلك كفر صريح إن أرادوا مكانًا كأمكنة الحوادث، وبدعةٌ وضلالٌ إن أرادوا مكانًا ليس كأمكنة الحوادث.

وهؤلاء هم المجسمة الذين قالوا: إنَّه تعالى جسم لا كالأجسام، وله حيِّز لا كالأحياز، ونسبته إلى حيِّزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيازها، وهكذا ينفون خواص الأجسام عنه حتى لا يبقى إلا اسم الجسم، وهؤلاء لا يكفرون بخلاف القائلين بأنه جسم حقيقة، وأنه جالس فوق العرش، كجلوس الحوادث فوق الأمكنة، فمن اعتقد ذلك، فهو كافر بلا شك، فإن كان مسلمًا، واعتقد ذلك كَفَرَ بهذا الاعتقاد، وخرج عن دين الإسلام وصار مرتدًا وحبط

عمله، والعياذ بالله تعالى.

واعلم أنَّ أهل السنة اختلفوا في تكفير المخالف في بعض العقائد بعد أَنْ اتفقوا على أنَّ ما كان من أصول الدين وضرورياته يَكْفُر المخالفُ فيه، كاستحلال المحرمات المقطوع بحرمتها، كالزنا، وقتل النفس مثلاً، والقول بقدم العالم، ونفي حشر الأجساد، ونفي علمه تعالى بالجزئيات، أو إنكار النبوة.

والمذهب المنصور: أنا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلا من اعتقد ما تقدم، وأمَّا ما عداه فيما ليس من أصول الدين وضرورياته، كنفي زيادة مبادئ صفات المعاني، والقول بخلق القرآن، أو أنَّ الله فوق عرشه حقيقة، فالقائل به مبتدع غير كافر؛ لأَنَّهُ متأول.

فإنَّ من نفي صفات المعاني يقول: إنَّه عالم بذاته مريد بذاته، وهكذا، ولا ينفى مبادئ تلك الصفات، وإنما ينفي زيادتها في الوجود على الذات، والقائل بخلق القرآن يقول: هو اللفظ فقط، وينفي الكلام النفسي، والقائل بالفوقية الحقيقية يقول: إن الفوقية وإن كانت حقيقية لكنها لا تقضي المماثلة للحوادث، بل يقولون بها مع التنزيه عن المماثلة، ولذلك قال في المنتقى عن أبي حنيفة أنه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة، وهو ظاهر قول الشافعي، والمنقول عن جمهور المتكلمين والفقهاء، فإنَّ الشيخ أبا الحسن الأشعري قال في أول كتاب مقالات الإسلاميين: اختلف المسلمون بعد نبيهم في أشياء ضلل بعضهم بعضًا وتبرأ بعضهم من بعض، فصاروا فرقًا متباينين إلا أن الإسلام يجمعهم ويعمهم[1] اهـ.

وكون الفوقية حقيقية لا يقتضي كونها فوقية معلومة الكنه، كفوقية الحوادث ألا ترى أنَّ قدرة الله تعالى قدرة حقيقية، وإِنْ كانت تغاير قدرة الحوادث، والله أعلم اهـ.

[نهاية كلام الشيخ بخيت في 9 ربيع الثاني سنة 1348هـ.]

---

1 – مقالات الإسلاميين ص1.

فتوى الإمام عبد المجيد اللبان

وقد عرض السؤال أيضًا على فضيلتي الأستاذين الجليلين: الشيخ عبد المجيد اللبان من هيئة كبار العلماء بالأزهر، والشيخ محمد أمين عثمان محمود الإمام الحنفي، فأجابا بما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواحد في صفاته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الذين اتقوا الله حق تقاته.

أما بعد،

فحاصل الحكم في هذا الموضوع أنه تعالى مخالف للحوادث منزه عن المماثلة في ذاته وصفاته بالدليل العقلي والنقلي، ومن النقلي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فمن اعتقد أنه تعالى مشابه لشيء من الحوادث بوجه من وجوه المشابهة، كالحلول، أو الجسمية على الوجه الذي هو معروف في الحوادث، فهو كافر بإجماع المسلمين.

وأمَّا من اعتقد أنه تعالى منزه عن المماثلة، وأن الحلول أو الاستقرار الواردين في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ الآية، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ وأمثالها من نصوص الكتاب والسنة هما بمعنى يناسب تنزيهه تعالى وعلوه عن مشابهة الحوادث، ولا تصل إلى كنه حقيقتها عقولنا، فهو مؤمن على عقيدة السلف رضوان الله عليهم في كل ما جاء من المتشابهات من نصوص الكتاب والسنة، وللخلف رضوان الله عليهم فيها تأويلات تظهر معناها في مرآة العقول واضحةً جليلة، كقولهم في تأويل آية الاستواء على العرش: إن الاستواء بمعنى القهر والغلبة، وتأويلهم الوجه بالذات في آية ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:27] والظرفية بحلول سلطانه وأمره، وسائر تصرفاته في آية: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية، والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ

تنزيه الخالق عن الجهة والمحل

وعلى الجملة، فإنَّ اعتقاد أنَّ الله تعالى جالس على العرش، أو كائن في السماء باطلٌ وعقيدة فاسدة من وجوه:

«الأول»: أنَّ الله تعالى إله قديم مستغن عن كل ما سواه، وغيره مفتقر إليه، فكيف يحل في مكان، والحلول دليل الاحتياج.

«الثاني»: أنَّ الله تعالى ليس عرضًا ولا جوهرًا، ولا يقوم بالمكان إلا العرض أو الجوهر.

«الثالث»: أنَّ الله تعالى كان موجودًا قبل أن يخلق المكان والجهة، وهو سبحانه وتعالى على ما كان لم يتحول، ذكر الإمام الرازي في أساس التقديس أن عمران بن الحصين قال: يا رسول الله أخبرنا عن أول هذا الأمر، فقال كان الله ولم يكن معه شيء[1].

وسئل الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أين كان تعالى قبل خلق السموات والأرض؟ قال: أين سؤال عن المكان، وكان الله تعالى ولا مكان، وهو اليوم على ما كان. اهـ. [2]

«الرابع»: أنَّ الله تعالى ليس بجسم، والدليلُ عليه: أنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما حادثان، وما لا ينفك عن الحادث، فهو حادث، وهو تعالى قديم بالإجماع، فيستحيل عليه تعالى أن يكون له مكان؛ لأنَّ ذلك إنما يكون للجسم، أو الجوهر، أو العرض.

«الخامس »: أنه تعالى لو كان في مكان؛ لكان متناهي المقدار، وما كان متناهيا في المقدار، فهو حادث، والله تعالى قديم، فيستحيل عليه الحلول في مكان أو جهة.

«السادس»: أنَّ الجالس على العرش لا بد أنْ يكون الجزء الحالُّ منه في يمين العرش، غير

---

1 - ذكره المصنف بالمعنى، والحديث أصله عند البخاري في صحيحه 1166/3، ح 3019. وانظر: كنز العمال 370/10.

2 - إسماعيل حقي: روح البيان 267/1.

الحالِّ في يسار العرش، فيكون مركبًا من أجزاء، وكل ما كان كذلك احتاج إلى من يركب أجزاءه ويؤلفها، وكل ما كان كذلك، فهو حادث، والحدوث محالٌ على الله تعالى بالإجماع.

«السابع»: أنَّ الجالس على العرش إما أن يكون قادرًا على الانتقال والحركة، أو غير قادر، فإن كان قادرًا عليها صار محل الحركة والسكون، فيكون حادثًا لا محالة، وإن كان غير قادر على ما ذكر كان عاجزًا، والعجز مستحيل على الله تعالى.

«الثامن»: قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة:17] فإذا كانت الملائكة حاملين للعرش، والعرش مكان لله تعالى يلزم أن تكون الملائكة حاملين لخالقهم جل جلاله ؛ فيكون محتاجًا، والله منزه عن ذلك.

«التاسع »: أن دعوى كون الله تعالى في السماء باطلة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ﴾ [الأنعام:12] فلو كان الله في السماء؛ لوجب أن يكون مالكًا لنفسه، وهو محال، ولأن كونه في السماء يقتضي كون السماء محيطة به من جميع الجوانب، فيكون أصغر من السماء، والسماء أصغر من العرش بكثير، فيلزم أن يكون الله تعالى شيئا حقيرًا بالنسبة إلى العرش والسماوات، وذلك باطل باتفاق أهل الإسلام.

«العاشر»: قال العلامة إسماعيل حقي في تفسيره روح البيان: من قال إن الله في السماء عالم، إن أراد به المكان ؛ كفر، وإن أراد به الحكاية عما جاء في ظاهر الأخبار ؛ لا يكفر؛ لأنها مؤولة والأذهان السليمة والعقول المستقيمة لا تفهم بحسب السليقة من مثل هذه التشبيهات إلا عين التنزيه. اهـ[1]

«الحادي عشر»: وقال أيضًا: يقال لمن قال إن لله تعالى مكان: أين كان قبل خلق هذه

1 - روح البيان 280/5.

العوالم؟ ألم يكن له وجود متحقق، فإن قالوا: "لا"؛ فقد كفروا، وإن قالوا بالحلول والانتقال؛ فكذلك؛ لأن الواجب لا يقارن الحادث إلا بالتأثير والفيض وظهور كمالاته لكن لا من حيث إنه حادث مطلقًا، بل من حيث إن وجوده مستفاد منه فافهم. اهـ

«الثاني عشر»: وقال في روح البيان أيضًا: من يثبت له مكانًا ؛ فهو من المجسمة، ومنهم جهلة المتصوفة القائلون بأنه تعالى في كل مكان، ومن يليهم من العلماء الزائغين عن الحق الخارجين عن طريق العقل والنقل والكشف. اهـ[1]

«الثالث عشر»: قال الإمام الفخر الرازي: لا يمكن حمل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾على الجلوس والاستقرار وشغل المكان والحيّز. اهـ

«الرابع عشر»: أنَّ اعتقاد أن الله تعالى جالس على العرش أو كائن في السماء فيه تشبيه الله تعالى بخلقه، وهو كفر.

قال أبو نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله تعالى بخلقه كفر .[2].اهـ

وإجماع الأمة المحمدية على ذلك.

«الخامس عشر»: قال الشيخ زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي: تمسك المشبهة بهذه الآية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ في أنَّ معبودهم جالس مستقر على العرش، وهو باطل بالعقل والنقل اهـ. [3]

«السادس عشر»: قال الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾

1 – روح البيان 280/5.

2 – أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 532/3.

3 – حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 596/5.

استوى أمره، أو استولى، وعن أصحابنا: أنَّ الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، والمعنى: أنَّ له تعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزها عن الاستقرار والتمكن[1]اهـ. ومثله للإمام أبي السعود[2]، والإمام الخطيب في تفسيرهما.[3]

«السابع عشر»: قال الخطيب في تفسيره: تعالى الله عن اتصال بالعالم ومماسة أو انفصال عنه بغيبة أو مسافة اهـ.[4]

وقال أيضا في تفسيره: ثبت بالدليل القطعي أنه تعالى ليس بمتحيّز؛ لئلا يلزم التجسيم.[5]

«الثامن عشر»: قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾، وقال عز وجل: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ إلى غير ذلك من الآيات. فهل يعقل أن الذات الواحدة توجد في أماكن متعددة في آن واحد.

«التاسع عشر»: قال الخطيب في تفسيره أيضًا: الله تعالى لا يتصف بالأماكن والجهات والحدود؛ لأنها صفات الأجسام؛ ولأنه تعالى خلق الأمكنة وهو غير متحيّز، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان، ولا مكان له ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان. اهـ

«العشرون»: قال العارف الصاوي في حاشيته على الجلالين عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:50]: المراد بالفوقية القهر لا الجهة؛ لأنها مستحيلة عليه

1 - أنوار التنزيل للبيضاوي 25/1.

2 - تفسير أبو السعود 232/3.

3 - شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، 408/1، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، 1285 هـ.

4 - السراج المنير 203/4.

5 - السراج المنير 344/4.

تعالى. [1] اهـ

«الحادي والعشرون»: قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:16] : وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ. وَوَصْفُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْعَظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ؛ لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، وَلِأَنَّهُ خَلَقَ الْأَمْكِنَةَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا، وَكَانَ فِي أَزَلِهِ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ. وَلَا مَكَانَ لَهُ وَلَا زَمَانَ. وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ [2]. اهـ.

«الثاني والعشرون»: قال الإمام الجليل أبو حيان في تفسيره: تَقَرَّرَ فِي الْعُقُولِ أَنَّ الله تعالى يستحيل أن يَتَّصِفَ بِالانْتِقَالِ الْمَعْهُودِ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى ، وَأَنْ يَحِلَّ فِيهِ حَادِثٌ، أَوْ يَحِلَّ هُوَ فِي حَادِثٍ[3]. اهـ

«الثالث والعشرون» وقال في تفسيره أيضًا: مُعْتَقَدُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا جَارِحَةَ لَهُ، وَلَا يُشَبَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يُكَيَّفُ، وَلَا يَتَحَيَّزُ، وَلَا تُحِلُّهُ الْحَوَادِثُ، وَكُلُّ هَذَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ[4]. اهـ.

«الرابع والعشرون»: وقال أيضًا في تفسيره: قَامَ الدَلِيلُ العَقْلِي على اسْتِحَالَةِ حُلُولِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَمَاكِنِ وَمُمَاسَّةِ الْإِجْرَامِ وَمُحَاذَاتِهِ لَهَا وَتَحَيُّزِهِ فِي جِهَةٍ [5]. اهـ.

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:18] إِنَّهُ تعالى فَوْقَهُمْ فِي

---

1 – حاشية الصاوي على تفسير الجلالين 314/2.

2 – الجامع لأحكام القرآن، 216/18.

3 – البحر المحيط، لأبي حيان 217/1.

4 – البحر المحيط، لأبي حيان 315/4.

5 – البحر المحيط، لأبي حيان 435/4.

الرُّتْبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالشَّرَفِ لَا بِالْجِهَةِ، إِذْ هُوَ الْمُوجِدُ لَهُمْ وَلِلْجِهَةِ غَيْرُ الْمُفْتَقِرِ لِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ[1].

«الخامس والعشرون»: قال الإمام أبو حيان في تفسيره: قَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ على أن تَعَالَى لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ فِي جِهَةٍ[2]. اهـ

«السادس والعشرون»: قال الإمام النيسابوري في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ يقطع بكونه تعالى متعاليًا عن المكان والجهة[3]. اهـ ومثله في تفسير الإمام ابن العادل الدلجي[4].

«السابع والعشرون»: أنَّ دعوى أن الله تعالى جالس على العرش تقتضي أنه تعالى جسم.

وقال الإمام عماد الدين الكندي[5] في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ ردًّا على المجسمة: اعلم أنَّ الكلام في إبطال هذا القول مبني على أنَّ الله تعالى ليس بجسم.

والدليل عليه: أنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث؛ ولأنَّ كل جسم متناه في المقدار، وكل ما كان متناهيًا في المقدار فهو محدث؛ ولأنَّ كل جسم مؤلف من أجزاء، وكل ما كان كذلك افتقر إلى ما يركبه ويؤلفه، وكل

---

1 – البحر المحيط، لأبي حيان 4/ 457.

2 – البحر المحيط، لأبي حيان 10/ 226.

3 – تفسير النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان 3/ 251.

4 – اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي 9/ 150.

5 – الكِنْدي (654 – 741هـ) أبو الحسين بن أبي بكر بن الحسين، عماد الدين الكندي: مفسر نحوي مالكي. من أهل الإسكندرية، ولي قضاءها، ونعت بقاضي القضاة. وتفسيره "الكفيل بمعاني التنزيل" في 21 مجلدا وله نسخة بدار الكتب بخطه. الزركلي 2/234

ما كان كذلك، فهو محدث.

فثبت بهذه الوجوه أنه يمتنع كونه تعالى جسمًا. اهـ

ومثله في تفسير العلامة ابن العادل الدلجي[1]، فيستحيل كونه تعالى جالسًا على العرش، أو كائنًا في السماء.

«الثامن والعشرون»: وقال المحقق عماد الدين الكندي أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾: حلول الله تعالى في الأماكن مستحيل، وكذلك مماسته الأجرام، أو محاذاته لها، أو تحيزه في جهة؛ لامتناع جواز التغيّر عليه تبارك وتعالى، وقد استقرت القواعد على أنَّ الله تبارك وتعالى لا يجوز عليه الجهة ولا الظرفية. اهـ

«التاسع والعشرون»: وقال العلامة عماد الدين الكندي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الفوقية تمثيل للقهر لا للقاهر، وما أغبى الحشوية وأجمدهم حيث التزموا فوقية الجهة والجسمية فِي مَنْ يستحيل عليه ذلك، فما بالحشوية إلا مكايدة العقول ومكابرة المنقول. اهـ.

«الثلاثون»: قال العلامة ابن العادل الدلجي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾: قال ابن الخطيب: وهذه الآية من أدل الدلائل على أنه تعالى غير مستقر في السماء؛ لأنَّه تعالى بَيّن في هذه الآية أن نسبته بإلهية السماء، كنسبته بإلهية الأرض، فلما كان إله للأرض مع أنه غير مستقر فيها، فكذلك وجب أَنْ يكون إلها للسماء مع أنه لا يكون مستقرا فيها[2].اهـ

---

1 – اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي 428/7.

2 – اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي 300/17.

«الحادي والثلاثون»: وقال ابن العادل أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ﴾: الإجماع منعقد على أنه سبحانه وتعالى ليس معنا بالمكان والحين والجهة فإذًا قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ﴾ لا بد فيه من التأويل، فإذا جوزنا التأويل في موضع وجب تجويزه في سائر المواضع[1].

«الثاني والثلاثون»: وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ قال ابن الخطيب: هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها باتفاق المسلمين؛ لأنَّ ذلك يقتضي إحاطة السماء به من جميع الجوانب، فيكون أصغر منها ، والعرش أكبر من السماء بكثير، فيكون حقيرًا بالنسبة إلى العرش، وهو باطل بالاتفاق؛ ولأنَّه قال: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِ﴾ فلو كان فيهما؛ لكان مالكًا لنفسه، فالمعنى إمَّا من في السماء عذابه، وإمَّا من في السماء سلطانه وملكه وقدرته، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فإنَّ الشيء الواحد لا يكون دفعة في مكانين، والغرض من ذكر السماء تفخيم سلطان الله تعالى وتعظيم قدرته[2]. اهـ

«الثالث والثلاثون»: قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري في تفسير الاستواء على العرش: وقالت: المجسمة معناه: الاستقرار، وهو قول فاسد؛ لِأَنَّ الِاسْتِقْرَارَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ الْحُلُولُ وَالتَّنَاهِي وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلَائِقٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ[3]. اهـ

«الرابع والثلاثون»: قال الحافظ أيضا في شرحه المذكور عند الكلام على قوله تعالى:
﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ ...إلخ،: قَالَ ابن بَطَّالٍ: غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ الرَّدُّ

---

1 – اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي 456/18.

2 – اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي 248/19.

3 – فتح الباري 406/13.

عَلَى الْجَهْمِيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ فِي تَعَلُّقِهَا بِهَذِهِ الظَّوَاهِرِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ، فَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى مَكَانٍ يَسْتَقِرُّ فِيهِ، فَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الْمَعَارِجَ إِلَيْهِ إِضَافَةَ تَشْرِيفٍ[1].اهـ

«الخامس والثلاثون»: قال العلامة الأُبِّي[2] في شرح صحيح مسلم في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾: ولما استحال عليه تعالى التخصيص بالجهة، وجب التأويل.اهـ

«السادس والثلاثون»: وقال أيضًا في شرحه المذكور: قال القاضي عياض: لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أنه تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾، وقد أطلق الشرع أنَّه القاهر فوق عباده، وأنَّه استوى على العرش، فالتمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في العقل غيره، وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾عصمة لمن وفقه الله تعالى[3].اهـ

«السابع والثلاثون»: قال العلامة النووي في شرح مسلم: إنَّ الله تعالى منزه عن التجسم، والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق[4]. اهـ

«الثامن والثلاثون » وقال أيضًا في شرحه المذكور: قال القاضي عياض: لَا خِلاَفَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً، فَقِيهُهُمْ، وَمُحَدِّثُهُمْ، وَمُتَكَلِّمُهُمْ، وَنُظَّارُهُمْ، وَمُقَلِّدُهُمْ: أَنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾وَنَحْوِهِ

1 – فتح الباري، 416/13.

2 – ابن خِلْفَةَ الأُبِّي (827 هـ): محمد بن خلفة بن عمر الأَبِّي الوشتاني المالكي: عالم بالحديث، من أهل تونس. ولي قضاء الجزيرة، سنة 808هـ له "إكمال إكمال المعلم، لفوائد كتاب مسلم". طبع في سبعة أجزاء جَمَعَ فيه بين المازري والقاضي عياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة. الأعلام 115/6.

3 – انظر: إكمال المعلم، للقاضي عياض 465/2.

4 – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي 19/3.

لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ[1].اهـ

«التاسع والثلاثون»: قال العلامة أحمد زروق المالكي في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: قال أبو حامد: إنَّه تعالى مُستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده استواءً منزهًا عن المماسة والاستقرار، والتمكن والحلول، والانتقال لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محملون بمحض قدرته، ومقهورون في قبضته. اهـ

وهو مذهب السلف، ومنهم الأئمة المجتهدون[2].

«الأربعون»: وقال أيضًا في شرحه المذكور: قالت الكرامية والمشبهة ومن قال بقولهم: إنه تعالى فوق العرش، وهو كفر وخروج عن الدين. أعاذنا الله تعالى منه[3].اهـ

«الحادي والأربعون»: قال العلامة الكبير زين الدين الحنفي في كتابه "البحر الرائق شرح كنز الدقائق": ويكفر بقوله: يجوز أن يفعل الله فعلاً لا حكمة فيه، وبإثبات المكان لله تعالى، فإنْ قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كَفَرَ، وإن لم يكن له نية كفر عند الأكثر، وهو الأصح، وعليه الفتوى، وبقوله: الله جلس للإنصاف، أو قام له وبوصفه تعالى بالفوق أو بالتحت [4].اهـ

«الثاني والأربعون»: قال العلامة ملا علي القاري في شرحه على متن الفقه الأكبر: وفي شرح القونوي: قال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر.

---

1 – المرجع السابق 24/5، وانظر كلام القاضي عياض في إكمال المعلم465/2.

2 – شرح الشيخ زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني 46/1.

3 – المرجع السابق 47/1.

4 – البحر الرائق شرح كنز الدقائق 130/5.

وقال إسحاق ابن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله، فهو كافر بالله العظيم [1].اهـ

«الثالث والأربعون» وقال أيضًا في شرحه المتقدم ذكره: ومجمل الكلام وزبدة المرام أنَّ الواجب لا يشبه الممكن،ولا الممكن يشبه الواجب، فليس بمحدود ولا معدود، ولا متصور ولا متبعض، ولا متحيز ولا مركب ولا متناه، ولا يوصف بالمائية والماهية، ولا بالكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة واليبوسة، وغير ذلك مما هو من صفات الأجسام؛ ولا متمكن في مكان لا علو ولا سفل ولا غيرهما، ولا يجري عليه زمان، كما يتوهمه المشبهة والمجسمة والحلولية وليس حالًا ولا محلاً. اهـ

«الرابع والأربعون» وقال أيضًا في شرحه المذكور بعد قول الإمام أبي حنيفة: «ولا يكون بينَهُ وبينَ خلقه مسافة»: أي لا في غاية من القرب، ولا في نهاية من البعد، ولا يوصف تعالى بالاتصال، ولا ينعت بالانفصال، ولا بالحلول والاتحاد، كما يقول الوجودية المائلون إلى الاتحاد. اهـ

«الخامس والأربعون» وقال أيضًا في كتابه السالف الذكر: قال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في كتابه الوصية: نُقرُّ بأنَّ الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش، فلو كان محتاجًا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره، كالمخلوق ولو صار محتاجًا إلى الجلوس والقرار، فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى؟ فهو منزه عن ذلك وتعالى عنه علوًا كبيرًا. اهـ

وقال في شرح قول الإمام: «ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة»: أي: لا في غاية من القرب ولا في نهاية من البعد، ولا يوصف تعالى بالاتصال ولا ينعت بالانفصال ولا بالحلول

---

1 - شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص 13.

والاتحاد، كما يقوله الوجودية المائلون إلى الاتحاد، فرؤيته ثابتة بالكتاب والسنة إلا أنها متشابهة من حيث الجهة والكمية والكيفية، فنثبت ما أثبته النقل وننفي عنه ما نزهه العقل، كما أشار إلى هذا المعنى بقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ اهـ.

«السادس والأربعون»: قال الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه الفقه الأكبر[1]:

فصلٌ: واعلموا أنَّ الباري لا مكان له. والدليل عليه هو: أنَّ الله تعالى كان ولا مكان، فخلق المكان، وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته، والتبديل في صفاته؛ ولأنَّ ما له مكان وله تحت يكون متناهي الذات محدودًا، والمحدود مخلوقٌ تعالى الله عن ذلك؛ ولهذا المعنى استحال عليه الزوجة والولد؛ لأنَّ ذلك لا يتم إلا بالمباشرة والاتصال والانفصال، فكذلك الزوجة والولد في صفته تعالى محال.

«فإن قيل»: قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ يقال له: إنَّ هذه الآية من المتشابه التي يحار في الجواب عنها، وعن أمثالها لمن لا يريد التبحر في العلم، أي: يمر بها كما جاءت، ولا يبحث عنها، ولا يتكلم فيها؛ لأنه لا يأمن الوقوع في الشبهة والورطة إذا لم يكن راسخًا في العلم، ويجب أن يعتقد في صفة الباري ما ذكرناه، وأنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان منزه عن الحدود والنهايات مستغن عن المكان والجهات؛ ليس كمثله شيء، ويتخلص عن هذه المهالك؛ ولهذا زجر مالك السائل حين سأله عن هذه الآية فقال: الاستواء مذكور، وكيفيته مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، ثم قال: فإن عدت إلى مسألتك أمرت بضرب رقبتك. أعاذنا الله تعالى وإياكم من التشبيه. اهـ. كلام الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه.

---

1 - الإمام الشافعي: الفقه الأكبر ص 17.

«السابع والأربعون»: قال الإمام الكمال ابن الهمام في «المسايرة» وشارحه ابن أبي شريف ما ملخصه: ليست ذات الله المقدسة في جهة من الجهات الست، ولا في مكان من الأمكنة؛ لأنَّ الجهات الست حادثة بإحداث الإنسان ونحوه مما يمشي على رجلين، كالطير، فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت؛ إذ لم يكن ثَمَّ حيوان، وقد كان تعالى موجودًا في الأزل، ولم يكن شيء من الموجودات، فقد كان تعالى لا في جهة؛ لثبوت حدوث الجهة، ولا يتحيز؛ لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى؛ إذ الحيز مختص بذلك، وهو سبحانه وتعالى منزه عن ذلك.

«الثامن والأربعون» قال العلامة الجليل سعد الدين التفتازاني في كتابه تهذيب الكلام: والقول بأنه تعالى جسم على صورة إنسان أو غيره، وفى جهة العلو مماسا للعرش أو محاذيا له تمسكا بأن كل موجود جسم أو جسماني، ومتحيز، أو حال فيه، ومتصل بالعلم، أو منفصل عنه جهالة والنصوص مؤولة. [1] اهـ

وقال محشيه محمد وسيم الكردستاني تعليقًا عليه بعد كلام ما نصه: وأمَّا ما تقرر في فطرة العقلاء مع اختلاف آرائهم من التوجه إلى العلو في الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء، فليس من جهة اعتقادهم أنه في تلك الجهة، بل من جهة أنَّ السماء قبلة الدعاء منها تتوقع الخيرات والبركات، وهبوط الأنوار، ونزول الأمطار المحيي للأقطار[2]. اهـ

«التاسع والأربعون» قال المحقق الجلال الدَّوَّاني[3] على العقائد العضدية: ويستحيل عليه تعالى التحيز والجهة، ولا يصح عليه الحركة والانتقال. اهـ

---

1 - تهذيب الكلام ص 113.

2 - تقريب المرام 114/1.

3 - الدَّوَّاني (918 هـ): جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني: قاض، وفيلسوف، سكن شيراز، وولي قضاء فارس وتوفي بها. له "شرح العقائد العضدية" و "شرح هياكل النور للسهروردي". الأعلام 33/6

«الخمسون »: قال الإمام السنوسي في عقيدة أهل التوحيد الكبرى: ومن هنا تعلم وجوب تنزهه تعالى عن أن يكون جرمًا، أو قائمًا به، أو محاذيًا له، أو في جهة له، أو مرتسمًا في خياله؛ لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث، فيجب له ما وجب لها، وذلك يقدح في وجوب قدمه وبقائه، بل وفي كل وصف من أوصاف ألوهيته.اهـ

«الحادي والخمسون»: قال العلامة الدسوقي في حاشيته على أم البراهين: إنه يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة؛ لأنَّ الجهات من عوارض الجسم ، والله تعالى يستحيل عليه أن يكون جسمًا.اهـ

«الثاني والخمسون»: قال العلامة الهدهدي في شرحه على السنوسية وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون في جهة؛ لأنَّه لو كان في جهة لزم أن يكون متحيزًا. اهـ

«الثالث والخمسون»:

قال الفخر الرازي: إن الله تعالى ليس في شيء من الجهات خلافًا للكرامية.

(لنا): أنه ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز، وما كان كذلك لم يكن في جهة أصلاً، وذلك معلوم بالضرورة. اهـ . وأطال في ذلك. [1]

«الرابع والخمسون»: قال المحقق القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي في كتاب المواقف: إنَّ الله تعالى ليس في جهة من الجهات، ولا في مكان من الأمكنة، وخالف فيه المشبهة وخصصوه بجهة الفوق.

(لنا) في إثبات هذا المطلوب وجوه:

«الأول» : لو كان الرب تعالى في مكان، أو جهة؛ لزم قدم المكان أو الجهة، وقد برهنَّا على أنه لا قديم سوى الله تعالى، وعليه الاتفاق من المتخاصمين.

1 - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص113.

«والثاني»: المتمكن محتاج إلى مكان بحيث يستحيل وجوده بدونه ، والمكان مستقل عن المتمكن؛ لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب، ووجوب المكان، وكلاهما باطل.[1]

وأطال رحمه الله تعالى في ذلك.

«الخامس والخمسون»: قال العلامة نجم الدين نصر الله البغدادي في كتابه «إشارة التنبيه في كشف شبه أهل التشبيه» قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ الجواب عن كشف شبهتهم من طريق العلم الأصولي: أنَّ المماسة والمحاذاة مستحيلة عليه عز وجل؛ لأنه سبحانه وتعالى لو كان محاذيًا لبعض أجزاء العالم لم يخل ذلك الجزء أن يكون أكبر أو أصغر أو مساويًا، فإن كان أصغر، فقد قدر سبحانه وتعالى ببعض الأجزاء، وذلك مستحيل، وإن كان بقدره فقد جعل له مثلاً، وهو مستحيل، وإن كان أكبر فقد قُدِّرَ سبحانه وتعالى ببعض الأجزاء، وهي فاضلة تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، وهو سبحانه وتعالى يقول : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾. وأطال رحمه الله تعالى في ذلك.

«السادس والخمسون»: قال الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : لا يجوز أن يكون مراد الله تعالى من ذلك الاستواء هو الاستقرار على العرش، ويدل عليه وجوه. وأطال بذكر الوجوه.[2]

«السابع والخمسون»: وقال أيضًا في كتابه المذكور: «الثامن»: أنَّه تعالى كان ولا عرش ولا مكان، فلما خلق العرش، فيستحيل أن يقال إنه تعالى صار مستقرًا على العرش بعد أن لم يكن كذلك ؛ لأنه تعالى قال ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ وكلمة " ثم " للتراخي.اهـ

1 – المواقف، لعضد الدين الإيجي 3/33.

2 – «أساس التقديس» ص187.

«الثامن والخمسون»: وقال أيضًا في كتابه المذكور «التاسع»: أن ظاهر قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ ينفي كونه مستقرًا على العرش، وليس تأويل هذه الآيات أولى من تأويل الآية التي تمسكوا بها يعني ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. اهـ

«التاسع والخمسون»: وقال الرازي أيضًا في كتابه المتقدم ذكره: «العاشر»: أنَّ الدلائل العقلية القاطعة التي قدمنا ذكرها تبطل كونه تعالى مختصًا بشيء من الجهات، وإذا ثبت هذا ظهر أنَّه ليس المراد من الاستواء الاستقرار، فوجب أن يكون المراد هو: الاستيلاء والقهر ونفاذ القدر وجريان أحكام الإلهية، وهذا مستقيم على قانون اللغة. وأطال في ذلك.

«الستون» وقال أيضًا في كتابه سابق الذكر ردًا على من زعم أنَّ الله تعالى في جهة ما نصه: «البرهان الثاني»: في بيان أنَّه يمتنع أن يكون متحيزًا هو : أنه لو كان متحيزًا لكان متناهيًا، وكل متناهٍ ممكن، وكل ممكن محدث، فلو كان متحيزًا لكان محدثًا، وهذا محال فذلك محال، وأطال في ذلك.

«الحادي والستون»: قال المحقق الفخر الرازي في كتابه السالف الذكر ما نصه: «البرهان الرابع»: لو كان إله العالم متحيزًا؛ لكان مركبًا، وهذا محال، فكونه متحيزًا محال وأطال في شرح ذلك.

«الثاني والستون»: وقال حجة الإسلام الغزالي في كتابه "إلجام العوام عن علم الكلام" ما نصه: مَنْ خطر بباله يعني: واعتقد أنَّ الله جسم مركب من أعضاء، فهو عابد صنم، فإنَّ كل جسم مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الأصنام كانت كفرًا؛ لأنَّه مخلوق، وكان مخلوقًا؛ لأنه جسم، فمن عبد جسمًا، فهو كافر بإجماع الأئمة السلفُ منهم والخلف. اهـ

«الثالث والستون»: وقال العلامة المحقق محمد بن أحمد اللبان[1] في كتابه: "رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات" ما نصه: ومِنَ المتشابهِ صفةُ الفوقية، وقد جاء بها الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ وآيات وأحاديث كثيرة، وهو معدود من المتشابه، وذلك أنَّ فوق كلمة موضوعة لإفادة جهة العلو، والله تعالى منزه عن الجهات، وإنَّما المراد منها حيث أطلقت على الله سبحانه وتعالى إفادة العلو الرتبي.

ومما يدل على عدم اختصاصه بجهة فوق قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾، وقوله: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾، وآيات كثيرة يطول ذكرها، ولو كان في جهة العلو؛ لتعارضت هذه الآيات، واختلفت، وهو مُنافٍ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء:82]، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ» .[2]

فنفى تقييده بجهة فوق، وهو لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

---

1 - محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الإسعردي الدمشقيّ، شمس الدين ابن اللبان: مفسر، من علما العربية. ولد ونشأ بدمشق، واستقر وتوفي بمصر. من كتبه " ألفية " في النحو، قيل: لم يصنف في العربية مثلها، و"ديوان خطب" و "ردّ معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات - ط" في التفسير، و" إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات - خ" و"تفسير - خ" الجزء الأول منه. الأعلام 327/5

2 - أخرجه مسلم في صحيحه 350/1/ح482.

والذي يجمع بين الآيات والأحاديث يعلم أنَّ العلو له اعتباران: اعتبار إضافي، واعتبار حقيقي، فعلو المخلوقات بعضها فوق بعض إنما هو علو إضافي ؛ لأنَّ ما من مخلوق له جهة علو إلا هو مستعلٍ بالنسبة إلى مخلوق آخر.

وهذا العلو الإضافي قسمان:

1- قسم حسي: وهي الجهات المكانية المخصوصة بالجواهر المقتضية للحيز.

2 - وقسم معنوي: وهو المفهوم بالنسبة إلى درجات الكمال العرفاني لأرباب القلوب, والكمال الوهمي لأرباب التقوى، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف:32]، وقال ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾[الإسراء:21] هذا كله في العلو الإضافي.

وأما العلو الحقيقي، فإنما هو لله سبحانه وتعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:255]، **وهذا العلو محقق قبل الجهات والأماكن مفهوم بدون اعتبار النسب والإضافات في جميع تجلياته على مخلوقاته بأسمائه وصفاته، وإنما يعرفه ويشهده أرباب البصائر والقلوب.**

(تنبيه): إذا أردت أن تحقق أنَّ فوقيته ليست فوقية مكانية، وإنما هي الفوقية الحقيقية بقهر الربوبية للعبودية، ففكر في حديث «كان الله ولا شيء معه » ولم يتجدد بخلقه للسموات علو، ولا لخلقه للأرض نزول، ولا لخلقه للعرش استواء، وإنما عن تجلي أسمائه وصفاته نشأت أعداد مخلوقاته غير مماسة له، ولا منتسبة إليه بفوق ولا تحت، ولا شيء من الجهات قال الله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى:1،2]، فوصفه بالأعلى حال اتصافه بالخلق، فدلَّ على أنَّ علوه محقق قبل الخلق، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا

قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[الزمر:67] وصف نفسه آخر الآية بالعلو والتنزيه في قوله سبحانه وتعالى بعد ذكره قبضه الأرض وطيّه للسماء، فدل على أن علوه حقيقي لا مكاني.اهـ وأطال رحمه الله تعالى في شرح ذلك المقام.

«الرابع والستون»: قال المحقق ابن اللبان في كتابه المتقدم ذكره في قوله تعالى:﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ الاستواء بمعنى الاستقرار لا يصح نسبته إليه تعالى؛ لاستحالته في حقه تعالى وعدم وضع اللفظ له؛ لأن استوى افتعل من السواء، وأصله العدل، وحقيقة الاستواء المنسوب إلى ربنا تعالى في كتابه بمعنى اعتدل، أي: أقام العدل، وأصله من قوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ ﴾ [آل عمران:18]، والعدل هو: استواؤه، ويرجع معناه إلى أنَّه أعطى بعزته كل شيء خلقه موزونًا بحكمته؛ للتعرف إلى خلقه بوحدانيته، ولذا قرنه بقوله:﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾.اهـ وأطال في ذلك.

«الخامس والستون»: وقال أيضًا في كتابه سالف الذكر من الأحاديث المتشابهة أحاديث نزوله سبحانه وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا، وهو لا يستلزم إثبات الجهة، ولا اتصافه تعالى بالحركة والنُّقلة، فإنَّ ذلك محال كما ثبت في كتب الكلام .اهـ . وأطال رحمه الله تعالى في شرح ذلك المقام.

«السادس والستون»: قال العلامة جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي في كتابه "دفع شبهة التشبيه" ما نصه:

الحقُ سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيز؛ لأنَّه لو كان متحيزًا لم يخل إمَّا أن يكون ساكنًا في حيزه، أو متحركًا عنه، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون، ولا اجتماع ولا افتراق، ومن

جاور أو باين، فقد تناهى ذاتًا، والتناهي إذا اختص بمقدار استدعى مخصصًا.

وكذا ينبغي أن يقال: ليس بداخل في العالم، وليس بخارج منه؛ لأنَّ الدخول والخروج من لوازم المتحيزات، فهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تحس بالأجرام[1] .اهـ

«السابع والستون»: قال أيضًا في كتابه المتقدم ذكره: وقد قال القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد: إن الله عز وجل لا يوصف بالمكان [2].اهـ

«الثامن والستون»: وقال أيضًا في كتابه المذكور: ومن الآيات قوله تعالى: ﴿أَمِ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ قد ثبت قطعًا أنَّ الآية ليست على ظاهرها ؛ لأنَّ لفظة في للظرفية، والحق سبحانه وتعالى غير مظروف، وإذا منع الحس أن ينصرف إلى مثل هذا بقي وصف العظيم بما هو عظيم عند الخلق [3].اهـ

«التاسع والستون»: وقال أيضًا في كتابه سالف الذكر: من زعم أن الله سبحانه وتعالى يتصف بالانتقال والتحول، فهو لا يعرف ربه تعالى. ومن نسب هذا إلى الإمام أحمد، فقد كذب.اهـ

«السبعون»: قال المحقق الجليل علي القاري في شرح المشكاة: قال جمع من السلف والخلف: إِنَّ مُعْتَقِدَ الْجِهَةِ كَافِرٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ وَالْبَاقِلَّانِيِّ[4].اهـ

«الحادي والسبعون» قال العلامة نجم الدين نصر الله بن العز البغدادي في كتابه "إشارة

---

1 – دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص 130.

2 – دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص 137.

3 – دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص 139.

4 – مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح3/924.

التنبيه في كشف شبه أهل التشبيه" ما نصه:

إنَّ الله عز وجل لا يشبه الجواهر والأعراض؛ لأن الجواهر لها تحيّز والأعراض غير باقية، والتحيّز محال في حق الله عز وجل؛ فلذلك لا ينسب إلى الاستقرار على عرش ولا غيره.

والأعراض فانية، ولله عز وجل دوام البقاء، والله عز وجل قديم لا تحله الحوادث؛ لأن ما تحله الحوادث لا يخلو عنها، وما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها، ومالا يسبق الحوادث، فهو حادث، والله سبحانه وتعالى قديم، فاستحال اتصافه بالحوادث .اهـ وأطال في ذلك.

«الثاني والسبعون» قال الإمام حجة الإسلام فخر الدين محمد بن عمر الرازي: المسألة العاشرة في أنَّه سبحانه وتعالى منزه عن المكان والجهة والحيز، وأطال في الاستدلال على ذلك، والرد على الفرق الضالة. (1)

«الثالث والسبعون» وقال الإمام الرازي: إنَّ جمهور العقلاء المعتبرين اتفقوا على أنَّه تعالى ليس بمتحيز، ولا مختص بشيء من الجهات، وأنَّه تعالى غير حالٍّ في العالم، ولا مباين عنه في شيء من الجهات .اهـ وأطال في ذلك المقام. (2)

«الرابع والسبعون»: وقال أيضًا في فصل تقرير الدلائل السمعية على أنه تعالى منزه عن الجسمية والحيز والجهة:

(الحجة الأولى) : قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [سورة الإخلاص] قد اشتهر أنَّ النبي ﷺ سُئل عن ماهية ربه وصفته، فانتظر الجواب من الله تعالى، فأنزل الله جل شأنه

---

1 - "المسائل الخمسون في أصول الكلام" ص36.

2 - "أساس التقديس"ص5.

هذه السورة، فيجب أن تكون من المحكم الواضح لا من المتشابه؛ لأنَّه تعالى أنزلها عند الحاجة جوابًا للسؤال، فيجب الجزم بأنَّ كل مذهب يخالف هذه السورة يكون باطلا.

هذا، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يدل على نفي الجسمية والشريك؛ لأن الجسم أقله أن يكون مركبًا من جوهرين، وهذا ينافي الواحد، وكونه إلهًا يقتضي كونه غنيًا عن كل ما سواه، والمركب مفتقر إلى كل واحد من أجزائه، وإلى من يركبه، والاحتياج ينافي الإلهية؛ فلزم القطع بكونه واحدًا، وهو يوجب القطع بأنه ليس بجسم ولا جوهر ولا في حيز ولا جهة.

وكذا قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ يدل على ما ذُكِرَ؛ لأنَّ الصمد هو: السيد الغني عن كل ما سواه المحتاج إليه كل ما عداه، فلو كان جسمًا، أو مختصًا بحيز أو جهة؛ لكان محتاجًا، فلا يكون صمدًا على الإطلاق، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ يدل على أنَّه ليس بجسم، ولا جوهر؛ لأنَّ الجواهر متماثلة، فلو كان جوهرًا؛ لكان مِثلاً للجواهر ، ولو كان جسمًا لكان مؤلفًا من الجواهر.اهـ بتصرف

وقال: فثبت أنَّ هذه السورة من أظهر الدلائل على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر ولاحاصل في مكان وحيز.

واعلم أنَّ الكفار لما سألوا الرسول صلى الله تعالى عليه، وعلى آله وسلم عن صفة ربه، أجاب الله بهذه السورة الدالة على كونه تعالى منزهًا عن أن يكون جسمًا أو جوهرًا أو مختصًا بالمكان .اهـ

«الخامس والسبعون»: وقال أيضًا في كتابه سالف الذكر بعد كلام ما نصه: فثبت بما ذكرناه أنَّ العظماء من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم كانوا قاطعين بتنزيه الله تعالى

وتقديسه عن الجسمية والجوهرية والجهة، فبالله التوفيق.

«السادس والسبعون»: وقال أيضًا في كتابه المذكور :

(الحجة الثالثة): قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد:38] دلّت هذه الآية على كونه تعالى غنيًا، ولو كان جسمًا لما كان غنيًا؛ لأنَّ كل جسم مركب، وكل مركب محتاج إلى كل واحد من أجزائه، وأيضًا لو وجب اختصاصه بالجهة؛ لكان محتاجًا إلى الجهة، وذلك يقدح في كونه غنيًا على الإطلاق.

«السابع والسبعون»: وقال أيضًا في كتابه المتقدم ذكره:

(الحجة الرابعة): قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ والقيوم من يكون قائمًا بنفسه مقومًا لغيره، فكونه قائمًا بنفسه عبارة عن كونه غنيًا عن كل ما سواه، وكونه مقومًا لغيره عبارة عن احتياج كل ما سواه إليه، فلو كان جسمًا لكان هو مفتقرًا إلى غيره، وهو جُزؤه، ولكان غيره غنيًا عنه، وهو جزؤه فحينئذ لا يكون قيومًا.

وأيضًا لو وجب حصوله في شيء من الأحياز؛ لكان مفتقرًا محتاجًا إلى ذلك الحيز، فلم يكن قيومًا على الإطلاق.

«الثامن والسبعون»: وقال أيضًا:

(الحجة الخامسة): قوله تعالى: ﴿هل تعلم له سميا﴾[مريم:65] قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هل تعلم له مثلاً، ولو كان متحيزًا لكان كل واحد من الجواهر مثلاً .اهـ

«التاسع والسبعون»: وقال أيضًا في كتابه المتقدم ذكره:

(الحجة التاسعة): قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ...الآية﴾ [البقرة:186]، وسئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرِيبٌ رَبُّنَا فَنُنَاجِيهِ، أَمْ بَعِيدٌ

فَنُنَادِيهِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى هذه الآية[1]، ولو كان تعالى في السماء أو في العرش لما صح القول بأنه تعالى قريب من عباده .اهـ

«الثمانون» وقال أيضًا في كتابه المذكور:

(الحجة العاشرة): لو كان تعالى في جهة فوق لكان سماء، ولو كان سماء لكان مخلوقًا لنفسه وذلك محال، فكونه في جهة فوق محال، وإنَّما قلنا: إنه تعالى لو كان في جهة فوق لكان سماءً لوجهين:

الأول: أن السماء مشتق من السمو ، وكل شيء سماك فهو سماء، فهذا هو الاشتقاق الأصلي اللغوي.

وأطال في ذلك... إلى أن قال: قامت القواطع العقلية والنقلية على امتناع كونه تعالى في الجهة.اهـ

«الحادي والثمانون»: وقال أيضًا في كتابه سابق الذكر:

(الحجة الحادية عشرة): قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ﴾ وهذا مشعر بأنَّ المكان، وكل ما فيه ملك لله تعالى وقوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾ [الأنعام:13] وذلك يدل على أنَّ الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى، ومجموع الآيتين يدل على أن المكان والمكانيات، والزمان والزمانيات كلها ملك لله تعالى، وذلك يدل على تنزهه عن المكان والزمان .اهـ وهذا الوجه ذكره أبو مسلم الأصبهاني رحمه الله تعالى في تفسيره .اهـ

«الثاني والثمانون»: قال أيضًا في كتابه المتقدم ذكره:

(الحجة الثانية عشرة): قوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ ولو كان الخالق

1 - أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره 314/1.

في العرش لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش، فيلزم احتياج الخالق إلى المخلوق .اهـ

«الثالث والثمانون»: وقال الرازي أيضًا في كتابه المذكور:

(الحجة السابعة عشرة): قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:22] والند المثل، ولو كان تعالى جسمًا لكان مثلاً لكل واحد من الأجسام لما سنبينه إن شاء الله تعالى أنَّ الأجسام كلها متماثلة، فحينئذ يكون النِدُّ موجودًا على هذا التقدير، وذلك على مضادة هذا النص.

«الرابع والثمانون »: وقال الفخر الرازي أيضًا في ذلك الكتاب:

(الحجة الثامنة عشرة): الحديث المشهور وهو ما روي أنَّ عمران بن الحصين قال: يا رسول الله ؛ أخبرنا عن أول هذا الأمر فقال: «كان الله ولم يكن معه شيء».

وقد دللنا مرارًا كثيرة على أنَّه تعالى لو كان مختصًا بالحيز والجهة لكان ذلك الحيز شيئًا موجودًا معه تعالى، وذلك على نقيض هذا النص.اهـ

والحاصل: أنه قد ثبت في القرآن والأخبار دلائل كثيرة تدل على تنزيه الله تعالى عن الحيز والجهة والمكان.

«الخامس والثمانون» من الأدلة العقلية التي تدل على أنَّ الله تعالى ليس جسمًا ولا متحيزًا ما قاله الإمام فخر الدين الرازي في كتابه المتقدم ذكره ما نصه:

(البرهان الرابع): لو كان إله العالم متحيزًا؛ لكان مركبًا، وهذا محال، فكونه متحيزًا محال.اهـ وأطال في ذلك.

«السادس والثمانون»: قال أيضًا في كتابه المذكور ما نصه:

(البرهان الثاني) في بيان أنَّه يمتنع أن يكون «يعني الله تعالى» مختصًا بالحيز والجهة: أنه لو كان مختصًا بالحيز والجهة؛ لكان محتاجًا في وجوده إلى ذلك الحيز وتلك الجهة، وهذا محال

فكونه في الحيز والجهة محال .اهـ وأطال في بيان ذلك.

وعلى الجملة فالبراهين والأدلة العقلية والنقلية الناطقة بأنَّ الله تعالى ليس له جهة، وليس في جهة، وليس جالسًا على العرش، ولا حالا في السماء ولا غيرها، ولا يتصف بالتحول والانتقال، وليس جسمًا ولا عرضًا، ولا جوهرًا، ولا غير ذلك مما هو من صفات الحوادث أكثر من أن تحصى، وهذا ملخصًا، وقد فصلها العلماء تفصيلاً شافيًا كافيًا حتى أفردها كثير منهم بالتآليف.

ومنهم الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي[1] المتوفي سنة 597 هجرية، فقد وضع كتابًا في الرد على المجسمة ممن ينتحل مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه سماه "دفع شبهة التشبيه والرد على المجسمة" قال مبينًا سبب تأليفه الكتاب المذكور ما نصه: ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد[2]، وصاحبه القاضي أبو يعلى[3]، وابن الزاغوني[4]، فصنفوا كتبًا شانوا بها المذهب،

1- هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج: علامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف. مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى مشرعة الجوز من محالها. له نحو ثلاثمائة مصنف. منها: تفسيره المسمى بـ "زاد المسير"، "التحقيق في أحاديث التغليق" وقد سرد الذهبي في تاريخ الإسلام 1100/12 جملة من مصنفاته. انظر: الأعلام 316/3

2 - وهو: شيخ الحنابلة الحسن بن حامد بن علي البغدادي، [المتوفى: 403 هـ]، له مصنفات في الفقه وغيره، منها (الجامع) في فقه ابن حنبل، نحو أربعمائة جزء، و (شرح أصول الدين) و (تهذيب الأجوبة). الأعلام للزركلي 187/2.

3 - هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الحنبلي، [المتوفى: 458 هـ] ، له تصانيف كثيرة، منها (الإيمان) و (الإحكام السلطانية) و (الكفاية في أصول الفقه) المجلد الرابع منه في دار الكتب المصرية، و (أحكام القرآن) و (عيون المسائل) و (أربع مقدمات في أصول الديانات). الأعلام للزركلي100/6.

4 - هو: أبو الحسن علي بن عبيد الله الحنبلي، قال عنه الذهبي: صحيح السماع. وله تصانيف فيها أشياء من بحوث

ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم عليه الصلاة والسلام على صورته، فأثبتوا له صورة ووجهًا زائدًا على الذات، وعينين وفمًا ولهواتٍ وأضراسًا، وأضواء لوجهه هي سُبحات، ويدين وأصابع وكفًا وخنصرًا وإبهامًا وصدرًا وفخذًا وساقين ورجلين.

وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس، وقالوا: يجوز أن يَمَس ويُمَس، ويدني العبد من ذاته. وقال بعضهم: ويتنفس، ثم إنهم يُرضُونَ العوام بقولهم: لا كما يُعقل.

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدوث، ولم يقنعوا بأن يقولوا: صفة فعل. حتى قالوا: صفة ذات.

ثم لما اثبتوا أنها صفات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة مثل :يد على نعمة وقدرة، ولا مجيء وإتيان على معنى بر ولطف، ولا ساق على شدّة، بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، فإن صرف صارف حمل على المجاز.

ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السنة.

وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام.

وقد نصحت التابع والمتبوع، فقلت لهم يا أصحابنا: أنتم أصحاب نقل واتباع، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يقل، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه.

المعتزلة، بدعوه بها؛ لكونه نصرها، وما هذا من خصائصه. لسان الميزان لابن حجر 561/5.

ثم قلتم في الأحاديث تحمل على ظاهرها، فظاهر القدم الجارحة، فإنه لما قيل في عيسى عليه الصلاة والسلام "روح الله " اعتقدت النصارى لعنهم الله تعالى أنَّ لله سبحانه وتعالى صفة هي روح ولجت في مريم، ومن قال استوى بذاته المقدسة ، فقد أجراه سبحانه وتعالى مجرى الحسيات.

وينبغي أن لا يهمل ما ثبت به الأصل، وهو العقل فإنا به عرفنا الله تعالى ، وحكمنا له بالقدم، فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث، ونسكت لما أنكر أحد عليكم.

إنَّما حملكم إياها على الظاهر قبيحٌ ، فلا تُدْخِلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه، فلقد كسيتم هذا المذهب شينًا قبيحًا حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم.

ثم زينتم مذهبكم أيضًا بالعصبية ليزيد بن معاوية، وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنته، وقد كان أبو محمد التميمي[1] يقول في بعض أئمتكم: «يعني القاضي أبا يعلى » : لقد شان المذهب شينًا قبيحًا لا يغسل إلى يوم القيامة.[2]اهـ

ثم بين أن المصنفين الذين ذكرهم غلطوا في وجوه:

1- منها: أنهم قالوا هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ثم قالوا نحملها على ظواهرها فوا عجبا ما لا يعلمه إلا الله أي ظاهر له، وهل ظاهر الاستواء إلا القعود وظاهر النزول إلا الانتقال.

2- ومنها: أنهم لم يفرقوا بين خبر مشهور، كقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «ينزل الله إلى سماء الدنيا» وبين حديث لا يصح كقوله: «رأيت ربي في أحسن صورة»، بل

---

1 - هو: رِزْقُ الله بن عبد الوهّاب بن عبد العزيز، أبو محمد التميمي [المتوفى: 488 هـ] رئيس الحنابلة ببغداد. صنف (شرح الإرشاد) في الفقه والخصال والأقسام. الأعلام 19/3.

2 - دفع شبه التشبيه ص 99، وما بعدها.

أثبتوا بهذا صفة، وبهذا صفة.

3- ومنها: أنهم تأولوا بعض الألفاظ في موضع، ولم يتأولوها في موضع كقوله: «ومن أتاني يمشي أتيته هرولة» قالوا: ضرب مثلاً للإنعام .

4- ومنها: أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس، فقالوا: ينزل بذاته وينتقل ويتحول، ثم قالوا: لا كما نعقل، فغالطوا من يسمع، وكابروا الحس والعقل، فحملوا الأحاديث على الحسيات.

وقال: فرأيت الرد عليهم لازمًا؛ لئلا ينسب الإمام أحمد رحمه الله تعالى إلى القول بذلك، وإذا سكت نسبت إلى اعتقادي ذلك، ولا يهولني أمر يعظم في النفوس؛ لأن العمل على الدليل خصوصًا في معرفة الحق تعالى، فإنها لا يجوز فيها التقليد[1].اهـ كلام الإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي.

ومن المؤلفين في هذا الشأن:

الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي المتوفي سنة 606 هجرية[2]، وضع في ذلك كتابًا سماه (أساس التقديس) في علم الكلام، وقد ضمنه فوائد جليلة، وأدلة كثيرة تدحض شبه الملحدين وترد كيدهم في نحورهم؛ ولذا أكثرنا النقل عنه.

(ومنهم) العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن اللبان المصري المتوفي سنة 749 هجرية، فقد

---

1 - دفع شبه التشبيه ص104.

2 - هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، من تصانيفه التفسير الكبير :مفاتيح الغيب "ولم يتمه"، و لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، وأساس التقديس، وغيرهم. المتوفي سنة 606هـ. الأعلام 6/313.

ألف في ذلك كتابًا أسماه "رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات"، قال مخاطبًا من سأله عن الآيات المتشابهات أما بعد:

فإنك سألتني عن أمر عَظُم في هذا الزمان خطبه، وعَمَّ ضرره، وهو ما تظاهر به بعض المبتدعة الذين انتسبوا زورًا وبهتانًا إلى الحديث والفقه من اعتقاد ظاهر الآيات المتشابهة في أسمائه تعالى وصفاته من غير تعرض لصرفها عما لا يليق بجلاله وكبريائه، ويزعم أنه في ذلك متمسك بالكتاب والسنة سائر على طريق السلف الصالح، ويشنع على من تعرض إلى صرف شيء منها عن ظاهره إلى ما تعارف في عرف العرب الذين نزل القرآن بلغتهم.

وحيث سألتني عن ذلك، ورغبت في إملاء شيء، فلا بد من الإجابة على سبيل النصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.اهـ

ثم ذكر الآيات والأحاديث المتشابهة وشرحها شرحًا وافيًا بالأدلة والبراهين التي تقصم ظهر المشبهين والمجسمة الملحدين، ولنفاسته اخترنا نقل طرف من نصوصه بعد.

ومنهم الإمام العلامة الكبير قاضي المسلمين بدر الدين ابن جماعة[1] فقد ألف في ذلك كتابًا أسماه (إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل) قال في مقدمته:

ولما شاع في الخاصة مذهب المعتزلة المؤدي إلى التعطيل، وفي العامة مذهب المشبهة المؤدي إلى التجسيم والحلول، انتصب أهل العلم من أهل الحق للرد على المذهبين، وبيان الحق المبين المباين للقولين.

1 – هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، له تصانيف، منها: المنهل الروي في الحديث النبوي، و كشف المعاني في المتشابه من المثاني، و غرة التبيان لمن لم يسم في القرآن ، و تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم ، و غرر البيان لمبهمات القرآن ، و تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام. توفي سنة 733 هـ . الأعلام 297/5.

فأما مذهب الاعتزال، فقد محي في بلادنا رسمه، ولم يبق فيها إلا ذكره واسمه.

وأما مذهب التشبيه، فإن جماعات من العوام المجانبين للعلماء الأعلام أحسنوا الظن في بعض من ينسب ذلك إليهم، فاعتمدوا في تقليد دينهم عليهم؛ إذ كان هذا المذهب أقرب إلى ذهن العامي وفهمه ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ﴾[يونس:39] [1]اهـ ولاشتماله على فوائد جمة ذكرنا لك طرفًا من نصوصه بعد.

فترى هؤلاء الأئمة الأعلام نصوا على وجوب صرف الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها وحملها على محامل تليق بجلال الله تعالى، وبالغوا في الرد والتشنيع على من حملها على ظاهرها، وبينوا أنَّ ضلال بعض المنسوبين إلى العلم وخروجهم عن طريق الجادة هو السبب في ضلال العوام، وذلك واضح بالمشاهدة، فقد اغتر كثير من بسطاء العقول بقول وتأليف بعض المنسوبين إلى العلم المتضمن تشبيه الله تعالى بخلقه، واعتقدوا أنه جسم يحل في الأمكنة، وله جهة، وأنه تعالى جالس على العرش بذاته، وكائن في السماء إلى غير ذلك من المكفرات.

ومن المعلوم أنَّ غالب العوام ليس عندهم من العلوم والمعارف ما يقيهم من الوقوع في العقائد الفاسدة، وفي شَرك الضالين.

فترى زائغ العقيدة يقول للعامي: " الله جالس على العرش"؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وبدليل قول فلان المؤلف: إن الله استوى على العرش بذاته، وأنه يحل في السماء؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وبدليل إشارة الجارية إلى السماء حينما سألها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقوله: «أين الله»، والله له جهة بدليل قوله

---

1 - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص 90.

تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، والله جسم، والله يتصف بالتحول والانتقال بدليل قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا» الحديث، إلى غير ذلك من الشبه والتمويهات.

ولتلك الشرذمة دسائس وأذناب يتجولون في القرى والمدن؛ ليضلوا ضعفة العقول من جهلة العوام ببث العقائد الفاسدة في أذهانهم، فيكفرون باعتقاد أنَّ الله تعالى جسم شبيه بخلقه، جالس على عرشه، حال في سمائه، يتصف بالتحول والانتقال إلى غير ذلك من صفات الحوادث، مع العلم بأنَّ الجاهل لا يعذر بجهله بأمور دينه، ولا سيما ما يتعلق بالعقائد، فالواجب عليه أن يتبين أمر دينه وأحكامه وعقائده حتى يقف على ما كان عليه سلف الأمة وخلفها من أن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ فلا مكان له ولا جهة ولا يتصف بالتحول والانتقال، وليس جسمًا ولا جوهرًا ولا عرضًا، وعلى الجملة فكل ما خطر ببالك فالله بخلافه .

وهذا هو الذي حملني على تأليف هذا الكتاب مُفْرِدًا كل مسألة ببحث خاص مشتمل على النصوص الواردة عن أئمة الدين الذين لم يألوا جهدًا في رد شبهة المضلين، وبيان عقائد الدين بالأدلة والبراهين.

مبحث الاستواء
وفيه جملة نصوص

«النص الأول»:

قال الإمام الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:5] ما نصه (المسألة الثانية) المشبهة تعلقت بهذه الآية في أن معبودهم جالس على العرش وهذا باطل بالعقل والنقل من وجوه:

«أحدها»: أنه سبحانه وتعالى كان ولا عرش ولا مكان، ولما خلق الخلق لم يحتج إلى مكان بل كان غنيًا عنه، فهو بالصفة التي لم يزل عليها.

«وثانيها»: أنَّ الجالس على العرش لا بد وأن يكون الجزء الحاصل منه في يمين العرش غير الحاصل في يسار العرش، فيكون في نفسه مؤلفًا مركبًا؛ وكل ما كان كذلك احتاج إلى المُؤَلِّفِ وَالمُرَكِّبِ ، وذلك محالٌ.

«وثالثها»: أنَّ الجالس على العرش إما أن يكون متمكنًا من الانتقال والحركة، أو لا يمكنه ذلك، فإن كان الأول، فقد صار محل الحركة والسكون؛ فيكون محدثًا لا محالة، وإن كان الثاني كان كالمربوط، بل كان كالزَّمِنَ ، بل أسوأ حالًا منه، فإن الزَّمِنَ إذا شاء الحركة في رأسه وحدقته أمكنه ذلك، وهو غير ممكن على معبودهم.

«ورابعها»: أنَّ معبودهم إمَّا أن يحصل في كل مكان، أو في مكان دون مكان، فإن حصل في كل مكان لزمهم أن يحصل في مكان النجاسات والقاذورات، وإن حصل في مكان دون مكان، افتقر إلى مخصص يخصصه بذلك المكان، فيكون محتاجًا، وهو على الله محال.

«وخامسها»: أن قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورى:11] يتناول نفي المساواة من جميع الوجوه بدليل صحة الاستثناء، فإنه يحسن أن يقال ليس كمثله شيء إلا في الجلوس

وإلا في المقدار وإلا في اللون، وصحة الاستثناء تقتضي دخول جميع هذه الأمور تحته، فلو كان جالسًا لحصل من يماثله في الجلوس؛ فحينئذ يبطل معنى الآية.

«وسادسها»: قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[الحاقة:17]

فإذا كانوا حاملين للعرش والعرش مكانُ مَعبُودِهم، فيلزم أن تكون الملائكة حاملين لخالقهم ومعبودهم، وذلك غير معقول ؛ لأنَّ الخالق هو الذي يحفظ المخلوق، أمَّا المخلوق، فلا يحفظ الخالق ولا يحمله.

«وسابعها»: أنَّه لو جاز أن يكون المستقر في المكان إلهًا، فكيف يُعْلم أنَّ الشمس والقمر ليسا بإلهين؛ لأنَّ طريقنا إلى نفي ألوهية الشمس والقمر أنَّهما موصوفان بالحركة والسكون، وما كان كذلك كان محدثًا، ولم يكن إلهًا، فإذا أبطلتم هذا الطريق انسد عليكم باب القدح في إلهية الشمس والقمر.

«وثامنها»: أنَّ العالم كرة، فالجهة التي هي فوق بالنسبة إلينا هي تحت بالنسبة إلى ساكني ذلك الجانب الآخر من الأرض وبالعكس، فلو كان المعبود مختصًا بجهة فتلك الجهة، وإن كانت فوقًا لبعض الناس لكنها تحت لبعض آخرين، وباتفاق العقلاء لا يجوز أن يقال المعبود تحت جميع الأشياء.

«وتاسعها»: أجمعت الأمة على أنَّ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ من المحكمات لا من المتشابهات، فلو كان مختصًا بالمكان؛ لكان الجانب الذي منه يلي ما على يمينه غير الجانب الذي منه يلي ما على يساره ؛ فيكون مركبًا منقسمًا فلا يكون أحدًا في الحقيقة، فيبطل قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

«وعاشرها»: أن الخليل عليه السلام قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾[الأنعام:76] ولو كان

المعبود جسمًا؛ لكان آفلاً أبدًا غائبًا أبدًا، فكان يندرج تحت قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ ﴾ فثبت بهذه الدلائل أن الاستقرار على الله تعالى محال[1].اهـ

فقد بين هذا الإمام بجملة براهين بطلان قول من يقول: إنَّ الله تعالى جالس على عرشه وحكم بضلال، وإضلال من يقول بذلك، فمن اعتقد أن الله عز وجل جالس على العرش، فهو كافر، وكذا من صدقه في ذلك.

وقد أطال هذا الإمام في بيان مذهب السلف والخلف في معنى هذه الآية، وحاصله:

أنَّ مذهب السلف القطع بأن الله تعالى منزه عن المكان والجهة، وترك التأويل في الآية، وتفويض علم معناها إليه عز وجل بأنْ: نعتقد أنه تعالى استوى على العرش استواء يليق به لا يعلمه إلا هو سبحانه وتعالى، مع الجزم بأنه تعالى ليس حالًا في العرش، ولا جالسًا عليه، ولا متصلاً به، ولا جهة له جل وعلا؛ وأنَّ الخلف يؤولون الاستواء بالاقتدار والتصرف، أو نحو ذلك.

«النص الثاني»:

قال العلامة الألوسي في تفسيره روح المعاني في آية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ ما نصه: والاستواء على الشيء جاء بمعنى: الارتفاع، والعلو عليه، وبمعنى: الاستقرار كما في قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ ﴾ [هود:44] ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف:13] وحيث كان ظاهر ذلك مستحيلا عليه تعالى؛ قيل: الاستواء هنا بمعنى الاستيلاء، كما في قوله: قد استوى بشر على العراق.

وتعقب بأنَّ الاستيلاء معناه: حصول الغلبة بعد العجز، وذلك محال في حقه تعالى.

1 – تفسير الإمام الرازي 8/22.

وأيضًا إنما يقال: استولى فلان على كذا؛ إذا كان له منازع ينازعه، وهو: في حقه تعالى محال أيضًا.

وأيضًا إنَّما يقال ذلك: إذا كان المستولى عليه موجودًا قبلُ، والعرشُ إنما حدث بتخليقه تعالى، وتكوينه سبحانه، وأيضًا الاستيلاءُ واحدٌ بالنسبة إلى كل المخلوقات، فلا يبقى لتخصيص العرش بالذكر فائدة.

وأجاب الإمام الرازي بأنَّه: إذا فسر الاستيلاء بالاقتدار زالت هذه المطاعن بالكلية.

ولا يخفى حال هذا الجواب على المنصف... إلى أن قال: وقد توسط ابن الهمام في المسايرة وقد بلغ رتبة الاجتهاد، كما قال عصرينا ابن عابدين الشامي في: "رد المحتار حاشية الدّر المختار" توسطًا أخص من هذا التوسط، فذكر ما حاصله: وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه، وأما كون المراد: استولى، فأمر جائز الإرادة لا واجبها؛ إذ لا دليل عليه.

وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا بالاتصال، ونحوه من لوازم الجسمية، فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقه عليه لغة، كما في قوله:

فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ ....جَعَلْنَاهُمْ مَرْعًى لِنِسْرٍ وَطَائِرِ

وقوله: قد استوى بشر. وعلى نحو ما ذكر كل ما ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد كالإصبع والقدم واليد.

ونقل العلامة أحمد زروق عن أبي حامد أنه قال: لا خلاف في وجوب التأويل عند تعين شبهة لا ترتفع إلا به.

وأنت تعلم أنَّ طريقة كثير من العلماء الأعلام وأساطين الإسلام الإمساك عن التأويل

مطلقًا مع نفي التشبيه والتجسيم.

منهم: الإمام أبوحنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد، والإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن، وسعد بن معاذ المروزي، وعبد الله بن المبارك، وأبو معاذ خالد بن سليمان صاحب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري ،والترمذي، وأبو داود السجستاني.

ونقل القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد في كتاب "الاعتقاد" عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله تعالى بشيء من ذاته ، ولكنْ يصفه بما وصف سبحانه به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئًا تبارك الله تعالى رب العالمين.

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة، فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفي عنها التشبيه، كما نفى سبحانه عن نفسه وقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري: أنه قد اتفق على ذلك أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم، وكلام إمام الحرمين في الإرشاد يميل إلى طريقة التأويل، وكلامه في الرسالة النظامية مُصرحٌ باختياره طريقة التفويض حيث قال فيها: والذي نرتضيه رأيًا وندين به عقدًا اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعاني المتشابهات، مع أنهم كانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه

الظواهر مسنونًا أو محتومًا؛ لكان اهتمامهم به فوق الاهتمام بفروع الشريعة.

وقد اختاره أيضا الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنفه في اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين، وفي كتابه الإبانة في أصول الديانة، وهو آخر مصنفاته، فيما قيل.

وقال البيضاوي في الطوالع: والأولى اتباع السلف في الإيمان بهذه الأشياء- يعني المتشابهات- ورد العلم إلى الله تعالى بعد نفي ما يقتضي التشبيه والتجسيم عنه تعالى .اهـ

وعلى ذلك جرى محققوا الصوفية: فقد نقل عن جمع منهم أنهم قالوا: إن الناس ما احتاجوا إلى تأويل الصفات إلا من ذهولهم عن اعتقاد أنَّ حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وإذا كانت مخالفة، فلا يصح في آيات الصفات قطُّ تشبيه؛ إذ التشبيه لا يكون إلا مع موافقة حقيقته تعالى لحقائق خلقه، وذلك محال.

وعن الشعراني: أنَّ من احتاج إلى التأويل، فقد جهل أولًا وآخرًا.

أما أولًا ف: بتعقله صفة التشبيه في جانب الحق، وذلك محال.

وأما آخرًا ف: لتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعله لا يكون مراد الحق سبحانه وتعالى.

وفي الدرر المنثورة له: أنَّ المؤول انتقل عن شرح الاستواء الجثماني على العرش المكاني بالتنزيه عنه إلى التشبيه بالأمر السلطاني الحادث، وهو الاستيلاء على المكان، فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر، فما بلغ عقله في التنزيه مبلغ الشرع فيه في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ألا ترى أنه استشهد في التنزيه العقلي في الاستواء بقول الشاعر: قد استوى بشر. إلخ، وأين استواء بشر على العراق من استواء الحق سبحانه وتعالى على العرش؟

فالصواب: أن يلزم العبد الأدب مع مولاه ويكل معنى كلامه إليه عز وجل.

ونقل الشيخ إبراهيم الكوراني في تنبيه العقول عن الشيخ الأكبر قدس سره أنه قال في

الفتوحات أثناء كلام طويل عَجِب فيه من الأشاعرة والمجسمة: الاستواء حقيقة معقولة معنوية تنسب إلى كل ذات بحسب ما تعطيه حقيقة تلك الذات، ولا حاجة لنا إلى التكلف في صرف الاستواء عن ظاهره.

والفقير قد رأى في الفتوحات ضمن كلام طويل أيضًا في الباب الثالث منها ما نصه: ما ضل من ضل من المشبهة إلا بالتأويل، وحمل ما وردت به الآيات والأخبار على ما يسبق منها إلى الفهم من غير نظر فيما يجب لله تعالى من التنزيه؛ فقادهم ذلك إلى الجهل المحض والكفر الصراح، ولو طلبوا السلامة وتركوا الأخبار والآيات على ما جاءت من غير عدول منهم فيها إلى شيء ألبتة، ويكلون علم ذلك إلى الله تعالى ولرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويقولون لا ندري كان يكفيهم قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

ثم ذكر بعدُ في الكلام على قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الذي رواه مسلم «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف شاء»:

والتأويل : التخيير بين التفويض والتأويل، لكن بشرط نفي الجارحة ولا بد، وتبيين ما في ذلك اللفظ من وجوه التنزيه، وذكر أنَّ هذا واجب على العالم عند تعينه في الرد على بدعي مجسم مشبه.

وقال تلميذه الشيخ صدر الدين القونوي في مفتاح الغيب بعد بسط كلام في قاعدة جليلة الشأن حاصلها: أنَّ التغاير بين الذوات يستدعي التغاير في نسبة الأوصاف إليها ما نصه: وهذه قاعدة من عرفها أو كشف له عن سرها عرف سر الآيات والأخبار التي توهم التشبيه عند أهل العقول الضعيفة، واطلع على المراد منها، فيسلم من ورطتي التأويل والتشبيه وعاين الأمر كما ذكر مع كمال التنزيه. .اهـ

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أنه قد ورد في الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة

ألفاظ توهم التشبيه والتجسيم، وما لا يليق بالله تعالى الجليل العظيم، فتشبث المجسمة والمشبهة بما تُوهِمُهُ، فضلوا وأضلوا ونكبوا عن سواء السبيل وعدلوا، وذهب جمع إلى أنهم هالكون وبربهم كافرون، وذهب آخرون إلى أنهم مبتدعون، وفصّل بعض فقال: هم كفرة إن قالوا: هو سبحانه وتعالى جسم كسائر الأجسام، ومبتدعة إن قالوا: جسم لا كالأجسام.

وعصم الله تعالى أهل الحق مما ذهبوا إليه وعولوا في عقائدهم عليه، فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد مع كمال التنزيه المبرأ عن التجسيم والتشبيه، فحقيقة الاستواء مثلاً المنسوب إليه تعالى شأنه لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو جل وعلا مستو على العرش مع غناه سبحانه وتعالى عنه، وحمله بقدرته للعرش وحَمَلَتِهِ، وعدم مماسته له أو انفصال مسافي بينه تعالى وبينه، ومتى صح للمتكلمين أن يقولوا: إنه تعالى ليس على العالم ولا داخلاً فيه ولا خارجًا عنه مع أن البداهة تكاد تقضي ببطلان ذلك بين شيء وشيء؛ صح لهؤلاء الطائفة أن يقولوا ذلك في استوائه تعالى الثابت بالكتاب والسنة.

فالله سبحانه وصفاته وراء طور الفكر، فإن القوة المفكرة شأنها التصرف فيما في الخيال، والحافظة من صور المحسوسات والمعاني الجزئية، ومن ترتيبها على القانون يحصل للعقل علم آخر بينه وبين هذه الأشياء مناسبة، وحيث لا مناسبة بين ذات الحق جل وعلا وبين شيء لا يستنتج من المقدمات التي يرتبها العقل معرفة الحقيقة، فأكف الكيف مشلولة وأعناق التطاول إلى معرفة الحقيقة مغلولة، وأقدام السعي إلى التشبيه مكبلة، وأعين الأبصار والبصائر عن الإدراك والإحاطة مسلمة:

مَرَامُ شَطٍّ مَرْمَى العَقْلِ فِيهِ... وَدُونَ مَدَاهُ بَيْدٌ لاَ تَبِيدُ

وقد أخرج اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن عن أمه عن أم سلمة أنَّها قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

ومن طريق ربيعة بن عبد الرحمن أنه سئل: كيف استوى على العرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله تعالى الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم. ومتى قالوا بنفي اللوازم بالكلية اندفع عنهم ما تقدم من الاعتراضات، وحفظوا عن سائر الآفات، وهذه الطائفة قيل هم السلف الصالح.

وقيل: إنَّ السلف بعد نفي ما يتوهم من التشبيه يقولون: لا ندري ما معنى ذلك، والله تعالى أعلم بمراده[1]. اهـ كلام الإمام الألوسي ببعض تصرف.

فقد بين أنَّ سبيل المؤمنين إثبات ما ورد من المتشابه، مع كمال التنزيه عن التشبيه والتجسيم، وأنَّ من شبه الله تعالى بخلقه، فقد ضل سواء السبيل، وباء بالكفر والخسران المبين، والعياذ بالله تعالى.

«النص الثالث»

قال العلامة إسماعيل حقي في تفسيره روح البيان في الكلام على قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ما نصه:

اعلم أنَّ العرش سرير الملك، والاستواء والاستقرار، والمراد ها هنا الاستيلاء، ومعنى الاستيلاء عليه كناية الملك؛ لأنَّه من توابع الملك، فذكر اللازم وأريد الملزوم.

يقال: استوى فلان على سرير الملك على قصد الإخبار عنه بأنه ملك، وإن لم يقعد على السرير المعهود أصلاً، فالمراد بيان تعلق إرادته الشريفة بإيجاد الكائنات، وتدبير أمرها اذا الباري مقدس الانتقال والحلول، وإنَّما خلق العرش العظيم؛ ليعلم المتعبدون إلى أين يتوجهون بقلوبهم في العبادة والدعاء في السماء، كما خلق الكعبة؛ ليعلموا إلى أين يتوجهون

1 - روح المعاني للألوسي 8/ 471.

بأبدانهم في العبادة في الأرض... إلى أن قال: قال بعضهم : إنَّا نقطع بأنَّ الله تعالى منزه عن المكان ؛ وإلا لزام قدم المكان، وقد دل الدليل على أنَّ لا قديم سوى الله، وأنَّه تعالى لم يرد من الاستواء والاستقرار والجلوس، بل مراده به شيء آخر إلا أنَّا لا نشتغل بتعيين ذلك المراد خوفًا من الخطأ، ونفوض تأويل المتشابهات إلى الله تعالى، كما هو رأي من يقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وعليه أكثر السلف، كما روي عن مالك وأحمد: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة، والبحث عنها بدعة، وما كان مقصود الإمامين الأجلين بذلك إلا المنع من الجدال، وقد أحسنا حيث حسما بذلك باب الجدال، وكذلك فعل الجمهور؛ لأن في فتح باب الجدال ضررًا عظيمًا على أكثر عباد الله تعالى.

وقد روي أن رجلاً سأل عمر رضي الله تعالى عنه عن آيتين متشابهتين فعلاه بالدرة. اهـ

ثُمَّ قال: ومَنْ لم يُفرق بين استواء الذات واستواء الصفة فقد أخطأ، وذلك أن الله تعالى غني بذاته عن العالمين جميعًا متجلٍ بصفاته وأسمائه في الأرواح والأجسام بحيث لا يرى في مرائي الأكوان إلى صور التجليات الأسمائية والصفاتية، ولا يلزم من هذا التجلي أن تحل ذاته في كون من الأكوان ؛ إذ هو الآن على ما كان عليه قبلُ من التوحد والتجرد والتفرد والتقدس؛ ولذا كان أعلى المراتب الوصول إلى عالم الحقيقة المطلقة إطلاقًا ذاتيًا، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ وفي الحديث: «إن الله احتجب عن البصائر كما احتجب عن الأبصار، وإنَّ الملأ الأعلى يطلبونه كما تطلبونه أنتم »ذكره في الروضة، فهذا يدل على أنَّ الله تعالى ليس في السماء ولا في الأرض، ولو كان لا نقطع الطلب، وأما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يا رب أنت في السماء ونحن في الأرض، فما علامة غضبك من رضاك؟ قال: إذا استعملت عليكم خياركم، فهو علامة رضاي عنكم، وإذا استعملت عليكم شراركم فهو علامة

سخطي عليكم» على ما ذكره الشيخ الأكبر قدس سره الأطهر في كتاب المسامرة.

وقوله عليه الصلاة والسلام لجارية معاوية بن الحكم السلمي: «أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله، فقال: أعتقها فإنها مؤمنة»، ونحو ذلك من الأخبار الدالة على ثبوت المكان له تعالى، فمصروفة عن ظواهرها محمولة على محل ظهور آثار صفاته العليا؛ ولذا خص السماء بالذكر؛ لأنها مهبط الأنوار ومحل النوازل والأحكام، ومن هذا ظهر أن من قال إنَّ الله في السماء إن أراد به المكان كفر، وإن أراد به الحكاية عما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر؛ لأنها مؤولة والأذهان السليمة والعقول المستقيمة لا تفهم بحسب السليقة من مثل هذه التشبيهات إلا عين التنزيه.

يروى أن إمام الحرمين رفع الله تعالى درجته في الدارين نزل ببعض الأكابر ضيفًا، فاجتمع عنده العلماء والأكابر، فقام واحد من أهل المجلس فقال: ما الدليل على تنزيهه تعالى عن المكان، وهو قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فقال: الدليل عليه قول يونس عليه السلام في بطن الحوت: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فتعجب منه الناظرون. فالتمس صاحب الضيافة بيانه فقال الإمام: إنَّ ها هنا فقيرًا مديونًا بألف درهم أدِّ عنه دينه حتى أبينه فقبل صاحب الضيافة دينه، فقال إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما ذهب في المعراج إلى ما شاء الله من العلا قال هناك: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، ولما ابتلي يونس عليه السلام بالظلمات في قعر البحر ببطن الحوت قال: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنبياء:87]

فكل منهما خاطب بقوله أنت، وهو خطاب الحضور، فلو كان هو في مكان؛ لما صح ذلك فدل ذلك على أنه ليس في مكان.

فإن قلت: فليكن في كل مكان.

قلت: قد أشرت إلى أنه في كل مكان بآثار صفاته وأنوار ذاته لا بذاته كما أن الشمس في كل مكان بنورها وظهورها لا بوجودها وعينها، ولو كان في كل مكان بالمعنى الذي أراد جهله المتصوفة، فيقال: فأين كان هو قبل خلق هذه العوالم ألم يكن له وجود متحقق؟

فإن قالوا: لا. فقد كفروا ، وإن قالوا بالحلول والانتقال فكذلك؛ لأن الواجب لا يقارن الحادث إلا بالتأثير والفيض وظهور كمالاته لكن لا من حيث إنه حادث مطلقًا، بل من حيث إنَّ وجوده مستفاض منه فافهم.

فإن قلت: فإذا كان تعالى منزهًا عن الجهة والمكان، فما معنى رفع الأيدي إلى السماء وقت الدعاء.

قلت: معناه الاستعطاء من الخزائن؛ لأنَّ خزائنه تعالى في السماء كما قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ وقال: ﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ﴾ فثبت أن العرش مظهر استواء الصفة الرحمانية، وأن من يثبت له تعالى مكانًا فهو من المجسمة، ومنهم جهلة المتصوفة القائلون بأنه تعالى في كل مكان، ومن يليهم من العلماء الزائغين عن الحق الخارجين عن طريق العقل والنقل والكشف، فمثل مذهبهم وقَذَرِه كمثل مذهبهم وقذره، فنعوذ بالله تعالى من التلوث بلوث الجهل والزيغ والضلال، ونعتصم به عما يصم من الوهم والخيال والحق حق والأشياء أشياء، ولا ينظُر إلى الحق بعين الأشياء إلا من ليس في وجهه حياء[1].اهـ

فقد علمتم ما ذكره هذا المحقق كُفر من اعتقد أن الله عز وجل له مكان أو يحل في شيء

1 - روح البيان 5/363.

من مخلوقاته كالعرش أو السماء، وأنَّ الآيات والأحاديث التي توهم ذلك مصروفة عن ظاهرها بإجماع من عقل من المسلمين.

«النص الرابع»:

قال المحقق علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي المعروف بالخازن في الكلام على قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾[الأعراف:54]ما نصه:

العرش في اللغة: السرير، وقيل هو ما علا فأظل ، وسمي مجلس السلطان عرشًا اعتبارًا بعلوه.

ويكنى عن العز والسلطان والمملكة بالعرش على الاستعارة والمجاز. يقال: فلان ثَلَّ عرشه بمعنى ذهب عزه وملكه وسلطانه.

قال الراغب في كتابه مفردات القرآن: وعرش الله عز وجل مما لا يعلمه البشر إلا بالاسم على الحقيقة، وليس هو كما تذهب إليه أوهام العامة، فإنه لو كان كذلك؛ لكان حاملاً له تعالى الله عن ذلك.

وليس كما قال قوم إنه الفلك الأعلى والكرسي فلك الكواكب. وقال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: أما الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا كانوا لا يفسرونه، ولا يتكلمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك.

وروى بسنده عن عبد الله بن وهب أنه قال: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال له كيف، وكيف عنه مرفوع وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه، فأخرج الرجل.

وفي رواية يحيى بن يحيى قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد الله

الرحمن على العرش استوى كيف استواؤه؟ فأطرق مالك برأسه حتى علته الرحضاء، ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعًا فأمر به أن يخرج. وروى البيهقي بسنده عن ابن عيينة قال: كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته والسكوت عنه.

قال البيهقي: والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة وعلى هذه الطريقة يدل مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه، وإليه ذهب أحمد بن حنبل والحسن بن الفضل البجلي، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي.

قال البغوي: أهل السنة يقولون الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل، وذكر حديث مالك بن أنس مع الرجل الذي سأله عن الاستواء وقد تقدم.

وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة اقرؤوها كما جاءت بلا كيف.

وقال الإمام فخر الدين الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره الدلائل العقلية والسمعية: أنه لا يمكن حمل قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ﴾ على الجلوس والاستقرار، وشغل المكان والحيز، وعند هذا حصل للعلماء الراسخين مذهبان:

الأول: القطع بكونه تعالى متعاليًا عن المكان والجهة، ولا نخوض في تأويل الآية على التفصيل بل نفوض علمها إلى الله تعالى هو الذي قررنا في تفسير قوله: ﴿تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ وهذا المذهب هو الذي نختاره ونقول به

ونعتمد عليه.

والمذهب الثاني: أنا نخوض في تأويله على التفصيل وفيه قولان ملخصان:

الأول: ما ذكره القفال فقال العرش في كلامهم هو السرير الذي يجلس عليه الملك، ثم جعل ثل العرش كناية عن نقض الملك ؛ يقال: ثل عرشه انتقض ملكه وإذا استقام له ملكه واطرد أمره ونفذ حكمه قالوا استوى على عرشه واستوى على سرير ملكه هذا ما قاله القفال وهو حق وصواب.

ثم قال: والله تعالى دل على ذاته وصفاته وكيفية تدبيره العالم على الوجه الذي ألفوه من ملوكهم، واستقر في قلوبهم تنبيهًا على عظمة الله جل جلاله وكمال قدرته وذلك مشروط بنفي التشبيه، والمراد منه نفاذ القدرة وجريان المشيئة. قال: ويدل على صحة هذا قوله في سورة يونس ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ﴾ فقوله يدبر الأمر جرى مجرى التفسير لقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾.

وأُورِدَ على هذا القول أن الله تعالى لم يكن مستويًا على الملك قبل خلق السموات والأرض والله تعالى منزه عن ذلك.

وأجيب عنه بـ: أن الله تعالى كان قبل خلق السموات والأرض مالكها لكن لا يصح أن يقال شبع زيد إلا بعد أكله الطعام، فإذا فسر العرش بالملك صح أن يقال إنه تعالى إنما استوى على ملكه بعد خلق السموات والأرض. والقول الثاني: أن يكون استوى بمعنى استولى وهذا مذهب المعتزلة وجماعة من المتكلمين واحتجوا عليه بقوله الشاعر:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

وعلى هذا القول إنما خص العرش بالإخبار عنه بالاستيلاء عليه؛ لأنه أعظم المخلوقات.

ورد هذا القول بـ: أن العرب لا تعرف استوى بمعنى استولى، وإنما يقال استولى فلان على

كذا إذا لم يكن في ملكه ثم ملكه واستولى عليه والله تعالى لم يزل ملكًا للأشياء كلها ومستوليًا عليها، فأي تخصيص للعرش هنا دون غيره من المخلوقات.

ونقل البيهقي عن أبي الحسن الأشعري: أن الله تعالى فعل في العرش فعلاً سماه استواء، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقًا ونعمة وغيرهما من أفعاله، ثم لم يكيف الاستواء إلا أنه جعله من صفات الفعل؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾. وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة.

وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك عن بعض أصحابنا أنه قال: استوى بمعنى علا من العلو قال: ولا يريد بذلك علوًا بالمسافة والتحيز والكون في المكان متمكناً فيه، ولكن يريد معنى نفي التحيز عنه، وأنه ليس مما يحويه طبق أو يحيط به قطر ووصف الله تعالى بذلك بطريقة الخبر، فلا نتعدى ما ورد به الخبر.

قال البيهقي رحمه الله تعالى: وهو على هذه الطريقة من صفات الذات، وكلمة ثم تعلقت بالمستوى عليه لا بالاستواء.

قال: وقد أشار أبو الحسن الأشعري إلى هذه الطريقة حكاية، فقال بعض أصحابنا: إنه صفة ذات.

قال: وجوابي هو الأول، وهو أن الله تعالى مستو على عرشه، وأنه فوق الأشياء بائن منها بمعنى أن لا تحله ولا يحلها ولا يماسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علوًا كبيرًا.

وقد قال بعض أصحابنا: إن الاستواء صفة الله تعالى تنفي الاعوجاج عنه، وروي أن ابن الأعرابي جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

ﵟٱسۡتَوَىٰ ﵞ قال: إنه مستو على عرشه كما أخبر. فقال الرجل: إنما معنى قوله استوى أي استولى. فقال له ابن الأعرابي: ما يدريك أن العرب لا تقول استولى فلان على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل: لمن غلب قد استولى عليه، والله تعالى لا مضاد له فهو على عرشه كما أخبر لا كما يظنه البشر، والله تعالى أعلم[1].اهـ

«النص الخامس»:

قال الإمام أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﵟثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ ﵞ [البقرة:29]في الاستواء هنا أقوال:

1- منها: أنه بمعنى أَقْبَل وعمد إلى خلقها وقصد من غير أن يريد فيما بين ذلك خلق شيء آخر وهو استعارة من قولهم: استوى إليه كالسهم المرسل إذا قصده قصدًا مستويًا.

2- ومنها: أن تكون إلى بمعنى على أي استوى على السماء أي تفرد بملكها، ولم يجعلها كالأرض ملكًا لخلقه.

وهذه التأويلات كلها فرارًا عما تقرر في العقول من أن الله تعالى يستحيل أن يتصف بالانتقال المعهود في غيره تعالى، وأن يحل فيه حادث أو يحل هو في حادث.اهـ ملخصًا.

فتراه نص على أن الله عز وجل يستحيل عليه الانتقال والحلول،فمن اعتقد أنه تعالى حال في السماء أو العرش فهو ضال مضل كافر قد بطل كل عمله[2].

النص السادس: قال العلامة الشيخ زاده في حاشيته على البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﵟٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﵞما نصه:

---

1 - لباب التأويل في معاني التنزيل، المعروف بتفسير الخازن 207/2.

2 - البحر المحيط 280/1.

قد تمسك المشبهة بهذه الآية في أنَّ معبودهم جالس مستقر على العرش، وهو باطل بالنقل والعقل، واختلف أهل الحق في تأويل هذه الآية:

1- فقال بعضهم: إنا نقطع بأنَّ الله تعالى منزه عن المكان والجهة، وأنَّه لم يُرد من الاستواء الاستقرار، بل مراده به شيء آخر إلا أنَّا لا نشتغل بتعيين ذلك المراد خوفًا من الخطأ.

2- وقال البعض الآخر: لما قامت الأدلة العقلية على امتناع الاستقرار، ودل ظاهر لفظ الاستواء على معنى الاستقرار لم يمكن العمل بمقتضى الدليلين؛ ضرورة استحالة كون الشيء الواحد منزهًا عن المكان حاصلاً فيه معًا،ولا سبيل أيضًا إلى ترك العمل بهما؛ لأنه يستلزم ارتفاع النقيضين معًا، وهو باطل ولا إلى ترجيح النقل على العقل؛ لأن العقل أصل للنقل، فإنه ما لم يثبت بالدلائل العقلية وجود الصانع وعلمه وقدرته وبعثه للرسول لم يثبت العقل، فالقدح في العقل لأجل تصحيح النقل يقتضي القدح في العقل وفي النقل معًا، فلم يبق إلا أن نقطع بصحة العقل، ويشتغل بتأويل النقل.

ثم إنهم اختلفوا في تأويله:

فقال بعض العلماء: المراد من الاستواء: الاستيلاء والاقتدار كما في قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق.

والمراد من العرش الذي تحمله الملائكة.

وقال صاحب الكشاف: العرش سرير الملك والاستيلاء عليه كناية عن الملك؛ لأنَّه من توابع الملك وروادفه فإنه يقال: استوى فلان على العرش قصدًا للإخبار عنه بأنه ملك، وإن لم يقعد على العرش ألبتة، والتعبير عن الشيء بطريق الكناية أبلغ وأوقع من الإيضاح بذكره؛ لأنك مع الكناية كمدعي الشيء بالبينة [1].اهـ

---

1 - حاشية الشيخ زاده على البيضاوي 2/303.

فقد نص على أنَّ من اعتقد أنَّ الله تعالى جالس على العرش، فقد شبهه تعالى بالحوادث، ولا ريب أنَّ هذا كفر بإجماع العقلاء، والأدهى اعتقاد أولئك المشبهة أنهم هم المؤمنون، وأنَّ من اعتقد تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث كافر، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

(النص السابع): قال العلامة القونوي في حاشيته على البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ما نصه: وعن أصحابنا أن الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف، والمعنى أن له تعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزهًا عن الاستقرار والتمكن[1].اهـ

«النص الثامن»:

قال الإمام البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ من سورة الأعراف ما نصه: فأمَّا أهل السنة، فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل. وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى، فأطرق رأسه مليًا وعلاه الرحضاء، ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أظنك إلا ضالًا ثم أمر به ، فأخرج[2] .اهـ

«النص التاسع»

قال العلامة الخطيب في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ ما نصه: أي استوى

1 - حاشية القونوي 174/5.

2 - تفسير البغوي 488/3.

أمره.

وقال أهل السنة: الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله تعالى.

والمعنى: أنَّ له سبحانه وتعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزهًا عن الاستقرار والتمكن.

وروي عن سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث ابن سعد وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة أمروها كما جاءت اقرءوها بلا كيف، وإجماع السلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية.

وشذّ قوم فقالوا: العرش بمعنى الملك، وهذا عدول عن الحقيقة إلى التجوز مع مخالفة الأثر ألم يسمعوا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ أتراه كان الملك على الماء. وبعضهم يقول استوى: بمعنى استولى ويحتج بقول الشاعر:

هما استويا بفضلهما جميعا... على العرش الملوك بغير زور.[1] اهـ بحذف.

فقد بين مذهب السلف والخلف في معنى الآية، ونصَّ على أنه تعالى منزه عن الجلوس على العرش والحلول فيه؛ لأنَّ الاستقرار والتمكن من صفات الحوادث، فمن اعتقد أن الله عز وجل متصف بالاستقرار على العرش أو التمكن فيه، فهو كافر بالإجماع.

النص العاشر: قال العلامة الصاوي على قول الجلال المحلي في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ " استواء يليق به" ما نصه:

---

1 - تفسير الخطيب الشربيني المسمى: تفسير السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم 460/1.

هذه طريقة السلف الذين يفوضون علم المتشابه لله تعالى، ومن ذلك جواب الإمام مالك رضي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن معنى الاستواء على العرش في حقه تعالى حيث قال للسائل: الاستواء معلوم... إلخ.

وأمَّا الخلف وهم من بعد الخمسمائة، فإنهم يؤولونه بمعنى صحيح لائق به سبحانه وتعالى، فيقولون: إن المراد بالاستواء الاستيلاء بالتصرف والقهر، فالاستواء له معنيان الجلوس، والاستيلاء بالقهر والتصرف، وكلا المعنيين وارد في اللغة يقال: استوى السلطان على الكرسي بمعنى جلس واستوى على الأقطار بمعنى ملك وقهر.

ومن الثاني قول الشاعر: قد استوى بشر على العراق

وحينئذ فالمتعين إطلاقه عليه تعالى بهذا المعنى هو: الثاني[1].

فتراه نص على أن السلف والخلف متفقون على أن الاستواء في الآية مصروف عن ظاهره وليس المراد به الجلوس والاستقرار، فمن قال: إنَّ المراد به الجلوس، فقد خالف السلف، وخرق الإجماع، وكفر بالله تعالى، وحبط كل عمله. نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا وسوء الاعتقاد.

«النص الحادي عشر»: قال العلامة النيسابوري في تفسيره قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ من سورة الأعراف بعد كلام ما نصه:

فحمل بعضهم الاستواء على الاستقرار، وَزُيف بوجوه عقلية ونقليه:

1- منها: أنَّ استقراره على العرش يستلزم تناهيه من الجانب الذي يلي العرش، وكل ما هو متناه فاختصاصه بذلك الحد المعين يستند لا محالة إلى محدث مخصص، فلا يكون واجبًا.

1 - حاشية الصاوي على الجلالين 3/ 49.

2- ومنها: أنَّه لو كان في حيز، فإن أمكنه التحرك منه بعد سكونه فيه كان المؤثر في حركته وسكونه فاعلاً مختارًا، وكل فعل لفاعل مختار؛ فهو محدث، وما لا يخلو عن المحدث أولى بأن يكون محدثا، وإن لم يمكنه التحرك منه كان كالزمِن المقعد العاجز وذلك محال.

وأما الدلائل السمعية فكثيرة (منها):

1- قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [1] والأحد مبالغة في كونه واحدًا، والذي يمتلىء منه العرش، ويفضل عن العرش يكون مركبا من أجزاء فوق أجزاء العرش، وذلك ينافي قوله أحد.

2- ومنها: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ [2] فوجب أن يكون غير مفتقر إلى المكان والجهة.

3- ومنها : أن آية : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [3]

تدل على قدرته وحكمته وكذا قوله تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ﴾ [4] إلخ الآية، فلو كان المراد من الاستواء هو الاستقرار كان أجنبيًا عما قبله وعما بعده؛ لأنه ليس من صفات المدح إذ لو استقر عليه بَقٌّ وبَعُوضٌ صدق عليه أنه استقر على العرش، فإذًا المراد بالاستواء كمال قدرته في تدبير الملك والملكوت حتى تصير هذه الكلمة مناسبة لما قبلها ولما بعدها، ولغير الموسومين بالمجسمة والمشبهة في الآية قولان:

الأول: القطع بكونه متعاليًا عن المكان والجهة ثم الوقوف عن تأويل الآية، وتفويض علمها إلى الله تعالى.

---

1 - سورة الإخلاص، الآية: 1.

2 - سورة يونس ، الآية: 68.

3 - سورة الأعراف، الآية :54.

4 - سورة الأعراف، الآية :54.

والثاني: الخوض في التأويل وذلك من وجوه:

أحدها: تفسير العرش بالملك، والاستواء بالاستعلاء أي استعلى على الملك.

وثانيها: أنَّ استوى بمعنى استولى، فالله تعالى دل على ذاته وصفاته وكيفية تدبيره للعالم بالوجه الذي ألفوه من ملوكهم ورؤسائهم؛ لتستقر عظمة الله تعالى في قلوبهم إلا أن ذلك مشروط بنفي التشبيه، فإذا قال: إنه عالم فهموا منه أنه تعالى لا يخفى عليه شيء، ثم علموا بعقولهم أنه لم يحصل ذلك العلم بفكرة ولا باستعمال حاسة.

وإذا أخبر أنه خلق السموات والأرض، ثم استوى على العرش فهموا منه أنه بعد أن خلقهما استوى على عرش الملك والجلال[1]. اهـ ملخصًا.

فقد بين رحمه الله تعالى مذهب السلف والخلف في الآية، ونص على ضلال وإضلال من يفسر الاستواء فيها بالاستقرار، ورد عليهم بالأدلة العقلية والنقلية الدالة على بهتان من يعتقد أن الله مستقر على العرش تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

«النص الثاني عشر»:

قال الحافظ ابن حجر في شرح قول مجاهد: (استوى) علا على العرش.

قال ابن بطال: اختلف الناس في الاستواء المذكور هنا **فقالت المعتزلة**: معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة، واحتجوا بقول الشاعر: قد استوى بشر على العراق. وقالت المجسمة معناه الاستقرار.

وقال بعض أهل السنة:

أ- معناه ارتفع.

ب- وبعضهم: معناه علا.

---

1 - تفسير النيسابوري 3/246.

ت- وبعضهم: معناه الملك والقدرة، ومنه استوت له الممالك يقال لمن أطاعه أهل البلاد.

وقيل: معنى الاستواء التمام والفراغ من فعل الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾[1] فعلى هذا فمعنى استوى على العرش أتم الخلق وخص لفظ العرش لكونه أعظم الأشياء، وقيل: إنَّ على في قوله على العرش بمعنى (إلى)، فالمراد على هذا انتهى إلى العرش أي فيما يتعلق بالعرش؛ لأنه خلق الخلق شيئًا بعد شيء، ثم قال ابن بَطَّال: فأمَّا قول المعتزلة، فإنه فاسد؛ لأنَّه لم يزل قاهرًا غالبًا مستوليًا، وقوله: ثم استوى يقتضي افتتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، ولازم تأويلهم أنه كان مغالبًا فيه، فاستولى عليه بقهر من غالبه، وهذا منتف عن الله سبحانه.

وأمَّا قول المجسمة ؛ ففاسد أيضا؛ لأنَّ الاستقرار من صفات الأجسام ويلزم منه الحلول والتناهي، وهو محال في حق الله تعالى، ولائق بالمخلوقات. وأمَّا تفسير استوى بعلا ؛ فهو صحيح، وهو المذهب الحق وقول أهل السنة؛ لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلي وقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وهي صفة من صفات الذات.

وأمَّا من فسره بارتفع ؛ ففيه نظر؛ لأنه لم يصف به نفسه.

قال: واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل، فمن قال معناه علا ؛ قال: هي صفة ذات، ومن قال غير ذلك ؛ قال: هي صفة فعل ، وأنَّ الله فعل فعلاً سماه استوى على عرشه لا أنَّ ذلك قائم بذاته؛ لاستحالة قيام الحوادث به. انتهى ملخصًا.[2]

وقد ألزمه من فسره بالاستيلاء بمثل ما ألزم هو به من أنه صار قاهرًا بعد أن لم يكن،

1 - سورة القصص، الآية :14.

2 - انظر: فتح الباري 405/13 .

والانفصال عن ذلك للفريقين بالتمسك بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ .

فإن أهل العلم بالتفسير قالوا: معناه لم يزل كذلك كما تقدم بيانه عن بن عباس في تفسير فصلت.

وبقى من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى الوجه اتصل، واستوى القمر امتلأ، واستوى فلان وفلان تماثلا، واستوى إلى المكان أقبل، واستوى القاعد قائمًا، والنائم قاعدًا ويمكن رد بعض هذه المعاني إلى بعض وكذا ما تقدم عن بن بطال.

ونقل محيي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفع[1]. وقال أبو عبيد والفراء وغيرهما بنحوه.

وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر[2].

ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل: كيف استوى على العرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم[3].

وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال: كنا - والتابعون متوافرون – نقول: إن الله على عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته[4].

---

1 – انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي 101/1.

2 – أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 441/3/ح665، وابن بطة في الإبانة 162/7/ح120 وإسناده ضعيف .

3 – أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 441/3/ح665.

4 – أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 304/2.

وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي انه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾[1] فقال: هو كما وصف نفسه[2].

وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فأطرق مالك فأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجوه. [3]

ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة لكن قال فيه والإقرار به واجب والسؤال عنه بدعة. [4]

وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون، ولا يشبهون، ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف.[5] قال أبو داود: وهو قولنا. قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا.

وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في صفة الرب سبحانه وتعالى من غير تشبيه ولا تفسير. فمن فسر شيئًا منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم

---

1 – سورة الأعراف، الآية:54.

2 – انظر: تفسير الثعلبي 4/239.

3 – أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 2/304.

4 – أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 2/305.

5 – أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 3/2/ح4430.

وأصحابه وفارق الجماعة لأنه وصف الرب بصفة لا شيء[1].

ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكًا والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف[2].

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل؛ لأنَّ علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر ؛ فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾.

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه[3]. ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: مذهب أهل السنة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: بلا كيف.

والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل[4] .

وقال الترمذي في الجامع عقيب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات[5].

وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات: فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف.

كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم

---

1 - أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 3/480/ح740.

2 - أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 2/377/ح 955، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد 3/582/ح 930.

3 - أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 2/307/ح 869.

4 - أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 2/307/ح 869.

5 - انظر: جامع الترمذي 5/403.

من أهل السنة والجماعة،وأما الجهمية ؛ فأنكروها، وقالوا هذا تشبيه.وقال إسحاق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل : «يد كيد، وسمع كسمع»[1].

وقال في تفسير المائدة قال الأئمة: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك[2].

وقال ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئًا منها وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج ؛ فقالوا من أقر بها ؛ فهو مشبه، فسماهم من أقر بها معطلة[3].

وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر:

1- فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنة.

2- وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى.

والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة؛ للدليل القاطع على أنَّ إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتمًا لكان اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الواجب المتبع.اهـ

وقد تقدم النقل عن أهل العصر السالف وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة فكيف لا يوثق بما اتفق عليه

---

1 – انظر: جامع الترمذي 3/41/ح662.

2 – انظر: جامع الترمذي 5/250/ح3045.

3 – انظر: التمهيد 7/145.

أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم .

وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال:

1- قولان لمن يجريها على ظاهرها:

أحدهما: من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين وهم المشبهة ويتفرع من قولهم عدة آراء.

والثاني: من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين؛ لأن ذات الله لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات، فان صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته

2- وقولان: لمن يثبت كونها صفة، ولكن لا يجريها على ظاهرها:

أحدهما: يقول: لا نؤول شيئًا منها، بل نقول الله أعلم بمراده.

والآخر: يؤول، فيقول مثلا : معنى الاستواء الاستيلاء واليد القدرة ونحو ذلك.

3- وقولان لمن لا يجزم بأنها صفة:

أحدهما: يقول: يجوز أن تكون صفة، وظاهرها غير مراد، ويجوز أن لا تكون صفة.

والآخر: يقول: لا يخاض في شيء من هذا، بل يجب الإيمان به؛ لأنه من المتشابه الذي لا يدرك معناه. اهـ كلام الحافظ[1].

فقد بين مذهب السلف والخلف في الاستواء، وبين بطلان مذهب المجسمة المفسرين الاستواء بالاستقرار من صفات الحوادث، ويلزمه الحلول والتناهي، وهذا مستحيل في حق الله تعالى، فمن اعتقد ذلك ؛ كفر وبطل كل عمله وخلد في النار إن لم يتب.

«النص الثالث عشر»

---

1 - كل ما سبق نقله الشيخ من فتح الباري 408/13.

قال العلامة أحمد بن أحمد المالكي المعروف بزروق في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الجزء الأول عند قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وعلى الملك احتوى: وقع ذكر الاستواء على العرش في ستة مواضع من كتاب الله تعالى.

فقيل: إنَّ ذلك من المتشابه الذي يستحيل ظاهره على الله تعالى ولا يتعرض لمعناه، وهو مذهب السلف وجماعة من الأئمة، وحمل عليه مذهب مالك إذ سئل عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فقال: الاستواء معلوم والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.

فقوله: معلوم يعني في كلام العرب له مصارف، والكيف غير معقول نفي لما يتوهم فيه من محتملاته الحسية إذ لا تعقل في حقه تعالى.

وقوله : والإيمان به واجب؛ لأنه ورد نصًا في القرآن، وقوله والسؤال عنه بدعة؛ لأنه من تتبع المشكل الذي وقع النهي عنه، ثم هذا مما تعارضت فيه الأدلة العقلية والظواهر النقلية.

وقد أصل الشيخ ابن فورك رحمة الله تعالى عليه لذلك أصلاً، فقال: إذا تعارضت الأدلة العقلية مع الظواهر النقلية، فإن صدقناهما لزم الجمع بين النقيضين، وإن كذبناهما لزم رفعها، وإن صدقنا الظواهر النقلية وكذبنا الأدلة العقلية لزم الطعن في الظواهر النقلية؛ لأن الأدلة العقلية أصول الظواهر النقلية، وتصديق الفرع مع تكذيب أصله يفضي إلى تكذيبهما معًا؛ فلم يبق إلا أن نقول بالأدلة العقلية ونؤول الظواهر النقلية أو نفوض أمرها إلى الله تعالى. ولأهل السنة قولان :

فعلى القول بالتأويل إن وجدنا لها محلاً يسوغه العقل حملنا عليه، وإلا فوضنا أمرها إلى الله تعالى.

قال: وهذا القانون في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

قال بعضهم: ولئن كان التأويل أعلم، فالتفويض أسلم ويسعنا ما وسع سلفنا من ذلك، ولا يضرنا الجهل بتعيين المحمل إذا صح لنا التنزيه ونفي التشبيه فليس ثم ألحن من صاحب الحجة بحجته.

وقد نسب الطرطوشي لمالك القول بالتأويل، ونسب له غير القول بالتفويض، وبه قال الشافعي إذ قال آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم.

وعليه جرى الإمام أبو حامد حيث قال: وإنه مستو على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بمحض قدرته ومقهورون في قبضته.

وذكر السهروردي في آداب المريدين له إجماع الصوفية على أنهم يقولون في كل موهم ما قاله مالك في الاستواء كاليد واللسان والعين والجنب والقدم ونحوه، فتأمل ذلك فإنه باب من التفويض وبالله تعالى التوفيق.

ولا خلاف في وجوب نفي المحال، وإنما الخلاف في تعيين المحل (يعني لا خلاف في وجوب صرف المتشابه عن ظاهره وإنما الخلاف في تعيين المراد منه)، وفي هذه المسألة أوجه:

1- منها: استوى بمعنى استولى.

2- ومنها: استوى بالقهر والغلبة. ورده ابن رشد بأنه يستدعي مقاهرة ومغالبة، فانظره.

3- وقيل: غير ذلك مما ليس بمحال، ولا آيل إليه خلافًا للكرامية والمشبهة .

ومن قال بقولهم بأنه فوق العرش ؛ فهو كفر وخروج عن الدين أعاذنا الله تعالى منه[1].

---

1 - شرح الشيخ زروق على الرسالة 45/1، وما بعدها.

فقد بين هذا الإمام الجليل مذهب السلف والخلف في الآيات المتشابهة بالنصوص الصريحة المنقولة عن أئمة المسلمين، ونص على كفر من اعتقد أن الله عز وجل حلَّ في العرش.

«النص الرابع عشر»:

قال العلامة النفراوي المالكي في كتابه (الفواكه الدواني) على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ما نصه قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: أَيْ اسْتَوْلَى بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ اسْتِيلاءَ مَلِكٍ قَاهِرٍ وَإِلَهٍ قَادِرٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِيلائِهِ تَعَالَى عَلَى أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ، وَأَعْلاهَا اسْتِيلاؤُهُ عَلَى مَا دُونَهُ وَلَفْظُ الِاسْتِوَاءِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ كَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ وَالْأَصَابِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا ظَاهِرُهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ عَلَى الْقَطْعِ إلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ ؛ فَقَدْ اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ عَلَى وُجُوبِ اعْتِقَادِ حَقِيقَةِ وُرُودِهِ عَلَى وُجُوبِ تَنْزِيهِ الْبَارِي عَنْ ظَاهِرِهِ الْمُسْتَحِيلِ، وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ثَلاثِ طُرُقٍ:

1- طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ إمَامُ هَذَا الْفَنِّ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِصِفَاتٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى زَائِدَةٍ عَلَى صِفَاتِ الْمَعَانِي الثَّمَانِيَةِ أَوْ السَّبْعَةِ الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِدْرَاكُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّتِهَا، وَالدَّلِيلُ عِنْدَهُ عَلَى ثُبُوتِهَا السَّمْعُ لِوُرُودِهَا إمَّا فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ لِذَلِكَ تُسَمَّى عَلَى مَذْهَبِهِ صِفَاتٌ سَمْعِيَّةٌ.

2- وطَرِيقُ السَّلَفِ كَابْنِ شِهَابٍ وَمَالِكٍ الْإِمَامِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنْ السَّلَفِ الصَّالِحِ تَمْنَعُ تَأْوِيلَهَا عَنْ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ، وَقَالَ أَهْلُهَا انْقَطَعَ بِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ غَيْرُ مُرَادٍ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ تَعَالَى اسْتِوَاءً وَيَدًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ عَلَى التَّفْصِيلِ إلَّا اللَّهُ، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الْمَعْنَوِيَّةُ.

3- وَطَرِيقُ الْخَلَفِ تُؤَوِّلُ الْمُتَشَابِهَ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ قَصْدًا لِلإِيضَاحِ وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْمُؤَوِّلَةُ، فَأَوَّلُوا الاِسْتِوَاءَ بِالاِسْتِيلاَءِ وَالْيَدَ بِالْقُدْرَةِ وَالْعَيْنَ بِالْبَصَرِ وَالأَصَابِعَ بِإِرَادَاتِ الْقَلْبِ وَإِلَى طَرِيقِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَشَارَ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ بِقَوْلِهِ:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا ... أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

فَعُلِمَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ كُلاًّ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقَتَيْنِ تُؤَوِّلُ الْمُتَشَابِهَ بِصَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لاِسْتِحَالَتِهِ، وَافْتَرَقَا بَعْدَ صَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ الْمُسْتَحِيلِ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّفْصِيلِ، فَالسَّلَفُ يُفَوِّضُونَ عِلْمَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْخَلَفُ تُؤَوِّلُهُ تَأْوِيلاً تَفْصِيلِيًّا بِحَمْلِ كُلِّ لَفْظٍ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ خَاصٍّ كَمَا قَدَّمْنَا.

قَالَ الْعَلاَّمَةُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ: وَمَذْهَبُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، فَهُوَ أَوْلَى بِالاِتِّبَاعِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَيَكْفِيك فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى بِالاِتِّبَاعِ ذَهَابُ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ مَالِكًا – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ – لَمَّا سُئِلَ عَنْ الاِسْتِوَاءِ قَالَ: الاِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ.

وَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ – قَالَ: اسْتَوَى بِلاَ تَشْبِيهٍ وَصَدَّقْت بِلاَ تَمْثِيلٍ، وَاتَّهَمْت نَفْسِي فِي الإِدْرَاكِ، وَأُمْسِكُ عَنْ الْخَوْضِ فِي ذَلِكَ كُلَّ الإِمْسَاكِ.

وَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: اسْتَوَى كَمَا أَخْبَرَ لَا كَمَا يَخْطُرُ لِلْبَشَرِ، وَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَالَ: مَنْ قَالَ لَا أَعْرِفُ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الأَرْضِ ؛ كَفَرَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوهِمُ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا، وَمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا ؛ فَهُوَ مُشَبِّهٌ.

وَمَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ: الاِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ : أَنَّ عُقُولَنَا دَلَّتْنَا عَلَى أَنَّ الاِسْتِوَاءَ اللاَّئِقَ بِاللَّهِ هُوَ الاِسْتِيلاَءُ دُونَ الاِسْتِقْرَارِ وَالْجُلُوسِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ.

وَقَوْلُهُ: وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ مَعْنَاهُ: أَنَّ ذَاتَ اللهِ لَا تُوصَفُ بِالأَحْوَالِ الْمُتَعَقِّلَةِ وَالْهَيْئَاتِ الْحِسِّيَّةِ

مِنْ التَّرَبُّعِ وَنَحْوِهِ.

وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ؛ لِوُرُودِهِ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ مِنْ السَّلَفِ بَلْ يُفَوِّضُونَ مَعْرِفَتَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ إلَى اللَّهِ.

وَأَمَّا طَرِيقُ الْخَلَفِ ؛ فَهِيَ أَحْكُمُ بِمَعْنَى أَكْثَرُ إحْكَامًا بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ أَيْ إتْبَاتًا؛ لِمَا فِيهَا مِنْ إزَالَةِ الشُّبَهِ عَنْ الْأَفْهَامِ، وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ بِأَعْلَمَ بَدَلَ أَحْكَمَ بِمَعْنَى : أَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِبَيَانِ الْمَعْنَى التَّفْصِيلِيِّ، وَمَالَ إلَى تَرْجِيحِهَا الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ حَيْثُ قَالَ: هِيَ أَقْرَبُ الطَّرِيقَيْنِ إلَى الْحَقِّ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ مَالَ مَرَّةً إلَى طَرِيقِ الْخَلَفِ وَمَرَّةً إلَى طَرِيقِ السَّلَفِ.

وَهَذَا الْخِلَافُ حَيْثُ لَا تَدْعُو ضَرُورَةٌ إلَى التَّأْوِيلِ، وَإِلَّا اتَّفَقَ عَلَى وُجُوبِ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَحْصُلَ شُبْهَةٌ لَا تَرْتَفِعُ إلَّا بِهِ.

وَالْخِلَافُ بَيْنَ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْوَقْفِ فِي الْآيَةِ هَلْ عَلَى قَوْلِهِ: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: إلَّا اللَّهُ؟ فَمَنْ جَعَلَ الْوَقْفَ عَلَى إلَّا اللَّهُ ؛ فَسَّرَ الْمُتَشَابِهَ بِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، كَمُدَّةِ بَقَاءِ الدُّنْيَا وَوَقْتِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَمَنْ قَدَّرَ الْوَقْفَ عَلَى وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ؛ فَسَّرَ الْمُتَشَابِهَ وَأَوَّلَهُ تَأْوِيلاً تَفْصِيلِيًّا، وَجُمْلَةُ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ اسْتِئْنَافٌ مُوَضِّحٌ لِحَالِ الرَّاسِخِينَ أَوْ حَالٌ مِنْهُمْ أَوْ خَبَرٌ إنْ جَعَلْته مُبْتَدَأً[1].اهـ

«وحاصل» ما قاله هذا الإمام: أنَّ الله عز وجل ليس له مكان ولا جهة، ولا يتصف بشيء من صفات الحوادث.

وما ورد من الآيات والأحاديث التي توهم شيئًا من ذلك، فهي مصروفة عن ظاهرها بإجماع المسلمين.

فمن اعتقد أن له تعالى مكانًا في العرش أو في السماء أو يشابه شيئًا من المخلوقات ؛ فهو

1 – الفواكه الدواني للعلامة النفراوي 52/1.

كافر. نسأله تعالى السلامة وحسن الختام.

«النص الخامس عشر»:

قال الإمام نجم الدين أبو الفتح نصر الله الكاتب البغدادي في كتابه «إشارة التنبيه في كشف شبه أهل التشبيه» المخطوط بدار الكتب المصرية رقم 23 ثلاث وعشرين مجاميع توحيد ما نصه:

قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ الجواب عن كشف شبهتهم من طريق العلم الأصولي أن المماسة والمحاذاة مستحيلة عليه عز وجل؛ لأنه سبحانه وتعالى لو كان محاذيًا لبعض أجزاء العالم لم يخل ذلك الجزء أن يكون أكبر أو أصغر أو مساويًا، فإن كان أصغر ؛ فقد قُدِّر سبحانه ببعض الأجزاء وذلك مستحيل، وإن كان بقدره ؛ فقد جعل له مثلاً هو مستحيل، وإن كان أكبر ؛ فقد قدر ببعض الأجزاء وهي فاضلة عنه. تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا وهو سبحانه يقول ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٧﴾[1] كل ذلك دالّ على قدر العظمة واستيلاء القدرة ، ويشعر بما لا نهاية له من العظمة ولا مثيل له ولا كيفية ولا مماسة ولا محاذاة ، بل هو هو سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا. فهذا جواب أصولي ذكر مطلقًا.

وأما المحققون من العلماء ومن سلك طريق الحق ورجع عن الشبهة وأجاب عن مسألة الاستواء وغيرها من المسائل بما أجاب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد سئل عن الاستواء، فقال: " الاستواء حق والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" ؛ فهذه طريق

1 – سورة الزمر، الآية:67.

السلامة.

والواجب على كل مسلم أن يعتقد أنه ليس المراد بالاستواء الجلوس والمماسة.

والاستقرار إنما يحصل لجسم على جسم، وبعد نفي الاستقرار والمماسة يجب الإيمان بالاستواء كما أراد الله وعلمه، ونحن لا نعلم حقيقته، ويلزمنا أن لا نخوض فيه بالرأي، فالحكم على مراد الله بالرأي والظن خطر، ولكن يجوز الحكم باحتمال يخالف الظاهر إذا شهد له النقل، فإن لم يشهد له النقل ؛ فيجوز بما يحصر الاحتمالات انحصارًا قاطعًا، فلم يبق إلا واحدٌ لا يحتمل القول سواه، فنظرنا في جميع ما ورد في الاستواء، فوجدنا الاستواء بمعنى الاستيلاء جائز غير مستحيل، وقد ثبت عندنا أنَّ المماسة والاستقرار يستحيل في حق الله تعالى.

فإن قالوا هذا يبطل خاصية العرش؛ لأنه مستول على الأشياء كلها. فالواجب عن كشف هذه الشبهة بأن يقال: هذا كلام من لم يعقل عن الله تعالى شيئًا؛ لأن بطلان اختصاص العرش بما ذكروا محال، وذلك أن الحامل للشيء الكبير لا يبطل أن يكون حاملاً لما هو دونه.

فإذا قيل مثلاً زيد يحمل عمرًا لا يبطل أن يكون قد حمل عمرًا مع عمامته وثيابه وذهبه وغير ذلك، فمن عقل عن الله شأنه الأعظم علم أن الأشياء بالإضافة إلى العرش كالذرة، فإذا عرف ذلك علم أن استيلاء الله تعالى على العرش هو استيلاء على ما دونه؛ لأنه سبحانه إذا استولى على الأعظم، فلا يخرج الأقل الأصغر عن الاستيلاء، فبطلت شبهتهم وبان فسادها.

وبالجملة: فنحن نعلم وكل مؤمن موحد علمًا لا نتمارى فيه، ولا يعتوره شك استحالة المماسة والاستقرار والسكون والحلول، وكل ما هو من صفات الأجسام على الله تعالى.

وبهذا أمرت الرسل وجاءت الكتب وحثت عليه الشرائع ممن سلف وخلف.

«فإن قالوا»: العرش يحتمل الاستقرار كما يحتمل الفرس والركوب «فالجواب» عن هذه الشبهة أنَّ ذلك محال؛ لأن السماء أيضًا تحتمل الاستقرار وقابلة له من غير فرق، وقد قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2]، كما قال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ فلم جعلوا الاستقرار للعرش دون السماء- وقد تكرر الاستواء إلى السماء ـ ما ذاك إلا لقصور وقع لهم. مع أن مفهوم الاستقرار إذا كان مضافًا إلى الله تعالى لا يفهم منه معنى الاستقرار وهو الجلوس؛ لأن ذلك يفهم من استقرار الأجسام.

وقد ثبت أن الله تعالى ليس بجسم، ثم عندهم شبهة النزول إلى سماء الدنيا وهم يجعلون لله تعالى صفة الاستقرار على العرش. تعالى الله عن ذلك. إذا نزل على ما عندهم إلى سماء الدنيا ؛ فقد حلا العرش على ما ذهبوا إليه وزال معنى الاستقرار، فثبت بهذا أنَّ النزول لا يراد به الانتقال، وأنَّ الاستواء لا يراد به الاستقرار مع أن الاستواء قد جاء في كلام العرب على غير معنى الاستقرار في قولهم إذا استوى زيد على البلد أنه لا يفهم أنه استقر عليه إذ البلد ليس محلاً للاستقرار عليه، وإنَّما يفهم منه أنه استولى عليه واقتدر، كما قال شاعرهم: ولما

علونا واستوينا عليهم تركناهم مرعى لنسر وطائر

أراد بقوله: واستوينا عليهم أي: استولينا واقتدرنا عليهم، فقد ثبت الآن تخصيص العرش بالاستيلاء مع الاستيلاء على غيره من غير أن يبطل تخصيص العرش؛ لأنَّ الاستيلاء على الأكبر الأعظم استيلاء على ما دونه.اهـ

1 - سورة فصلت، الآية :11.

2 - سورة البقرة، الآية:29.

«فقد» ازددت علمًا بذكر هذه النصوص والبراهين بكفر من يعتقد أن الله عز وجل جالس على العرش أو متصل به أو بغيره من الحوادث، نسأله عز وجل أن يوفقنا لحسن الاعتقاد.

«النص السادس عشر»:

قال الإمام الفخر الرازي في كتابه: (أساس التقديس) استدلالًا على أن الله تعالى ليس له جهة ولا يستقر على عرش ولا يحل في سماء. وردًا على من اعتقد أن الله تعالى له جهة «ما نصه»[1]: أما الذي تمسكوا به وهو الآيات الست الدالة على استواء الله تعالى على العرش؛ فنقول: إنه لا يجوز أن يكون مراد الله تعالى من ذلك الاستواء هو الاستقرار على العرش، ويدل عليه وجوه:

1-«منها»: أنَّ ما قبل هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾[2] يدل على أنه تعالى غير مختص بشيء من الأحياز والجهات كما بيناه.

2- «ومنها»: أن الجالس على العرش لا بد وأن يكون الجزء الحاصل منه في يمين العرش غير الحاصل منه في يسار العرش، فيلزم كونه في نفسه مؤلفًا ومركبًا وذلك على الله تعالى محال.

3- «ومنها»: أن الجالس على العرش إن قدر على الحركة والانتقال ؛ كان محدثًا؛ لأنَّ ما لا ينفك عن الحركة والسكون كان محدثًا ،وإن لم يقدر على الحركة ؛ كان كالمربوط، بل كان كالزَّمِن بل أسوأ حالًا منهما؛ فإن الزمن إذا أراد الحركة في رأسه أو حدقيته أمكنه ذلك، وكذلك المربوط وهو غير ممكن في الله تعالى.

4- «ومنها» أنه لو حصل في العرش لكان حاصلاً في سائر الأحياز، ويلزم منه كونه

1 - انظر: أساس التقديس 187 .

2 - سورة طه ، الآية :4.

مخالطًا للقاذورات والنجاسات ،وإن لم يكن كذلك ؛ كان له طرف ونهاية وزيادة ونقصان وكل ذلك على الله تعالى محال أهـ بتصرف.

«النص السابع عشر»:

قال العلامة محمد بن أحمد اللبان ما نصه: ومن الآيات المتشابهات آيات الاستواء والأحاديث الواردة فيه ومرجعها عند المحققين إلى الآيات المحكمات.

وأولُ ما ينبغي تقديمه معنى الاستواء لغة، وأصله افتعال من السواء، والسواء في اللغة العدل والوسط، وله وجوه في الاستعمال ترجع إلى ذلك :

1-(منها): استوى بمعنى أقبل نقله الهروي عن الفراء، فإن العرب يقولون استوى إلى يخاصمني أي أقبل علي.

2- الثاني: بمعنى قصد قاله الهروي.

3- الثالث: بمعنى استولى.

4- الرابع :بمعنى اعتدل.

5- الخامس: بمعنى استقام.

6- السادس: بمعنى علا. قال الشاعر:

وَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ ... تَرَكْنَاهُمْ مَرْعًى لِنِسْرٍ وَطَائِرِ

قاله الحسن بن سهل.

إذا علمت أصل الوضع وتصاريف الاستعمال، فنزِّل على ذلك الاستواء المنسوب إلى ربنا سبحانه وتعالى، وقد فسّره الهروي بالقصد، وفسره ابن عرفة بالإقبال كما نقل عن الفراء.

وفسره بعضهم بالاستيلاء، وأنكره ابن الأعرابي، وقال العرب: لا يقولون: استولى إلا لمن له مضاد. وفيما قاله نظر؛ لأن الاستيلاء من الولي وهو القرب أو من الولاية وكلاهما لا

يقتضي إطلاقه لمضاد.

ونقل الحسن بن سهل عن ابن عباس أنه فسر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ فقال: علا أمره. وهذه التفاسير كلها محتملة وهي على وفق اللغة.

وأما استوى بمعنى استقر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾، وقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ ...الآية ، فلا يليق نسبة مثله إلى استواء ربنا تعالى على العرش، مع أننا نقول قد علمت أصل اشتقاق الاستواء، ولا مدخل فيه لمعنى الاستقرار، وإنما الحق أنَّ معنى استوى على الدابة جاء على الأصل، ويكون معناه اعتدل وعلا عليها، والاستقرار مِن لازم ذلك بحسب خصوصية المحل، وحينئذ فلا يصح نسبة مثله إليه تعالى؛ لاستحالته في حقه وعدم وضع اللفظ له.

وقد ثبت عن الإمام مالك أنه سئل عن الاستواء قال: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.

فقوله: «كيف غير معقول» أي: كيف من صفات الحوادث، فإثباته في صفاته تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيجزم بنفيه عن الله تعالى.

وقوله: «والاستواء غير مجهول » أي: أنه معلوم المعنى عند أهل اللغة، «والإيمان به واجب» على الوجه اللائق به تعالى؛ لأنه من الإيمان به وبكتبه. «والسؤال عنه بدعة» أي: حادث؛ لأن الصحابة كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب اللغة، فلم يحتاجوا للسؤال عنه، فلما جاء من لم يحفظ أوضاع لغتهم ولا له نور كنورهم يهديه لنور صفات ربه ؛ شرع يسأل عن ذلك، فكان سؤاله سببًا لاشتباهه على الناس وزيغهم عن المراد، ووجب على العلماء حينئذ أن لا يهملوا البيان.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾[1]

ولا بد في إيضاح البيان من زيادة فنقول: قد قررنا استوى افتعل من السواء وأصله العدل وحقيقته الاستواء المنسوب إلى ربنا تعالى في كتابه بمعنى اعتدل أي أقام العدول وأصله من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[2]والعدل هو استواؤه، ويرجع معناه إلى أنه أعطى بعزته كل شيء خلقه موزونًا بحكمته للتعرف إلى خلقه بوحدانيته ولذلك قرنه بقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ .

والاستواء المذكور في كتابه استواءان:

1- استواء سماوي.

2- واستواء عرشي.

فالأول: يعدى بإلى قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[3] وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[4]ومعناه والله أعلم: اعتدل أي قام بقسطه وتسويته إلى السماء، فسواهن سبع سموات.[5]

ونبه على أن استواءه هذا هو قيامه بميزان الحكمة وتسويته بقوله أولًا عن الأرض:

---

1 - سورة آل عمران، الآية:187.

2 - سورة آل عمران، الآية: 18.

3 - سورة البقرة ، الآية : 30.

4 - سورة فصلت، الآية :11.

5 - "رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات" صفحة 39.

﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[1]

وبقوله آخرًا: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[2]

وأما الاستواء العرشي ؛ فهو أنه تعالى قام بالقسط معترفًا بوحدانيته في عالمين: عالم الخلق وعالم الأمر وهو عالم التدبير ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[3]، فكان استواؤه للتدبير بعد انتهاء عالم الخلق لقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[4] وبهذا تم سرد تعدية الاستواء العرشي بعلى؛ لأن التدبير للأمر لا بد فيه من استعلاء واستيلاء .

(اعتبار)

اعتبر بعد فهم هذا قوله تعالى في خطابه لنبيه[5] ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧)﴾[6] واعتبر بما أثمرته هذه الآية من التسوية والتعديل

---

1 – سورة فصلت، الآية :10.

2 – سورة فصلت، الآية :12.

3 – سورة الأعراف، الآية :39.

4 – سورة يونس، الآية: 3.

5 – ليس مراد الشيخ أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقصود بالخطاب؛ لاستحالة ذلك عقلاً وشرعًا، بل مخاطب باعتبار كونه مُنزلا عليه الوحي؛ لأن الخطاب في الآية من باب العام المراد به الخصوص، فالإنسان عام مراد به خصوص منكري البعث بدلالة وقوعه عقب الإنذار بحصول البعث، ويدل على ذلك قوله بعده، (كَلاَ بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ)، فالمعنى: يا أيها الإنسان الذي أنكر البعث، ولا يكون منكر البعث إلا مشركًا؛ لأن إنكار البعث والشرك متلازمان يومئذ، فهو من العام المراد به الخصوص بالقرينة أو من الاستغراق العرفي؛ لأن جمهور المخاطبين في بدء الدعوة الإسلامية هم المشركون. انظر: التحرير والتنوير 154/3

6 – سورة الانفطار، الآية: 6،7.

بقوله: ﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾[1] ليلة الإسراء ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٧﴾[2] مع قوله ﷺ: «بَلَغْتُ إِلَى مُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الأَقْلاَمِ »[3] ومن المعلوم أنَّ القلم إنما يجري بالقدر كما ثبت في حديث عبادة بن الصامت: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمُ فَقَالَ: «اكْتُبْ» فَقَالَ: يَا رَبِّ مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ:«اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ »[4] ، وبهذا الاعتبار تعلم أن الاستواء عبارة عما قررناه لك من قيامه بالقسط، وتقدير المقادير في عالم خلقه وعالم أمره . اهـ كلام ابن اللبان رضي الله تعالى عنه. فتراه:

1- فسر استواء الله جل جلاله على العرش بقيامه تعالى بالقسط، وتقدير المقادير؛ مستدلًا على هذا التفسير بالآيات والأحاديث وخير تفسير ما كان بالوارد.

2- وبين أنَّ تفسير استواء الرب عز وجل على العرش بالاستقرار لا يصح؛ لأنه بهذا المعنى يستحيل اتصاف الرب عز وجل به فضلاً عن كونه مخالفًا للغة.

وبهذا تزداد علمًا بكفر من يزعم أن الله جالس على العرش مستدلًا بهذه الآية، لعمى بصيرته. أعاذنا الله تعالى من ذلك وهدانا جميعًا لما يرضيه.

«النص الثامن عشر»:

قال العلامة بدر الدين ابن جماعة في كتابه "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل"

---

1 - سورة النجم ، الآية: 14.

2 - سورة النجم ، الآية: 6، 7.

3 - جزء من حديث المعراج أخرجه البخاري في صحيحه 1/78/ح349، ومسلم في صحيحه 1/148/ح163.

4 - أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده37/378/ح22705، وأبو داود الطيالسي في مسنده 1/471/ح578، وبنحوه عند أبي داود في سننه 4/225/ح4700، والترمذي في جامعه 5/424/ح3319، وقال الترمذي : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ ورد في خمس آيات وفي سادسة في طه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ والقرآن نزل بلغة العرب، ومعاني كلامهم، وما كانوا يتعلقون من خطابهم.

أمَّا العرش لغة ، فهو سرير الملك، وسقف البيت، والعرش سقف العالم بأسره، وسنبين أنَّ إرادة حقيقة السرير في الآيات محال.

وأمَّا الاستواء ؛ فله في اللغة معان:

«الأول»: تمام الشيء ومنه: ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ﴾ ، ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾، ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾.

«الثاني»: القصد ومنه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: قصد خلقها.

«الثالث»: الاعتدال ومنه: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [1] ...الآية، ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ﴾ [2].

«الرابع»: القهر والاستيلاء، ومنه: قد استوى بشر على العراق .

واتفق أهل السلف وأهل التأويل على أن ما لا يليق من ذلك بجلال الرب تعالى غير مراد، كالقعود، والاعتدال.

واختلفوا في تعيين ما يليق بجلاله من المعاني المحتملة، كالقصد والاستيلاء، فسكت السلف عنه، وأوله المتأولون على الاستيلاء والقهر ؛ لتعالي الرب عز وجل عن سمات الأجسام من الحاجة إلى الحيز والمكان ، وكذلك لا يوصف بحركة، أو سكون، أو اجتماع وافتراق؛ لأن ذلك كله من سمات المحدثات وعروض الأعراض، والرب تعالى مقدس عنه،

1 - سورة الزمر ، الآية : 9.

2 - سورة الحديد ، الآية : 10.

فقوله تعالى: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ يتعين فيه معنى: الاستيلاء والقهر لا القعود والاستقرار ؛ إذ لو كان وجوده مكانيًا أو زمانيًا؛ للزم:

أ- قدم الزمان والمكان.

ب- أو تقدمهما عليه.

وكلاهما باطل، فقد صح في الحديث «كَانَ اللهُ وَلاَ شَيْءَ مَعَهُ»[1] وللزم حاجته إلى المكان، وهو الغني المطلق المستغني عما سواه.

كان الله ولا زمان ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان؛ وللزم كونه محدودًا مقدرًا ، وكل محدود مقدر جسم، وكل جسم مركب، وكل مركب محتاج إلى أجزاء، ويتقدس من له الغنى المطلق عن الحاجة؛ ولأن مكان الاستقرار لو قدر حادث مخلوق، فكيف يحتاج إليه من أوجده بعد عدمه، وهو القديم الأزلي قبله.

«فإن قيل»: نفي الجهة عن الموجود يوجب نفيه؛ لاستحالة موجود في غير جهة.

«قلنا»: الموجود قسمان:

1- موجود لا يتصرف فيه الوهم والحس والخيال، ولا يقبل الاتصال والانفصال.

2- وموجود يتصرف ذلك فيه، ويقبله.

فالأول: ممنوع الاستحالة، والرب تعالى لا يتصرف فيه ذلك؛ إذ ليس بجسم ولا عرض

---

1 - أخرجه بمعناه البخاري في صحيحه 105/4/ح3191، ولفظه : "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُه". وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير 204/18/ ح 500، ولفظه: "كَانَ اللهُ تَعَالَى لَمْ يَكُ شَيْءٌ غَيْرُهُ". وانظر: فتح الباري للحافظ ابن حجر 410/13. وانظر كتاب آيات الصفات بين الأشاعرة وابن تيمية للدكتور محمد البيومي ضمن سلسلة البيان ، فقد تكلم عن معنى الحديث وبين مذهب أهل السنة من السادة الأشاعرة، ومذهب الفلاسفة ومن تابعهم كابن تيمية، في مبحث الحدوث.

ولا جوهر، فصح وجوده عقلاً من غير جهة ولا حيز، كما دل الدليل العقلي عليه، فوجب تصديقه عقلاً، وكما دل الدليل العقلي على وجوده مع نفي الجسمية والعرضية مع بعد الفهم الحسي له، فكذلك دل على نفي الجهة والحيز مع بعد فهم الحس له.

وقد اتفق أكثر العقلاء على وجود ما ليس في حيز ولا جهة كالعقول والنفوس، وعلى وجود ما لا يتصوره الذهن كحقيقة نفس الحرارة والبرودة، فإنها موجودة قطعًا، ولا يتصور الذهن حقيقتها، ولم يقل إنهم ادعوا مستحيلاً أو مخالفًا للضرورة.

«**فإن قيل**»: قصة المعراج تدل على الجهة والحيز.

«**قلنا**»: قصة المعراج أريد بها والله أعلم أن يريه الله تعالى أنواع مخلوقاته وعجائب مصنوعاته في العالم العلوي والسفلي؛ تكميلاً لصفاته وتحقيقًا لمشاهداته لآياته؛ ولذلك قال تعالى: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ [1] وسيأتي بسطه في جواب الحديث.

«فإن قيل»: قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [2] وهذا ظاهر في الجهة وكذلك قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [3] وقوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [4] الآية.

«قلنا»: ليس المراد بالغاية هنا غاية المكان، بل غاية انتهاء الأمور إليه كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [5] و﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [6] وكقول الخليل: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي

1 – سورة الإسراء ، الآية : 1.

2 – سورة فاطر ، الآية :10.

3 – سورة المعارج، الآية :4.

4 – سورة السجدة ، الآية : 5.

5 – سورة الشورى، الآية : 53.

6 – سورة هود، الآية : 123.

سَيَهۡدِينِ ﴿٩٩﴾ ﴾[1] ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ ﴾[2] ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ ﴾ ، وهو كثير، **فالمراد:** الانتهاء إلى ما أعده لعباده والملائكة من الثواب والكرامة والمنزلة.

«فإن قيل»: إنما يقال استولى لمن لم يكن مستوليًا قبل، أو لم كان له منازع فيما استولى عليه أو عاجز، ثم قدر.

«قلنا»: المراد بهذا الاستيلاء القدرة التامة الخالية عن معارض، وليس لفظة «ثم» هنا لترتيب ذلك، بل هي من باب ترتيب الأخبار وعطف بعضها على بعض.

«فإن قيل»: فالاستيلاء حاصل بالنسبة إلى جميع مخلوقاته، فما فائدة تخصيصه بالعرش.

«قلنا» : خص بالذكر ؛لأنه أعظم المخلوقات إجماعًا كما خصه بقوله:﴿رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ ﴾،﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[3] ، وإذا استولى على العرش المحيط بكل شيء استولى على الكل قطعًا.

إذا ثبت ذلك ، فمن جعل الاستواء في حقه تعالى ما يفهم من صفات المحدثين ، وقال استوى بذاته، أو قال استوى حقيقة ، فقد ابتدع بهذه الزيادة التي لم تثبت في السنة، ولا عن أحد الأئمة المقتدى بهم[4]. اهـ كلام العلامة ابن جماعة.

«النص التاسع عشر»:

قال العلامة القرطبي في الكلام على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾: هذه مسألة الاستواء، وللعلماء فيها كلام، والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري تعالى عن الجهة والتحيز ؛ فمن ضرورة ذلك عند عامة العلماء تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة،

---

1 - سورة الصافات، الآية : 99.

2 - سورة الزمر، الآية : 54.

3 - سورة الأنعام، الآية : 164.

4 - إيضاح الدليل ص101 - 107.

وليس بجهة فوق عندهم ؛ لأنه يلزم من ذلك أنه متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيز؛ ويلزم من المكان والحيز والحركة والسكون للمتحيز والتغير والحدوث.

هذا قول المتكلمين، وحكى أبو عمر ابن عبد البر عن أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قال: علا، وقال الشاعر:

فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً نَقِيعًا قَعْرُهُ وَقَدْ خَلَقَ النَّجْمَ اليَمَانِيَّ وَاسْتَوَى[1]

أي علا وارتفع.

قلت : فعلوا اللَّهِ تَعَالَى وَارْتِفَاعُهُ عِبَارَةٌ عَنْ عُلُوِّ مَجْدِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَكُوتِهِ. أَيْ: لَيْسَ فَوْقَهُ فِيمَا يَجِبُ لَهُ مِنْ مَعَانِي الْجَلَالِ أَحَدٌ، وَلَا مَعَهُ مَنْ يَكُونُ الْعُلُوُّ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَكِنَّهُ العلي بالإطلاق سبحانه[2].اهـ بحذف.

«النص العشرون»:

قال الإمام المحدث أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي المتوفي سنة 699هـ في كتابه "بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها" [3] في شرح حديث البيعة، وهو ما رواه البخاري في كتاب الإيمان عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال وحوله عصابة من أصحابه: «بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا،

---

1 – كذا أورد المؤلف البيت ، وفي تفسير القرطبي: فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بِفَيْفَاءَ قَفْرَةٍ... وَقَدْ حَلَّقَ النَّجْمُ الْيَمَانِيُّ فَاسْتَوَى . وفي تاج العروس 525/6، وتهذيب اللغة 4/ 156 ، كما في تفسير القرطبي ، إلا أن في العين (126/3) وفي لسان العرب لابن منظور 502/2 قوله : وصَبَّحْتُهم بدلًا من فَأَوْرَدْتُهُمْ.

2 – انظر: الجامع لأحكام القرآن 219/7.

3 – انظر: بهجة النفوس للولي العارف سيدي عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة أبو محمد ص 34.

وَلاَ تَسْرِقُوا ... الحديث».[1] مبينًا ما عليه بعض الفرق الضالة الذين منهم المشبهة ما نصه:

ومنهم المجسمة؛ لأنهم يقولون بالجسم والحلول، ومعتقد هذا لا يصح منه الإيمان بعموم اللفظ المذكور في الحديث؛ لأنه لا يصح الإيمان بمقتضى لفظ الحديث؛ حتى يصح الإيمان به عز وجل بمقتضى ما أخبر به عن نفسه حيث يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، و«شيء» يطلق على القليل والكثير وعلى كل الأشياء، فمن خصص هذا العموم وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ لم يصح منه الإيمان بعموم لفظ الحديث، وإن ادعاه؛ لأن من لا يعرف معبوده كيف يصح له الإيمان به، وذلك محال.

ثم نرجع الآن إلى البحث معهم في بيان اعتقاداتهم الفاسدة بإشارة الناظر فيها بالتناصف[2] تكفيه، فنقول: ادعاؤهم الجسمانية والحلول تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا لا يخلوا إمَّا أن يدعوا ذلك من طريق المشاهدة، أو من طريق الأخبار، أو من طريق القياس بالنظر العقلي ولا رابع.

1- فإن ادعوا المشاهدة فذلك باطل بالإجماع، ولا يخالف فيه بر ولا فاجر.

2- وإن ادعوا الأخبار وتعلقوا بقوله عز وجل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فباطل أيضًا؛ لأن هذا اللفظ محتمل لأربعة معان، وتأويلهم الفاسد خامس لها، فكيف تقوم لهم حجة بلفظ محتمل بخمسة معان، والحجة لا تكون إلا بدليل قطعي، ومع تلك الأربعة معان لها دلائل تقويها وتوضحها من النقل والعقل.

وتأويلهم الفاسد عليه دلائل تضعفه من طريق النقل والعقل، وكيف يكون المرجوح

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 12/1، ومسلم في صحيحه 1333/3/ح1709.

2 - تناصف القوم: أنصف بعضهم بعضا من نفسه. انظر: المعجم الوسيط 926/2.

دليلاً يعمل به ويترك الراجح؟

هذا من أكبر الغلط، ثم نذكر الآن تلك الوجوه وما يشهد لها من طريق العقل والنقل:

الوجه الأول:

أنه قيل في معناه: عمد إلى خلق العرش، كما قال عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ أي: عمد إلى خلقها، والحروف في لسان العرب سائغ إبدال بعضها مع بعض، يدل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الإسراء: «فأتينا على السماء السادسة» يريد إلى السماء السادسة، وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، ونشير هناك إلى شيء من فساد مذهب الشيع كلها ونشير إلى طريقة الفرقة الناجية في سلامة اعتقاداتهم.

الوجه الثاني:

قيل في معناه: السمو والرفعة، كما يقال علا القوم زيدٌ أي: ارتفع، ومعلوم أنه لم يستقر عليهم قاعدًا، وكما يقال علت الشمس في كبد السماء أي ارتفعت وهي لم تستقر لقوله عز وجل في كتابه العزيز: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾[1] على قراءة من قرأها بالنفي.

الوجه الثالث:

قيل في معناه: الحكم والقهر ، كما يقال: استوى زيد على أرض كذا. أي : ملكهم وقهرهم.

ثم قال ما ملخصه: (الخامس) ما ذهبوا إليه بتأويلهم الفاسد ؛ من أنَّ المراد بالاستواء الحلول والاستقرار، وزعموا أنَّ اللفظ لا يقتضي سواه.

فانظر كيف يصح هذا مع ما تقتضيه اللغة العربية من الحقيقة والمجاز ، وقد ورد الاستواء

---

1 - سورة يس ، الآية :38.

فيها لمعان تليق بجلاله تعالى، وكيف يسوغ هذا الوجه وهو مناف لعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وكفى بهذا العموم دليلاً على أنَّ ما تأولوه ليس بحقيقي؛ لما يلزم عليه من إبطال نص لا يحتمل التأويل، وعموم لا يحتمل التخصيص وهو آية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ بأحد محتملات هو مرجوحها على ما تقدم. اهـ

«النص الحادي والعشرون»:

قال حجة الإسلام الإمام الغزالي في إحياء العلوم، وشارحه الزبيدي في مبحث الركن الأول من أركان الإيمان[1]:

(الأصل الثامن: العلم بأنه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراد الله تعالى بالاستواء) هذا الأصل معقود لبيان أنه تعالى غير مستقر على مكان، وذكره المصنف للرد على من زعم أنَّ لله تعالى جهة ومكانًا، فإنَّ الكرامية يثبتون جهة العلو من غير استقرار على العرش، والحشوية وهم: المجسمون مصرحون بالاستقرار على العرش، وتمسكوا بظواهر «منها»:

1- قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

2- وحديث الصحيحين: «ينزل ربنا كل ليلة »[2] الحديث.

وأجيب عن آية الاستواء بـ: أنَّا نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الإنسان على الأجسام من التمكن والمماسة والمحاذاة لها؛ لقيام البراهين القطعية باستحالة ذلك في حقه تعالى، بل نؤمن بأن الاستواء ثابت له تعالى بمعنى يليق به، وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ولا تتطرق إليه سمات الحدوث والفناء، وهو الذي أريد بالاستواء

1 - إحياء علوم الدين 208/1. وإتحاف السادة المتقين 105/2.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه2/53/ح1145، ومسلم في صحيحه 1/521/ح758 من حديث أبي هريرة.

إلى السماء حيث قال في القرآن: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ ، وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء. أي: قهره على العرش واستيلاؤه، وهذا جرى عليه بعض الخلف، واقتصر عليه المصنف هنا، وهذا عند الماتريدية أمر جائز الإرادة أي : يجوز أن يكون مرادًا من الآية، ولا يتعين كونه المراد خلافًا لما دل عليه كلام المصنف من تعينه؛ إذا لا دليل على إرادته عينًا؛ فالواجب علينا الإيمان به مع نفي التشبيه.

وإذا خيف على العامة لقصور فهمهم عدم فهم الاستواء؛ إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية ؛ فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء؛ صيانة لهم من المحذور، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة (كما قال الشاعر) وهو البعيث أو الأخطل في بشر بن مروان:

(قد استوى بشر على العراق) ومثل ذلك أيضًا:

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم مرعى لنسر وطائر

وقال الجاحظ في كتاب التوحيد: زعم أصحاب التفسير عن عبد الله بن عباس صاحب التأويل : أنَّ قوله استوى: استولى، وهذا القول قد رده ابن تيمية في كتابه العرش، وقال: إن الجاحظ رجل سوء معتزلي لا يوثق بنقله.

قال التقي السبكي: وكتاب العرش من أقبح كتبه.

ولما وقف عليه الشيخ أبو حيان ما زال يلعنه حتى مات بعد أن كان يعظمه.

قال ابن تيمية في كتابه المذكور: استوى في سبع آيات بغير لام، ولو كانت بمعنى استولى لجاءت في موضع.

وهذا الذي قاله ليس بلازم، فإنَّ المجاز قد يطرد، وحسنه أنَّ لفظ استوى أعذب وأخصر، وليس هو من الاطراد الذي يجعله بعض الأصوليين من علامة الحقيقة، فإنَّ ذلك

الاطراد في جميع موارد الاستعمال، والذي حصل هنا اطراد استعمالها في آيات، فأين أحدهما من الآخر؟!!.

ثم إن استوى وزنه افتعل، فالسين فيه أصلية، واستولى وزنه استفعل فالسين فيه زائدة، ومعناه من الولاية، فهما مادتان متغايرتان في اللفظ والمعنى.

والاستيلاء قد يكون بحق، وقد يكون بباطل، والاستواء لا يكون إلا بحق، والاستواء صفة للمستوى في نفسه بالكمال والاعتدال، والاستيلاء صفة متعدية إلى غيره، فلا يصح أن يقال استولى حتى يقال على كذا، ويصح أن يقال استوى، ويتم الكلام فلو قال استولى لم يحصل المقصود، ومراد المتكلم الذي، يفسر الاستواء بالاستيلاء التنبيه على صرف اللفظ عن الظاهر الموهم للتشبيه واللفظ قد يستعمل مجازًا في معنى لفظ آخر، ويلاحظ معه المعنى الحقيقي ؛ لينتقل منه إلى المجازي، ولا يجوز إرادة المعنى الحقيقي على سبيل الأصالة؛ لقيام القرينة على خلافه وهي هنا الاستحالة...

إلى أن قال: فالاستواء في اللغة له معنيان:

أحدهما: الاستيلاء بحق وكمال، فيفيد ثلاثة معان:

أحدها: الاستيلاء.

ثانيها: كونه بحق.

ثالثها: كونه بكمال.

ولفظ الاستيلاء لا يفيد إلا معنى واحدًا، وهو معناه الحقيقي.

فإذا قال المتكلم في تفسير الاستواء الاستيلاء ؛ فمراده المعاني الثلاثة ؛، وهو أمر يمكن في حقه سبحانه وتعالى، فالمقدم على هذا التأويل لم يرتكب محذورًا ولا وصف الله تعالى بما لا يجوز عليه، والمفوض المنزه لا يقدم على التفسير بذلك؛ لاحتمال أن يكون المراد خلافه،

ولقصور أفهامنا عن وصف الحق سبحانه وتعالى عن تنزيهه عن صفات الأجسام قطعًا.

والمعنى الثاني للاستواء في اللغة: الجلوس والقعود، ومعناه مفهوم من صفات الأجسام لا يعقل منه في اللغة غير ذلك، والله تعالى منزه عنه.

ومن أطلق القعود وقال: إنه لم يُرد صفات الأجسام قال شيئًا لم تشهد له به اللغة، فيكون باطلاً، وهو كالمقر بالتجسيم المنكر له، فيؤاخذ بإقراره، ولا يفيده إنكاره.

واعلم أن الله تعالى كامل الملك أزلًا وأبدًا، والعرش وما تحته حادث فَأَتَى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ لإفادة حدوث العرش لا لحدوث الاستواء.

وقال البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد: (باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم).

قال الحافظ ابن حجر في شرحه[1] : " ذكر قطعتين من آيتين وتلطف في ذكر الثانية عقيب الأولى؛ لرد وهم من توهم من قوله في الحديث: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء » أنَّ العرش لم يزل مع الله تعالى، وهو مذهب باطل، وكذا قول من زعم من الفلاسفة أنَّ العرش هو الخالق الصانع، فأردف بقوله: «رب العرش العظيم» إشارة إلى أنَّ العرش مربوب، وكل مربوب مخلوق، وختم الباب بالحديث الذي فيه: «فإذا أنا بموسى آخر بقائمة من قوائم العرش»، فإنَّ في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنَّ جسم مركب له أبعاض، وأجزاء، والجسم المؤلف محدث مخلوق.

وقال البيهقي في الأسماء والصفات[2] : اتفقت أقوال أهل التفسير على أنَّ العرش هو: السرير، وأنَّه جسم خلقه الله تعالى، وأمرَ الملائكة بحمله، وتعبدهم بتعظيمه والطواف به،

1 – فتح الباري 405/13.

2 – الأسماء والصفات، للبيهقي 272/2.

كما خلق في الأرض بيتًا وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة، وفي الآيات والأحاديث والآثار دلالة على ما ذهبوا إليه، ثم قال البخاري: وقال أبو العالية: استوى إلى السماء: ارتفع. وقال مجاهد: استوى: علا على العرش. اهـ كلام الزبيدي.

وذكر عبارة ابن بطال، وباقي عبارة ابن حجر السابقة، ثم قال: «واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل كما اضطر أهل الباطل إلى تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [1] إذ حمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم».

قال أبو نصر القشيري في "التذكرة الشرقية": فإن قيل: أليس الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فيجب الأخذ بظاهره، قلنا: الله تعالى يقول أيضًا: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ويقول تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [2] فينبغي أيضًا أن تأخذ بظاهر هذه الآيات حتى يكون على العرش وعندنا ومعنا ومحيطًا بالعالم محدقًا به بالذات في حالة واحدة، والواحد يستحيل أن يكون بذاته في حالة بكل مكان.

قالوا: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يعني: بالعلم، و﴿بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ إحاطة العلم.

قلنا: وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قهر وحفظ وأبقى .اهـ

وكذا حمل قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن». على القدرة والقهر؛ مجازًا بعلاقة أنَّ اليد في الشاهد محل لظهور سلطان القدرة والقهر، فحسن إطلاق اليد وإرادة القدرة، والقهر قصدًا للمبالغة، إذ المجاز أبلغ، والحديث المذكور رواه مسلم في صحيحه وفيه أيضًا: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع

1 - سورة الحديد، الآية :4.

2 - سورة فصلت، الآية:54.

الرحمن يقلبها كقلب واحد يصرفه كيف شاء »[1]

و كذا حمل قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم «الحجر الأسود يمين الله في أرضه». على التشريف والإكرام؛ لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال، فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتمكن؛ لزم منه المحال، والمعنى: أنَّ الحجر وضع في الأرض للاستلام والتقبيل تشريفًا له، كما شرفت اليمين، وأكرمت بجعلها للأمور الشريفة، والحديث المذكور أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام بلفظه، وروى ابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «مَنْ فَاوَضَ الحَجَرَ الأَسْوَدَ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ» [2]

قال القشيري: وقد نبغت نابغة من الرعاع لولا استزلالهم للعوام بما يقرب من أفهامهم، ويتصور في أوهامهم؛ لنزهت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم.

يقولون: نحن نأخذ بالظاهر، ونجري الآيات الموهمة تشبيهًا، والأخبار المقتضية حدًّا وعضوًا على الظاهر، ولا يجوز أن يَطْرُقَ التأويلُ في شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وهؤلاء والذي أرواحنا بيده أضر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان؛ لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون، وهؤلاء أتوا الدين والعوام من طريق يغتر به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع ، وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه وتعالى بالأعضاء، والجوارح والركوب، والنزول، والاتكاء، والاستلقاء، والاستواء بالذات، والتردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهر قولهم

1 - أخرجه مسلم في صحيحه 4/2045/ح2654.

2 - أخرجه ابن ماجه 2/985/ح2957، وفيه : فَلَمَّا بَلَغَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا بَلَغَكَ فِي هَذَا الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ؟ فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ فَاوَضَهُ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ» .

يبادر بوهمه إلى تخيل المحسوسات، فاعتقد الفضائح، فسال به السيل، وهو لا يدري. اهـ

ثم ذكر المصنف المحال الذي يلزم من تفسير الاستواء بالاستقرار والتمكن فقال هو: كون المتمكن جسمًا مماسًا للعرش إما مثله أو أكبر منه أو أصغر وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال.

وتحقيقه: أنه تعالى لو استقر على مكان، أو حاذى مكانًا لم يخل من أن يكون مثل المكان، أو أكبر منه، أو أصغر.

1- فإن كان مثل المكان ؛ فهو إذًا متشكل بأشكال المكان حتى إذا كان المكان مربعًا كان هو مربعًا، أو كان مثلثًا كان هو مثلثًا، وذلك محال.

2- وإن كان أكبر من المكان ؛ فبعضه على المكان، ويشعر ذلك بأنه متجزئ وله كل يشتمل على بعض، وكان بحيث لو نسب إليه المكان؛ لكان ذلك المكان ربعه أو خمسه.

3- وإن كان أصغر من المكان بقدر ؛ لم يتميز عنه إلا بتحديد وتقدير، وكل ما يؤدي إلى جواز التقدير على الباري تعالى، فتجويزه في حقه كفر من معتقده.

وكل من جاز عليه الحصول بذاته على محل لم يتميز عن ذلك المحل إلا بكون أحدهما محلاً، والآخر حالًا فيه، وقبيح وصف الباري تعالى بالحصول في مكان، ومتى جاز عليه موازاة مكان أو مماسته ؛ جاز عليه مباينته، ومن جاز عليه المباينة والمماسة ؛ لم يكن إلا حادثًا، وهل علمنا حدوث العالم إلا بجواز المماسة والمباينة على أجزائه، قصارى ما عند الجهلة قولهم: كيف يتصور موجود لا في محل؟

وهذه الكلمة تصدر عن بدع وغوائل لا يعرف غورها وقعرها إلا كل غواص على بحار الحقائق.

والذي يدحض شبههم أن يقال لهم: قبل أن يخلق العالم أو المكان هل كان موجودًا أم لا؟

فمن ضرورة العقل أن يقولوا : إنه كان موجودًا، فيلزمهم أحد أمرين: إما أن يقولوا المكان والعرش والعالم قديم، وإما أن يقولوا: الرب تعالى محدث. والكل واضح البطلان؛ إذ ليس القديم بالمحدث، وليس المحدث بالقديم، نعوذ بالله من الحيرة في الدين. اهـ بتصرف.

والنصوص في هذا كثيرة ، وهي كما ترى متفقة على أنَّ الاستواء ورد في لغة القرآن لعدة معان لا مانع من حمله هنا على ما يليق منها بجلال الله تعالى، وأنَّ السلف والخلف مجمعون على أنه لا يصح أن يراد منه هنا الاستقرار والجلوس على العرش والقعود والاعتدال، كما نسب ذلك لابن القيم في الصواعق المرسلة، وابن تيمية في بعض كتبه وأضرابهما، فإن ذلك باطل لما تقدم من وجوه عقلية ونقلية:

1- منها: أنه لو كان وجوده مكانيًا أو زمانيًا ؛ للزم قدم الزمان والمكان أو تقديمها عليه، وكلاهما باطل، وقد صح في الحديث "كان الله ولا شيء معه".

وقد سئل الإمام علي رضي الله عنه أين كان الله قبل خلق السموات والأرض؟ قال: أين سؤال عن المكان، وكان الله تعالى ولا مكان، وهو اليوم على ما كان ذكره في روح البيان[1].

وقال الشافعي في الفقه الأكبر: اعلموا أنَّ الباري لا مكان له، والدليل عليه هو أن الله تعالى كان، ولا مكان، فخلق المكان، وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلق المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته، والتبديل في صفاته؛ ولأن ماله مكان وله تحت يكون متناهي الذات محدودًا، والمحدود مخلوق تعالى الله عن ذلك. وتقدم تمام كلامه من قبل.

2- ومنها: أنَّ استقراره على العرش يستلزم كونه محدودًا، وكل محدود مقدر جسم، وكل جسم مركب، وكل مركب محتاج إلى أجزاء، والله الغني المطلق منزه عن الاحتياج.

3- ومنها: أنَّ مكان الاستقرار لو فرض حادث مخلوق فكيف يحتاج إليه أوجده بعد

1 - انظر: روح البيان 325/1.

عدمه، وهو القديم الأزلي.

4- ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [1] أي المتفرد في الذات انفرادًا تامًا، والذي يمتلئ منه العرش أو ينفصل عنه يكون مركبًا من أجزاء، وذلك ينافي أحديته.

5-ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [2] الآية

فإن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ ... إلخ، فلو كان المراد من الاستواء الاستقرار كان أجنبيًا عما قبله، وعما بعده؛ لأنه ليس من صفات المدح، فإنه لو استقر عليه بَقٌّ وبَعُوضٌ ؛ صدق عليه أنه استقر على العرش، فإذًا المراد بالاستواء كمال القدرة، وتمام التدبير للملك والملكوت حتى تكون هذه الجملة مناسبة لما قبلها وما بعدها.

6- ومنها: غير ذلك مما تقدم.

وتقدم أيضًا الأجوبة عن شبه المجسمة والمشبهة من الظاهرية.

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فيما كتبه على الرسالة العضدية في شرح حديث افتراق الأمة:

فإن قلت: إنَّ كلام الله، وكلام النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مؤلف من الألفاظ العربية، ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغة، فيجب الأخذ بحقيقة مدلول اللفظ كان ما كان.

---

1 - سورة الإخلاص، الآية:1.

2 - سورة الأعراف، الآية 54.

قلت: حينئذ لم يكن ناجيًا إلا طائفة المجسمة الظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص، وترك طريق الاستدلال رأسًا مع أنه لا يخفى ما في آراء هذه الطائفة من الاختلال مع سلوكهم طريقًا ليس يفيد اليقين بوجه، فإنَّ للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها، فلا سبيل إلا إلى الاستدلال، وتأويل ما يبدي بظاهره نقصًا إلى ما يفيد الكمال.

وإذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء حيث لا فرق بين برهان وبرهان، ولا لفظ ولفظ.اهـ

وقال في مبحث القدم النوعي عند قول الشارح الدواني: (وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به في العرش) ما نصه: وذلك أن ابن تيمية كان من الحنابلة الآخذين بظواهر الآيات والأحاديث القائلين بأن الله استوى على العرش جلوسًا.

فلما أُورد عليه أنه يلزم أن يكون العرش أزليًا لما أنَّ الله أزلي، فمكانه أزلي وأزلية العرش خلاف مذهبه.

قال: إنه قديم بالنوع ، أي: أنَّ الله لا يزال يعدم عرشًا، ويحدث آخر من الأزل إلى الأبد حتى يكون له الاستواء أزلًا وأبدًا، ولننظر أين يكون الله بين الإعدام والإيجاد. هل يزول عن الاستواء؟

فسبحان الله!! ما أجهل الإنسان!! وما أشنع ما يرضى لنفسه، ولست أعرف هل قال ابن تيمية شيئًا من ذلك على التحقق وكثيرًا ما نقل عنه ما لم يقله.اهـ

وممن ذكر بعض خزايا هذه الطائفة، ورد عليها الإمام جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «دفع شبهة التشبيه »[1] :

اعلم أنَّ الاستواء في اللغة على وجوه:

---

1 - انظر : دفع شبه التشبيه ص 121.

1- منها: الاعتدال قال بعض بني تميم (فاستوى ظالم العشيرة، والمظلوم) أي اعتدلا، والاستواء تمام الشيء قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ والاستواء القصد إلى الشيء قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ أي قصد خلقها، والاستواء الاستيلاء على الشيء. قال الشاعر:

إذا ما غزا قومًا أباح حريمهم　　وأضحى على ما ملكوه قد استوى.

وروى إسماعيل بن أبي خالد الطائي قال: العرش ياقوتة حمراء[1]، وجميع السلف على إيراد هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل.

وقد حمل قوم من المتأخرين هذه الصفة على مقتضى الحس فقالوا: استوى على العرش بذاته، وهذه زيادة لم ينقلوها إنما فهموها من إحساسهم، وهو أن المستوى على الشيء إنما يستوي عليه بذاته قال ابن حامد يعني الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي متبوع ابن تيمية، وأضرابه: الاستواء مماسة وصفة لذاته، والمراد به القعود. قال: وقد ذهبت طائفة من أصحابنا إلى أن الله تعالى على عرشه ما ملأه، وأنه يقعد نبيه معه على العرش[2]، وقال: النزول انتقال، وعلى ما حكى تكون ذاته أصغر من العرش، فالعجب من قول هذا: ما نحن مجسمة.

وقيل لابن الزاغوني[3] : هل تجددت له صفة لم تكن بعد خلق العرش قال: لا إنما خلق

---

1 - أخرجه ابن أبي شيبة في العرش (ص73) وفيه أن إسماعيل بن أبي خالد قال: أخبرت أن العرش ياقوتة حمراء . وفي العظمة لأبي الشيخ 2/ 581 قال إسماعيل: سمعت سعد الطائي يقول: العرش ياقوتة حمراء. وأخرجه أبو الشيخ في العظمة 2/ 631 من طريق عمرو بن جرير عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال قال النبي صلى الله عليه و سلم: العرش من ياقوتة حمراء. وإسناده مرسل ضعيف.

2 - ذكر الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين ص 210، أن هذه المقولة من مقولات بعض من ينتحل الحديث.

3 - هو: عليّ بن عُبَيْد الله بن نصر بن عُبَيْد الله بن سهل، أبو الحسن ابن الزغواني ، المتوفي سنة 527هـ شيخ الحنابلة في

العالم بصفة التحت، فصار العالم بالإضافة إليه أسفل، فإذا ثبتت لإحدى الذاتين صفة التحت؛ ثبت للآخر استحقاق صفة الفوق.

قال: وقد ثبت أنَّ الأماكن ليست في ذاته، ولا ذاته فيها، فثبت انفصاله عنها، ولا بد من بدء يحصل به الفصل، فلما قال استوى علمنا اختصاصه بتلك الجهة، قال ولا بد أن يكون لذاته نهاية وغاية يعلمها.

قلت: هذا رجل لا يدر ما يقول؛ لأنه إذا قدر غاية وفصلاً بين الخالق والمخلوق ؛ فقد حدده وأقر بأنه جسم، وهو يقول إنه ليس بجوهر؛ لأن الجوهر ما تحيز، ثم يثبت له مكانًا يتحيز فيه.

وهذا الكلام جهل من قائله وتشبيه محض، فما عرف هذا ما يجب للخالق تعالى وما يستحيل عليه، فإن وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بد لها من حيز.

والتحت والفوق إنما يكون فيما يقابل ويحاذي، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذى أو أصغر أو مثله، وأنَّ هذا إنما يكون في الأجسام، وكل ما يحاذي الأجسام يجوز أن يمسها، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها ؛ فهو حادث، إذ قد ثبت أنَّ الدليل على حدوث الجواهر قبولها المماسة والمباينة.

فإن أجازوا هذا عليه ؛ قالوا بجواز حدوثه، وإن منعوا جواز هذا عليه ؛ لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر، ومتى قدرنا مستغنيًا عن المحل والحيز ومحتاجًا إلى الحيز، ثم قلنا: إما أن يكونا متجاورين أو متباينين ؛ كان ذلك محالًا؛ فإن التجاوز والتباين من لوازم التحيز

زمانه .انظر: تاريخ الإسلام للذهبي 461/11.وانظر كتاب موقف ابن تيمية من التجسيم وأثره على أدعياء السلفية ضمن سلسلة البيان، فقد عقد فصلًا فيه عن ابن حامد وابن الزاغوني وبين تأثرهم بمذهب المجسمة ص 192.

في المتحيزات.

وقد ثبت أنَّ الاجتماع والافتراق من لوازم التحيز، والحق سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيز؛ لأنه لو كان متحيزًا لم يخل إما أن يكون ساكنًا في حيزه، أو متحركًا عنه، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاور أو باين ؛ فقد تناهى ذاتًا، والتناهي إذا اختص بمقدار استدعى مخصصًا.

وكذا ينبغي أن يقال ليس بداخل في العالم ولا بخارج منه؛ لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات، فهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تُخص بالأجرام.

وأما قولهم خلق الأماكن لا في ذاته ؛ فثبت انفصاله عنها.

قلنا: ذاته المقدسة لا تقبل أن يخلق فيها شيء، ولا أن يحل فيها شيء، وقد حملهم الحس على التشبيه والتخليط حتى قال بعضهم: إنما ذكر الاستواء على العرش؛ لأنه أقرب الموجودات إليه.

وهذا جهل أيضًا؛ لأن قرب المسافة لا يتصور إلا في جسم، ويعز علينا كيف ينسب هذا القائل إلى مذهبنا.

واحتج بعضهم على أنه على العرش بقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[1] وبقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[2]

وجعلوا ذلك فوقية حسية، ونسوا:

1- أنَّ الفوقية الحسية إمَّا أن تكون لجسم، أو جوهر.

---

1 - سورة فاطر، الآية 10

2 - سورة الأنعام ، الآية :18

2- وأنَّ الفوقية قد تطلق لعلو المرتبة فيقال: فلان فوق فلان، ثم إنه كما قال تعالى: ﴿فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ﴾ فمن حملها على العلم ؛ حمل خصمه الاستواء على القهر.

وذهبت طائفة [1] إلى أنَّ الله تعالى على عرشه قد ملأه، والأشبه: أنه مماس للعرش، والكرسي موضع قدميه.

قلت: المماسة إنما تقع بين جسمين، وما أبقى هذا في التجسيم بقية.

«فإن قيل»: فقد أُخرج في الصحيحين من حديث شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك أنه ذكر المعراج فقال فيه: فَعَلاَ بِهِ حَتَّى أَتَى الْجَبَّارَ وَهُوَ مَكَانَهُ، فَقَالَ: « يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا؛ فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا»[2].

الجواب: أنَّ أبا سليمان الخطابي قال: هذه لفظة تفرد بها شريك، ولم يذكرها غيره، وهو كثير التفرد بمناكير الألفاظ،والمكان لا يضاف إلى الله تعالى إنما هو مكان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ومقامه الأول الذي أقيم فيه[3].

---

1 - ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه" ص 128: "وذهبت طائفة من أصحابنا". وهذه مقولة بعض أصحاب هشام بن الحكم البلخي شيخ المجسمة ، انظر: مقالات الإسلاميين ص 211.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه 9/149/ح7517، واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه 1/148/ح162. وذكر فيه مسلم أن شريك بن عبد الله ساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني، وقدم فيه شيئا وأخر وزاد ونقص.

3 - ذكرالحافظ ابن حجرفي الفتح 13/484 كلام الخطابي، وتعقب كلامه عن شريك ، ووجه الحديث فقال: وَلَيْسَ فِي السِّيَاقِ تَصْرِيحٌ بِإِضَافَةِ الْمَكَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ... وَقد نقل الْقُرْطُبِيّ عَن ابن عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: دَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. قَالَ: وَالْمَعْنَى دَنَا أَمْرُهُ وَحُكْمُهُ، وَأَصْلُ التَّدَلِّي النُّزُولُ إِلَى الشَّيْءِ حَتَّى يَقْرُبَ مِنْهُ. قَالَ: وَقِيلَ: تَدَلَّى الرَّفْرَفُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَلَسَ عَلَيْهِ... وقَدْ أَزَالَ الْعُلَمَاءُ إِشْكَالَهُ فَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي الشِّفَاءِ إِضَافَةُ الدُّنُوِّ وَالْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنَ اللَّهِ لَيْسَ دُنُوَّ مَكَانٍ وَلَا قُرْبَ زَمَانٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وقد قال أبو يعلى في كتابه المعتمد: إن الله عز وجل لا يوصف بالمكان. اهـ. كلام العلامة المحقق ابن الجوزي بحذف.

وما قاله هو: الحق الذي يجب على كل عاقل اعتقاده، وعليه إجماع السلف والخلف.

وما قيل غير ذلك فهو مغالطة وتلبيس ويلزم طرحه وراء الظهور.

وأمَّا ما نسب إلى الثوري، ومالك، وابن عيينة، والحمادين،وأحمد وإسحاق، وغيرهم من أنهم متفقون على: أن الله فوق العرش بذاته ؛ فهو على فرض ثبوته عنهم لا يستلزم أنَّ لله مكانًا تعالى الله عن ذلك.

فإن معناه: أنه تعالى عالي الرتبة والمكانة مستحق ذلك بذاته لا بغيره من كثرة الأموال والجنود، كفوقية المخلوقات، وليس قولهم بذاته متعلقًا بفوق ؛ لفساده؛ لأن المعنى عليه: أنه فوق العرش بذاته وهو ممتنع لإيهامه.

وأمَّا قول ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة : وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ؛ فلا يصح التمسك به؛ لأن التعبير بقوله بذاته معترض لعدم ورود الشرع به.

قال العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القروي عند قوله: (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته) ما نصه:

روى المجيد بالرفع على أنه خبر مبتدأ، وروي بالخفض على النعت للعرش، وهذا ما انتقد

وَسَلَّمَ إِبَانَةٌ لِعَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ وَشَرِيفِ رُتْبَتِهِ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَأْنِيسٌ لِنَبِيِّهِ وَإِكْرَامٌ لَهُ، وَيُتَأَوَّلُ فِيهِ مَا قَالُوهُ فِي حَدِيثِ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَقَالَ غَيْرُهُ الدُّنُوُّ مَجَازٌ عَنِ الْقُرْبِ الْمَعْنَوِيِّ؛ لِإِظْهَارِ عَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ رَبِّهِ تَعَالَى، وَالتَّدَلِّي طَلَبُ زِيَادَةِ الْقُرْبِ، وَقَابَ قَوْسَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِبَارَةٌ عَنْ لُطْفِ الْمَحَلِّ وَإِيضَاحِ الْمَعْرِفَةِ وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ إِجَابَةُ سُؤَالِهِ وَرَفْعُ دَرَجَتِهِ.اهـ بتصرف .

على الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله : بذاته، فإنها زيادة على النص فمن مخطء ومن معتذر.

قال الفاكهاني: وسمعت شيخنا أبا علي البجائي يقول: إن هذه لفظت دست على المؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن صح هذا فلا اعتراض على الشيخ.اهـ[1]

وقال العلامة الشيخ أحمد النفراوي في شرحه على الرسالة المذكورة عند قول المصنف (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته): متعلق بالمجيد، والباء بمعنى «في» مثل: أقمت بمكة، أي: فيها، والضمير عائد على العرش أي: العظيم في ذاته، وقيل: عائد على الله.

والمعنى: أن هذه الفوقية المعنوية له تعالى مستحقها بالذات لا بالغير من كثرة أموال أو جنود، كفوقية المخلوقات.

ولا يصح تعلق بـ«ذاته» بـ«فوق»؛ لفساد المعنى؛ لأنَّ المعنى حينئذ، وهو فوق العرش بذاته، وهو ممتنع؛ لأن فيه استعمال الموهم[2]. اهـ.

وقال العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المالكي[3] في شرحه على الرسالة السالفة الذكر عند قول المصنف: « وأنه فوق عرشه المجيد بذاته» ما نصه: أخذ عليه في قوله بذاته؛ لأنَّ هذه اللفظة لم يرد بها السمع.اهـ

قال محشيه العلامة العدوي (قوله أخذ عليه) أي: اعترض عليه في قوله بذاته، وأمَّا قوله فوق عرشه المجيد ؛ فلم يؤخذ عليه فيه أي: لأنه ورد الشرع بإطلاق الفوقية كقوله تعالى:

---

1 – شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني الجزء الأول صفحة 28 .

2 – الفواكه الدواني، للعلامة النفراوي 47/1.

3 – هو: علي بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري الشَّاذلي، أبو الحسن: من فقهاء المالكية. مولده ووفاته بالقاهرة. له تصانيف، منها " عمدة السالك "، وشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني،" شفاه العليل في لغات خليل " توفي سنة 934 هـ.انظر: الأعلام 11/5.

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾[1]

فالمراد إطلاق الفوقية من حيث هي لا بخصوص الإضافة للعرش[2]. اهـ

1 - سورة النحل، الآية :50.

2 - حاشية الشيخ علي العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد الجزء الأول صفحة 41.

مبحث اليد

قد ورد إثبات اليد لله تعالى في عدة من الآيات والأحاديث قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [1]. وقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [2] وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [3] وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [4] وقال: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [5]وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [6]

وفي الصحيحين واللفظ لمسلم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيدِه الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ »[7]

وقد انفقت الأمة أن اليد فيما ذكر ونحوه مصروفة عن ظاهرها؛ لأنَّ الله تعالى منزه عن الجارحة؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

واختلفوا بيان المراد منها:

1- فالسلف يفوضون علم المراد منها إلى الله تعالى لقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

---

1 - سورة المائدة، الآية :64.

2 - سورة الفتح، الآية :10.

3 - سورة ص، الآية:75.

4 - سورة يس، الآية:71.

5 - سورة يس، الآية:83.

6 - سورة الذاريات، الآية:47.

7 - أخرجه البخاري في صحيحه 9/123/ح7412 ، ومسلم في صحيحه 4/2814/ح2788 من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

2- والخلف يقولون: المرادُ منها القدرة والنعمة، وليس المراد منها الجارحة؛ لأنَّه قد ثبت بالدليل العقلي والنقلي تنزيهه تعالى عن الجوارح؛ لما فيها من التجزؤ المؤدي إلى التركيب المحال على الله تعالى.

3- وذهبت المجسمة إلى: أنَّ اليد عضو جسماني، وهو مذهب باطل لما تقدم. وهاك نصوص أئمة الدين في هذا:

"النص الأول":

قال العلامة إسماعيل حقي في تفسيره «روح البيان» في قوله تعالى[1]: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾[2] الآية ما نصه: إنَّ الله تعالى كان قد بسط النعمة على اليهود حتى كانوا من أكثر الناس مالًا، وأخصبهم ناحية، فلما عصوا الله في شأن رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذبوه ؛ كف الله عنهم ما بسط عليهم من النعمة، فعند ذلك قالت اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ أي: مقبوضة ممسكة عن العطاء.

وغل اليد وبسطها مجاز عن محض البخل والجود من غير قصد في ذلك إلى إثبات يد، وغلٍّ أو بسطٍ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾[3] أي: لا تمسكها عن الإنفاق.

ويد الله من المتشابهات، وهى صفة من صفات الله تعالى، كالسمع والبصر والوجه، ويداه فى الحقيقة عبارة عن صفاته الجمالية والجلالية، وفى الحديث «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»[4].اهـ ملخصًا.

---

1 - انظر: روح البيان 2/332.

2 - سورة المائدة، الآية :64.

3 - سورة الإسراء الآية :29.

4 - أخرجه مسلم في صحيحه 3/1458/ح1827.

فقد نص على أنَّ اليدَ في الآية مصروفة عن ظاهرها محمولة على ما يليق بجلال الله تعالى.

"النص الثاني":

قال العلامة الزمخشري في الجزء الأول من كشافه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من سورة المائدة : غلُّ اليدِ وبسطها مجازٌ عن البخل والجود، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ولا غل ولا بسط، ولا فرق عنده بين هذا الكلام وبين ما وقع مجازًا عنه؛ لأنهما كلامان متعاقبان على حقيقةٍ واحدةٍ، حتى إنه ليستعمله في ملك لا يعطى عطاءً قط، ولا يمنعه إلا بإشارته من غير استعمال يد وبسطها وقبضها، ولو أعطى الأقطع إلى المنكب عطاءً جزيلاً لقالوا: ما أبسط يده بالنوال، ويقال: بسط اليأس كفيه في صدري. فجعل لليأس الذي هو من المعاني لا من الأعيان كفان.

ومن لم ينظر في علم البيان عمى عن تبصر محجة الصواب في تأويل أمثال هذه الآية[1]. اهـ

"النص الثالث ":

وقال[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[3]

ما نصه : الغرض من هذا الكلام تصوير عظمته، والتوقيف على كنه جلاله لا غير من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو مجاز.اهـ

1 – انظر : الكشاف 655/1، وانظر كلام ابن المنير في حاشيته على كلام الزمخشري السابق.

2 – يعني الزمخشري ، وكلامه في الكشاف 142/4.

3 – سورة الزمر، الآية :67.

"النص الرابع":

قال العلامة الخطيب ما نصه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾أي هو ممسك يقتر بالرزق، وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ولا غل ولا بسط، ولو أعطي الأقطع إلى المنكب عطاء جزيلاً؛ لقالوا: ما أبسط يده بالنوال؛ لأن بسط اليد وقبضها عبارتان وقعتا متعاقبتين للبخل والجود، وقد استعملوها حيث لا تصح اليد، كقولهم: بسط اليأس كفيه في صدري، فجعل لليأس الذي هو معنى من المعاني لا من الأعيان: كفان.اهـ (1)

"النص الخامس":

قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسير قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ من سورة المائدة ما نصه:

واعلم أنَّ الكلام في هذه الآية من المهمات، فإنَّ الآيات الكثيرة من القرآن ناطقة بإثبات اليد:

1- فتارة المذكور هو اليد من غير بيان العدد. قال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

2- وتارة بإثبات اليدين لله تعالى منها:

أ- هذه الآية.

ب- ومنها: قوله تعالى لإبليس الملعون ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾.

3- وتارة بإثبات الأيدي. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾

إذا عرفت هذا فنقول: اختلفت الأمة في تفسير يد الله تعالى:

1 - السراج المنير، الجزء الأول صفحة 368 .

1- فقالت المجسمة: إنها عضو جسماني كما في حق كل أحد، واحتجوا عليه بقوله تعالى﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾(1)

وجه الاستدلال: أنه تعالى قدح في إلهية الأصنام؛ لأجل أنها ليس لها شيء من هذه الأعضاء، فلو لم تحصل لله هذه الأعضاء ؛ لزم القدح في كونه إلهًا، ولما بطل ذلك ؛ وجب إثبات هذه الأعضاء له.

قالوا: وأيضا اسم اليد موضوع لهذا العضو، فحمله على شيء آخر ترك للغة، وإنه لا يجوز.

واعلم أنَّ الكلام في إبطال هذا القول مبني على أنه تعالى ليس بجسم. والدليل عليه: أنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث؛ ولأن كل جسم فهو متناه في المقدار، وكل ما كان متناهيًا في المقدار ؛ فهو محدث، ولأن كل جسم فهو مؤلف من الأجزاء، وكل ما كان كذلك ؛ كان قابلا للتركيب والانحلال، وكل ما كان كذلك ؛ افتقر إلى ما يركبه ويؤلفه، وكل ما كان كذلك ؛ فهو محدث، فثبت بهذه الوجوه أنه يمتنع كونه تعالى جسمًا، فيمتنع أن تكون يده عضوًا جسمانيًا.

2- وأما جمهور الموحدين: فلهم في لفظ اليد قولان:

الأول: قول من يقول: القرآنُ لما دل على إثبات اليد لله تعالى ؛ آمنًّا به، والعقل لما دل على أنه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص وعضو مركب من الأجزاء والأبعاض؛ آمنا به، فأما أنَّ اليد ما هي وما حقيقتها ؛ فقد فوضنا معرفتها إلى الله تعالى، وهذا هو طريقة

1 - سورة الأعراف، الآية :195.

السلف.

الثاني: وأما المتكلمون (يعني الخلف) ؛ فقالوا: اليد تذكر في اللغة على وجوه:

أحدها: الجارحة وهو معلوم.

وثانيها: النعمة، تقول: لفلان عندي يد أشكره عليها.

وثالثها: القوة قال تعالى: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1] فسروه بذوي القوى والعقول، وحكى سيبويه أنَّهم قالوا: لا يد لك بهذا، والمعنى سلب كمال القدرة .

ورابعها: الملك، يقال: هذه الضيعة في يد فلان، أي في ملكه. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[2] أي يملك ذلك.

وخامسها: شدة العناية والاختصاص. قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ والمراد : تخصيص آدم عليه السلام بهذا التشريف، فإنه تعالى هو الخالق لجميع المخلوقات. ويقال: يدي لك رهن بالوفاء؛ إذا ضمن له شيئًا.

إذا عرفت هذا فنقول: اليد في حق الله تعالى يمتنع أن تكون بمعنى الجارحة، وأما سائر المعاني ؛ فكلها حاصلة.

وها هنا قول آخر، وهو: أن أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى زعم في بعض أقواله: أنَّ اليد صفة قائمة بذات الله تعالى، وهي صفة سوى القدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء، وقال: والذي يدل عليه أنه تعالى جعل وقوع خلق آدم بيديه علة لكرامة آدم واصطفائه، فلو كانت اليد عبارة عن القدرة لامتنع كونه علة للاصطفاء؛ لأن ذلك حاصل في

1 – سورة ص، الآية: 45.

2 – سورة البقرة، الآية: 237.

جميع المخلوقات، فلا بد من إثبات صفة أخرى وراء القدرة يقع بها الخلق والتكوين على سبيل الاصطفاء، وأكثر العلماء زعموا أن اليد في حق الله تعالى عبارة عن القدرة وعن النعمة.

«فإن قيل»: إن فسرتم اليد في حق الله تعالى بالقدرة ؛ فهذا مشكل؛ لأن قدرة الله تعالى واحدة، ونص القرآن ناطق بإثبات اليدين تارة، وبإثبات الأيدي أخرى.

وإن فسرتموها بالنعمة ؛ فنص القرآن ناطق بإثبات اليدين، ونعم الله غير محدودة كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [1]

فالجواب: إن اخترنا تفسير اليد بالقدرة، "كان الجواب عن الإشكال المذكور" [2] أن القوم جعلوا قولهم ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ كناية عن البخل، فأجيبوا على وفق كلامهم، فقيل: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ أي: ليس الأمر على ما وصفتموه به من البخل، بل هو جواد على سبيل الكمال، فإنَّ من أعطى بيده أعطى على أكمل الوجوه.

وأمَّا إن اخترنا تفسير اليد بالنعمة كان الجواب عن الإشكال المذكور من وجهين:

الأول: أنه تثنية، بحسب الجنس، ثم يدخل تحت كل واحد من الجنسين أنواع لا نهاية لها، فقيل: نعمتاه نعمة الدين ونعمة الدنيا، أو نعمة الظاهر ونعمة الباطن، أو نعمة النفع ونعمة الدفع، أو نعمة الشدة ونعمة الرخاء.

الثاني: أنَّ المراد بالتثنية المبالغة في وصف النعمة، ألا ترى أنَّ قولهم (لبيك) معناه: إقامة على طاعتك بعد إقامة، وكذلك (سعديك) معناه: مساعدة بعد مساعدة، وليس المراد منه

1 - سورة النحل، الآية :18.

2 - نقل من كلام الرازي اقتضاه تمام المعنى.

طاعتين ولا مساعدتين.

فكذلك الآية المعنى فيها: أن النعمة متظاهرة متتابعة ليست كما ادعي من أنها مقبوضة ممتنعة. [1] اهـ كلام الإمام الرازي

(فأنت تراه) قد ذكر النصوص الناطقة بأن الله تعالى مخالف للحوادث منزه عن الجوارح، فمن اعتقد أن له جارحة فقد مرق من الدين وحبط عمله.

"النص السادس":

وقال رحمه الله تعالى أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ ما نصه:

المسألة الرابعة: احتج من أثبت الأعضاء والجوارح لله تعالى بقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ في إثبات يدين لله تعالى، بأن قالوا: ظاهر الآية يدل عليه، فوجب المصير إليه، والآيات الكثيرة واردة على وفق هذه الآية، فوجب القطع به.

واعلم أنَّ الدلائل الدالة على نفي كونه تعالى جسمًا مركبًا من الأجزاء والأعضاء، قد سبقت إلا أنا نذكر هاهنا نُكتًا جاريةً مجرى الإلزامات الظاهرة: **فالأول**: أنَّ من قال إنه مركب من الأعضاء والأجزاء، فإمَّا أن يثبت الأعضاء التي ورد ذكرها في القرآن ولا يزيد عليها، وإمَّا أن يزيد عليها.

فإن كان الأول ؛ لزمه إثبات صورة لا يمكن أن يزاد عليها في القبح؛ لأنه يلزمه إثبات وجه بحيث لا يوجد منه إلا مجرد رقعة الوجه لقوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [2]

1 - انظر: مفاتيح الغيب 395/12، و ما بعدها.

2 - سورة القصص، الآية:88.

ويلزمه أن يثبت في تلك الرقعة عيونا كثيرة لقوله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [1] وأن يثبت جنبًا واحدًا لقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [2]

وأن يثبت على ذلك الجنب أيدي كثيرة لقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ وبتقدير: أن يكون له يدان، فإنه يجب أن يكون كلاهما على جانب واحد؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» ، وأن يثبت له ساقًا واحدًا، لقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [3]

فيكون الحاصل من هذه الصورة: مجرد رقعة الوجه، ويكون عليها عيون كثيرة، وجنب واحد ويكون عليه أيد كثيرة وساق واحد.

ومعلوم أن هذه الصورة أقبح الصور، ولو كان هذا عبدًا لم يرغب أحد في شرائه، فكيف يقول العاقل: إن رب العالمين موصوف بهذه الصورة.

وأمَّا القسم الثاني: وهو أن لا يقتصر على الأعضاء المذكورة في القرآن، بل يزيد وينقص على وفق التأويلات، فحينئذ يبطل مذهبه في الحمل على مجرد الظواهر، ولا بد له من قبول دلائل العقل[4].اهـ

فقد نص على أنه يستحيل في حق الله تعالى أن يكون جسمًا مركبًا أو له جارحة.

1 - سورة القمر، الآية:14.

2 - سورة الزمر، الآية:56.

3 - سورة القلم، الآية :42.

4 - انظر: تفسير الرازي 410/26.

"النص السابع":

قال العلامة الألوسي في تفسير قوله تعالى﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾: عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وعكرمة والضحاك قالوا: إنَّ الله تعالى قد بسط لليهود الرزق، فلما عصوا أمر رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلم؛ كف عنهم ما كان بسط لهم، فعند ذلك قال بعضهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ وحيث لم ينكر على القائل الآخرون ورضوا به نسبت تلك الفرية العظيمة إلى الكل، وأرادوا بذلك- لعنهم الله تعالى- أنه سبحانه ممسك ما عنده بخيل به، تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ أي: ليس الأمر، كما زعموا بل هو في غاية ما يكون من الجود وإليه الإشارة بتثنية اليد، فإنَّ أقصى ما تنتهي إليه همم الأسخياء أن يعطوا بكلتا أيديهم، فهو كناية عن سعة الجود والكرم، وقيل: اليد هنا بمعنى النعمة.

وأريد بالتثنية: نعم الدنيا ونعم الآخرة، أو النعم الظاهرة والنعم الباطنة.

وروي عن الحسن أنها بمعنى القدرة، وتثنيتها باعتبار تعلقها بالثواب وتعلقها بالعقاب، أو المراد من التثنية التكثير والمبالغة في كمال القدرة لا أنها متعددة.

وقال سلف الأمة رضي الله تعالى عنهم: إنَّ هذا من المتشابه وتفويض تأويله إلى الله تعالى هو الأسلم، فإنه لم يرو عن أحد من أصحابه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: إنه أول اليد بالنعمة أو بالقدرة[1].اهـ ملخصًا.

فترى هذا الإمام قد بين مذهب الخلف والسلف في الآيات والأحاديث المتشابهة، واختار مذهب السلف وهو: تفويض علم معانيها إلى الله تعالى؛ لأنه الأسلم. وهو اعتقادنا مع الجزم

1 - انظر: روح المعاني للآلوسي 346/3.

بأنه تعالى مخالف للحوادث.

"النص الثامن":

قال العلامة الخازن في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[1]

ما نصه: قال أبو سليمان الخطابي: ليس فيما يضاف إلى الله تعالى من صفة اليدين شمال؛ لأن الشمال محل النقص والضعف وقد روى: "كلتا يديه يمين". وليس عندنا معنى اليد الجارحة إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها، وننتهي إلى حيث انتهى الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وقال سفيان بن عيينة: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته والسكوت عليه[2].اهـ

"النص التاسع":

قال الإمام البغوي في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ ما نصه: ويد الله تعالى من صفات ذاته كالسمع والبصر والوجه، وقال جل ذكره ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ وقال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «كلتا يديه يمين »، والله أعلم بصفاته فعلى العباد فيها الإيمان والتسليم، وقال أئمة السلف من أهل السنة في هذه الصفات أمروها كما جاءت بلا كيف[3] اهـ.

"النص العاشر":

قال العلامة النيسابوري في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ ما نصه: اليد في اللغة تطلق

1 – سورة الزمر، الآية:67.

2 – تفسير الخازن، 4/64.

3 – تفسير البغوي 2/67

على: الجارحة المخصوصة. وعلى النعمة. يقال: لفلان عندي يد أشكرها له. وعلى الملك تقول: هذا بيد فلان أي : ملكه قال تعالى: ﴿بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ وقد يراد به شدة العناية قال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ ويقال: يدي لك رهن بالوفاء إذا ضمنت له شيئًا.

ولا شك أنَّ اليد بمعنى الجارحة في حقه تعالى محال؛ للدليل الدَّال على أنه ليس بجسم، ولا ذي أجزاء خلافًا للمجسمة، وأمَّا سائر المعاني ؛ فلا بأس بها.

وكان طريقة السلف الإيمان بها، وأنها من عند الله، ثم تفويض معرفتها إلى الله.

وقد جاء في بعض أقوال أبي الحسن الأشعري: أن اليد صفة سوى القدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء لقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ والمراد تخصيص آدم بهذا التشريف[1]. اهـ ملخصًا.

"النص الحادي عشر":

(قال) الإمام الكبير عماد الدين أبو الحسين بن أبي بكر الكندي المالكي[2] في تفسيره المسمى بالكفيل بمعاني التنزيل المخطوط بدار الكتب الملكية في الجزء السابع في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ ما نصه:

اعلم أنَّ الكلام في هذه الآية وأمثالها من المهمات، فإن الآيات كثيرة ناطقة بإثبات اليد، فتارة المذكور هو: اليد من غير بيان العدد، قال الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ وتارة بإثبات

---

1 - تفسير النيسابوري، المسمى : غرائب القرآن ورغائب الفرقان 2/ 614.

2 - هو: أبو الحسين بن أبي بكر بن الحسين، عماد الدين الكندي: مفسر نحوي مالكي. من أهل الإسكندرية. ولي قضاءها، ونعت بقاضي القضاة. وكان شيخ العلماء في أيامه. له "الكفيل بمعاني التنزيل" مخطوط بدار الكتب المصرية بخطه في 21 مجلدًا ، توفي سنة : 741هـ.انظر: حسن المحاضرة 1/ 495، الأعلام 2/ 234.

اليدين كما في هذه الآية وآية: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وتارة بإثبات الأيدي ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾.

إذا عرفت هذا فنقول: اختلفت الأمة في تفسير يد الله:

1- فقالت المجسمة إنها عضو جسماني كما في حق كل واحد.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾وجه استدلالهم أنه قدح في إلهية الأصنام؛ لأجل أنها ليس لها شيء من الأعضاء، ولو لم تحصل لله تعالى هذه الأعضاء؛ لزم القدح في كونه إلها، وإذا بطل ذلك ؛ وجب إثبات هذه الأعضاء، قالوا: وأيضًا اسم اليد موضوع لهذا العضو فحمله على شيء آخر ترك للغة وهو غير جائز.

واعلم أنَّ الكلام في إبطال هذا القول مبني على أنه تعالى ليس بجسم والدليل عليه:

أ- أنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدثان وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث.

ب- ولأنَّ كل جسم متناه في المقدار، وكل ما كان متناهيًا في المقدار ؛ فهو محدث.

ج- ولأن كل جسم مؤلف من الأجزاء وكل ما كان كذلك ؛ افتقر إلى ما يركبه ويؤلفه، وكل ما كان كذلك ؛ فهو محدث، فثبت بهذه الوجوه أنه يمتنع كونه تعالى جسمًا، فيمتنع أن تكون يده عضوًا جسمانيًا.

أمَّا جمهور الموحدين فلهم في لفظ اليد قولان:

1- قول من يقول: القرآن لما دل على إثبات اليد لله تعالى ؛ آمنا به، والعقل لما دل على أنه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص وعضو مركب من الأجزاء والأبعاض ؛

آمنا به.

فأمَّا أن اليد ما هي؟ وما حقيقتها؟

فقد فوضنا معرفتها إلى الله عز وجل وهذا هو طريقة السلف.

2- وأمَّا المتكلمون فقالوا: إن اليد تذكر في اللغة على وجوه:

أحدها: الجارحة وهو معلوم.

وثانيها:النعمة يقال: لفلان عندي يد أشكرها.

وثالثها: القدرة قال تعالى: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ وذكر باقي ما قيل: في اليد من المعاني المتقدمة في النص الرابع للرازي.

وقال: إذا ثبت هذا فنقول: إن اليد في حق الله تعالى يمتنع أن تكون بمعنى الجارحة، وأما سائر المعاني كلها فهي حاصلة.

وهنا قول آخر وهو : أن أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى زعم أن اليد صفة قائمة بذات الله تعالى، وهي صفة سوى القدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء.

قال: والذي يدل عليه أنه تعالى جعل وقوع خلق آدم بيده علة لكرامة آدم واصطفائه، فلو كانت اليد عبارة عن القدرة؛ لامتنع أن يكون عليه السلام مصطفى؛ لأن ذلك حاصل في جميع المخلوقات فلا بد من صفة أخرى وراء القدرة يقع بها الخلق والتكوين على سبيل الاصطفاء.اهـ

"النص الثاني عشر":

قال العلامة النيسابوري في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ ما نصه: لا شك أنَّ لفظ القبضة واليمين مشعر بهذه

الجوارح إلا أنَّ الدلائل العقلية قامت على امتناع الأعضاء والجوارح لله تعالى، فوجب المصير إلى التأويل صونًا للنص عن التعطيل.

ولا تأويل إلا أن يقال: المراد كونها تحت تدبيره وتسخيره كما يقال: فلان في قبضة فلان. وقال تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾[1]. اهـ

فقد نص على أن الله تعالى مخالف للحوادث، وحمل الآية على معنى يليق بجلاله تعالى وعليه الإجماع، فمن اعتقد أن لله تعالى أعضاء أو جوارح ؛ فهو ضال مارق من الدين.

"النص الثالث عشر": قال العارف الصاوي في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ما نصه: في إطلاق اليد على الله طريقتان:

1- طريقة السلف: أنَّ اليد صفة من صفاته أزلية كالسمع والبصر ينشأ عنها الخير لا الشر، فهي أخص من القدرة؛ لأن القدرة ينشأ عنها جميع الممكنات إيجادًا وإعدامًا خيرًا أو شرًا ولا يعلمها إلا هو، ويشهد لما قلنا قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ أي: اصطفيته ولم يقل بقدرتي .

2- وطريقة الخلف: أنَّ اليد تطلق بمعنى الجارحة، وهي مستحيلة على الله تعالى، وتطلق على القدرة والنعمة والملك ويصح إرادة كل منها في حق الله تعالى.

إن قلت: على تفسيرها بالقدرة أو النعمة، فلم ثنيت ثانيًا بعد إفرادها أولًا.

أجيب بـ:أنَّ التثنية لإفادة كثرة الكرم والعطاء.[2]اهـ

فقد نص على أنَّ السلف والخلف متفقون على أن الله تعالى مخالف للحوادث، فمن وصفه

1 - تفسير النيسابوري ، المسمى : غرائب القرآن ورغائب الفرقان 14/6.

2 - حاشية الصاوي على الجلالين 295/1.

عز وجل بشيء من صفات الحوادث؛ كفر وبطل كل عمله ، وبانت عنه زوجه.

"النص الرابع عشر":

قال الخطيب في تفسير قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ ما نصه: قال السدي: كانوا يأخذون بيد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، ويبايعونه، ويد الله تعالى فوق أيديهم في المبايعة.

وذلك أنَّ المتبايعين إذا مَدّ أحدهما يده إلى الآخر في البيع وبينهما ثالث يضع يده على أيديهما ويحفظ أيديهما إلى أن يتم العقد ولا يترك أحدهما يترك يد الآخر؛ لكي يلزم العقد ولا يتفاسخان، فصار وضع اليد فوق الأيدي سببًا لحفظ البيعة فقال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ يحفظهم على البيعة كما يحفظ المتوسط أيدي المتبايعين.

قال البقاعي: فلعنة الله على من حمله على الظاهر من أهل العناد ببدعة الاتحاد، وعلى من تبعهم على ذلك من الذين شاقوا الله ورسوله عليه الصلاة والسلام وسائر الأئمة الأعلام ورضوا لأنفسهم بأن يكونوا أتباع فرعون اللعين وناهيك به من ضلال مبين [1]. اهـ ملخصًا.

وقد مرَّ أنَّ التأويل في الآيات المتشابهات مذهب الخلف، ومذهب السلف السكوت عن التأويل، وإمرار الصفات على ما جاءت، وتفسيرها قراءتها والإيمان بها من غير تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل. اهـ[2]

فقد بين مذهب السلف والخلف في الآية، وأنَّ المجسمة الذين شبهوا الله تعالى بخلفه مطرودون عن رحمة الله تعالى نعوذ بالله من سوء العقيدة وعمى البصيرة.

---

1 – كلام البقاعي في كتابه نظم الدرر 194/7.

2 – السراج المنير للخطيب الشربيني 42/4.

"النص الخامس عشر":

قال الإمام الكبير أبو عبد الله الأبي في الكلام على حديث سؤال موسى عليه السلام: وفيه قال رب فأعلاهم منزلة «قال أولئك الذين أردت غرست كرامتهم بيدي» ما نصه:

قال القاضي عياض: اليد بمعنى الجارحة إطلاقها محال على الله عز وجل، ثم اختلف فقيل: اليد واليدان في الآية صفة علمناها بالسمع ونكل تفسيرها إلى الله عز وجل.

وقيل: تحمل على مدلولها لغة، وهي لغة النعمة والقدرة والملك. واستبعد بعضهم حملها على القدرة؛ لأن كل شيء بقدرته إلا أن يقال: المراد التأكيد والبيان، أو يكون وجه التخصيص التنبيه على أنها ليست كجنات الدنيا المخلوقة عن وسائط من غرس وغيره، وإنما أنشأها بقول: كـن، وأضافها إلى نفسه تشريفًا.

واستبعد بعضهم حملها أيضًا على النعمة إلا أن تكون الباء بمعنى اللام أي: لنعمتي. اهـ.[1]

"النص السادس عشر":

وقال رحمه الله تعالى في الكلام على حديث عبد الله بن مسعود قال: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ، أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ تَصْدِيقًا لَهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا

1 – إكمال الإكمال على صحيح مسلم في باب أحاديثه رؤية الله تعالى في الآخرة صفحة 350.

يُشۡرِكُونَ ﴾[1]

ما نصه: والحديث من أحاديث الصفات، فيصرف الكلام عن ظاهره المحال الموهم الجارحة، ويكون فيه المذهبان المتقدمان:

1- إما الإمساك عن التأويل والإيمان به على ما يليق، ويصرف علمه إلى الله تعالى.

2- أو يتأول بـ: أنَّ الإصبع كناية عن كمال الاقتدار في خلقها على عظمها بلا تعب، والناس يذكرون الأصابع في مثل هذا للمبالغة والاحتقار، فيقول أحدهم: بأصبعي أقتل فلانًا. أي: لا كلفة عليَّ في قتله.

وقيل: يحتمل أن تكون الأصبع اسمًا لبعض مخلوقاته، وقيل: يحتمل أن يريد أصبعًا لبعض مخلوقاته، والقدرة صالحة للجميع.

ثم قال قوله: «ثم يأخذهن بيده اليمنى»... إلخ قال القاضي عياض: تقدم أنه يجب صرف اللفظ عن ظاهره المحال التي هي الجارحة، وأنَّ الأصوليين بعد صرفها عنه اختلفوا:

أ- فمنهم من حمل اليد على صفة لا نعلمها، فيجب الإيمان بها، ونصرف علم حقيقتها إلى الله تعالى.

ب- ومنهم: من أولها بالقدرة، فالمعنى أن الله سبحانه وتعالى يطوي السموات بقدرته.

وكني عن ذلك باليد؛ لأنَّا بها نفعل، فخاطب الخلق بما تفهم، وأخرج المعقول إلى المحسوس؛ ليتمكن المعنى في النفس، ثم أكد في إيهام الجارحة بذكر اليمين والشمال حتى يورد المثال على كماله، ثم لما كانت اليمين في العرف يتناول بها ما يحب، وبالشمال ما دونه، ويحاول باليمين ما يصعب، وبالشمال ما يخف أضاف خلق السموات إلى اليمين؛ لأنه لا يبعد

---

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 6/126/ح4811، ومسلم في صحيحه 4/2147/ح2786.

أن يكون في السموات ما هو أفضل مما في الأرض لا سيما على القول بتفضيل الملائكة عليهم السلام. اهـ[1] كلام الأبي

فتراه رحمه الله تعالى أتى بالأدلة الواضحة الناطقة بأن الله عز وجل يستحيل عليه ما هو من صفات الحوادث، كالتحول والانتقال والحلول في مكان، وأنَّ ما ورد من الآيات والأحاديث مما يوهم ذلك مصروف عن ظاهره بإجماع المسلمين.

"النص السابع عشر":

قال الإمام النووي في الجزء العاشر من شرح مسلم في باب صفة القيامة والجنة والنار في الكلام على حديث إمساك السموات على أصبع والأرضين على أصبع، ما نصه: هذا من أحاديث الصفات وقد سبق فيها المذهبان التأويل والإمساك عنه مع الإيمان بها؛ مع اعتقاد أن الظاهر منها غير مراد.

فعلى قول المتأولين: يتأولون الأصابع هنا على الاقتدار، أي: خلقها مع عظمها بلا تعب ولا ملل، والناس يذكرون الأصبع في مثل هذا للمبالغة والاحتقار، فيقول أحدهم بـ: أصبعي أقتل زيدًا. أي: لا كلفة عليَّ في قتله. وقيل: يحتمل أنَّ المراد أصابع بعض مخلوقاته، وهذا غير ممتنع، والمقصود أنَّ أصابع الجارحة مستحيلة[2].

ثم قال في قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «يأخذ الجبار عز وجل سمواته وأرضه بيده». ما نصه:

وأمَّا إطلاق اليدين لله تعالى ؛ فمتأول على القدرة، وكني عن ذلك باليدين؛ لأن أفعالنا تقع باليدين فخوطبنا بما نفهمه؛ ليكون أوضح وأوكد في النفوس، ولا تمثيل لصفة الله تعالى

---

1 - إكمال الإكمال على صحيح مسلم الجزء السابع صفحة 190 .

2 - شرح النووي على مسلم 129/17.

السمعية المسماة باليد التي ليست بجارحة، والله تعالى أعلم بمراد نبيه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، فيما ورد في هذه الأحاديث من مشكل، ونحن نؤمن بالله تعالى وصفاته ولا نشبه شيئًا به ولا نشبهه بشيء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾

وما قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وثبت عنه ؛ فهو حق وصدق، فما أدركنا علمه ؛ فبفضل الله تعالى، وما خفي علينا آمنا به به ووكلنا علمه إليه سبحانه وتعالى، وحملنا لفظه على ما احتمل في لسان العرب الذي خوطبنا به، ولم نقطع بأحد معنييه بعد تنزيهه سبحانه وتعالى عن ظاهره الذي لا يليق به سبحانه وتعالى وبالله تعالى التوفيق(1) اهـ ملخصًا

فقد نص هذا الإمام على أن الله عز وجل يستحيل عليه أن يتصف بشيء من صفات الحوادث من الجهة والحلول في مكان، وغير ذلك، وبين مذهب السلف والخلف في الآيات والأحاديث المتشابهة، فجزاه الله تعالى الجزء الأوفى.

فمن اعتقد أنه تعالى يحل في مكان أو يمر عليه زمان أو نحو ذلك من صفات الحوادث؛ فهو من الكافرين نعوذ بالله تعالى من شرور نفوسنا ونسأله تعالى أن يثبتنا على العقائد الحقة التي ترضيه عز وجل.

"النص الثامن عشر":

قال العلامة ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: « مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ » ما نصه:

1 - شرح النووي على مسلم 132/17.

قال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه: حسن القبول، فإنَّ العادة قد جرت من ذوي الأدب بأن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنيئة، وإنما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية، وليس فيما يضاف إلى الله تعالى صفة اليدين شمال؛ لأن الشمال لمحل النقص في الضعف.

وقد روي «وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»[1]، وليست اليد عندنا الجارحة إنما هي:

صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة[2].اهـ

فقد نص على أن الله تعالى مخالف للحوادث، فمن اعتقد أن له جارحة ؛ فقد شبهه بخلقه، وخرج عن سبيل المؤمنين.

"النص التاسع عشر":

قال ابن أبي جمرة ردًا على المجسمة: وأما ما زعموا من الأصابع وتعلقوا في ذلك بما روي في الحديث: «أن السماء يوم القيامة تكون على أصبع واحد والأرض على أصبع واحد». فليس لهم فيه حجة؛ لأنه محتمل لأوجه عديدة ؛ لأن العظمة مستعار لها اليد، كما قال بيد عظمته، وبيد قدرته، فكني هنا عن بعض أجزاء العظمة والقدرة بالإصبع؛ لأنه أضعف ما في اليد، فصرح هنا بأن بعض أجزاء العظمة والقدرة هي الفاعلة لما ذكر، وإن كانت العظمة والقدرة لا تتجزأ، لكن هذا تمثيل لمن له عقل؛ لأن المتحيز لا يعرف إلا متحيزًا، فضرب له مثل بما يتوصل الفهم إليه؛ ليقف على عظم القدرة، ولا يلزم أن يكون المثال كالممثل من جهة ، فبطل ما ذهبوا إليه لما ذكرنا.

---

1 - صحيح مسلم 7/6(4748).

2 - فتح الباري 471/13.

ثم يرد عليهم قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن» ومعناه عند أهل السنة: بين أمرين من أمور الرحمن، فإن هم تأولوه كما تأوله أهل السنة ؛ لزمهم التأويل في الآخر ، وإن هم حملوه على ظاهره ؛ لزمهم أن يقولوا بأن أصابع الرحمن عدد الخلق مرتين؛ لأن ما من عبد إلا وهو بين أصبعين، وأنَّ الذات الجليلة تخالط ذوات العبيد بأجمعهم، ومعتقد هذا لا شك في حمقه ولا يتكلم معه.

فانظر إلى هذا الغباء الكلي الذي مرقوا به من الدين كيف منعوا به فائدة ما احتوى عليه قوله عز وجل: ﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ١٠ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ١١ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ (1) وقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام أن في هذه الأرض الواحدة ألف عالم، فإذا كان هذا في الأرض الواحدة فكم في الأرضين الأخر وفي السموات السبع وما بينهما؟

وقال عز وجل في خلق هذا كله ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾ (2) أي: من تعب.

وفائدة مدلول هذا والإخبار به إنما هو: أن يعلم أن هذا الخلق كله بعظمه وكثرة ما فيه من المخلوقات في هذا القدر من الزمان لا يكون بجارحة ولا آلة. هذا من طريق النقل.

وأمَّا من طريق العقل والنظر ؛ فهو أن العمل إذا كان بجارحة لا يكون إلا بعضه يتلو بعضًا، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون ذلك الخلق العظيم في هذا الزمان القليل وهو ستة

---

1 - سورة فصلت من الآية :9 إلى الآية: 12.

2 - سورة ق، الآية :38.

أيام.

ووجه آخر مشاهد وهو: أنَّ الجارحة التي تعمل الكثيف لا تستطيع عمل الرفيع، وكذلك الآلة التي يعمل بها الرفيع لا يعمل بها الكثيف، وقد شاهدنا في المخلوقات مثل البعوضة والفيل، وغيرهما من اللطيف والكثيف مع كثرتها ، فإيجادها مع كثرتها واختلاف أنواعها في هذا الزمان القصير أدل دليل على أن خالقها اخترعها بقدرته بدون جارحة ولا آلة. اهـ [1] **ملخصًا.**

"النص العشرون":

قال الإمام الرازي بعد ذكر بعض الآيات والأحاديث التي فيها ذكر اليد ما ملخصه:

اعلم أنَّ لفظ اليد حقيقة في الجارحة المخصوصة إلا أنَّه يستعمل مجازًا في معان أخر:

1- منها: أنه يستعمل في القدرة، يقال: يد السلطان فوق يد الرعية، أي : قدرته غالبة على قدرتهم.

والسبب في حسن هذا المجاز:

1- أنَّ كمال حال هذا العضو إنما يظهر بصفة القدرة، فلما كان المقصود من اليد حصول القدرة؛ أطلق اسم اليد على القدرة.

2- ومنها: أن يراد به النعمة، وإنما حَسُنَ هذا المجاز؛ لأنَّ إعطاء النعمة إنما يكون باليد، فإطلاق اسم اليد على النعمة إطلاق لإسم السبب على المسبب.

3- ومنها: أنَّه قد يزاد للتأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾ [2]

---

1 - بهجة النفوس صفحة 39.

2 - سورة المجادلة، الآية :12.

وقوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [1] فإن النجوى والرحمة ليس لهما هذان العضوان، وعليه فقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ معناه: أنَّ قدرته غالبة على قدرة الخلق.

وأمَّا قوله حكاية عن اليهود ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ ؛ فاليد فيه بمعنى النعمة ؛ لأن اليهود إمَّا أن يكونوا مقربين بإثبات الخالق، فيمتنع أن يكون مغلولًا مقهورًا، أو يكونوا منكرين له، فلا يكون للقول بكونه مغلولًا فائدة (ولا يخفى أن اليهود يعتقدون وجود الحالق)، فثبت أنَّ المراد أنهم كانوا يعتقدون أن نعم الله محبوسة عن الخلق وكذا قوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المراد منه: النعمة؛ لأنه ورد في معرض الرد على قول اليهود يد الله مغلولة، وقد تبين أنَّ المراد منه احتباس نعم الله تعالى عنهم، فوجب أن يكون المراد من الجواب كثرة نعم الله وشمولها للخلق.

وأمَّا قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ؛ فالمراد باليد فيه القدرة خلافًا لمن زعم أنَّ اليدين فيهما صفتان قائمتان بذات الله تعالى يحصل بهما الخلق على وجه التكريم والاصطفاء، كما في حق آدم عليه السلام بدليل التثنية، وقدرة الله واحدة.

ورد بـ: أنَّ قدرة الله تعالى صفة قديمة واجبة التعلق بكل ممكن، ولا شك أنَّ وجود آدم من الممكنات، فيكون من متعلقات القدرة، فلو فرضنا جهة أخرى مستقلة بإيجاد هذا الممكن ؛ لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو محال، والتثنية ليس المراد منها العدد، بل المبالغة.

وأمَّا حديث خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده ؛ فالمراد باليد فيه القدرة ، وتخصيص آدم

1 - سورة الأعراف، الآية :57.

والتوراة بالذكر؛ لمزيد الكرامة والعناية [1].

وأمَّا حديث: «إِنَّ اللَّهَ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْبَاقِي ثُمَّ يَهْبِطُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَبْسُطُ يَدَهُ»[2] فالمراد منه: إفاضة النعمة، وإيصال الرحمة ، والمغفرة إلى المحتاجين. [3] وأطال في هذا، فانظره إن شئت.

"النص الحادي والعشرون":

قال العلامة ابن جماعة في كتابه "إيضاح الدليل" في الكلام على آيات اليد ما ملخصه: اعلم أنَّ اليد لغة : حقيقة في الجارحة المعروفة، وتستعمل مجازًا في معانٍ متعددة.

وإذا ثبت بالدليل العقلي تنزيه الله تعالى عن الجوارح؛ لما فيه من التجزؤ المؤدي إلى التركيب؛ وجب حمل اللفظ على ما يليق بجلال الله تعالى من المعاني المستعملة بين أهل اللسان، وهي: النعمة والقدرة والإحسان، وعليه فقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: له ثلاثة أوجه:

1- منها: أنَّ المراد مزيد العناية بنعمه على آدم في خلقه وإيجاده وتكريمه، ولا شك أنَّ الاعتناء بخلق آدم حاصل بإيجاده، وجعله خليفة، وتعليمه الأسماء، وإسكانه الجنة، وأمر الملائكة بالسجود له؛ فلذا خصه بما يدل على مزيد الاعتناء.

2- ومنها: أنَّ المراد بيدي « القدرة »؛ لأنَّ غالب قدرة الإنسان في تصرفه بيده.وثنيت

---

1 - قال المصنف: (أقول الصحيح أن هذا أثر عن بعض التابعين ولم يثبت) اهـ. وهو مروي مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم. أخرجه البخاري في صحيحه 8/126/ح6614، ومسلم في صحيحه 4/2042، ح2652 ، قال بدر الدين العيني: (وَخط لَك بِيَدِهِ) من المتشابهات فإمَّا أَن يُفَوض إِلَى الله تَعَالَى، وَإِمَّا أَن يؤول بِالْقُدْرَةِ، وَالْغَرَض مِنْهُ كِتَابَة أَلْوَاح التَّوْرَاة. وذكر الإمام النووي مثله. عمدة القاري 23/158 ، المنهاج شرح صحيح مسلم 16/200.

2 - أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده 7/301/ح4268، وأبو يعلى في مسنده 9/219/ح5319.

3 - "أساس التقديس" صفحة 153.

اليد؛ مبالغةً في عظم القدرة.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ فقد قال الحسن وغيره : أي منته وإحسانه.

وأمَّا قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ فلا يشك عاقل أنَّ المراد به النعمة وكثرتها؛ لأنه ورد ردًّا على اليهود في قولهم يد الله مغلولة، ولا شك أنهم لم يقصدوا الغل المعروف، وإنما قصدوا إمساك نعمه عنهم بحبس المطر ونحوه فرد عليهم بقوله ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ أي: بالخير وإفاضة النعم على من شاء؛ ولذا قال تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ فبين المراد به، وأمَّا إرادة بسطه الجوارح المعروفة حقيقة ؛ فلا يتوهمه عاقل فضلاً عن اعتقاده.

«**فإن قيل**»:إن كان المراد بـ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ القدرة لم يكن لآدم مزية؛ لأن الخلق كلهم بقدرته.

«**قلنا**»: ليس المراد مزيته بالخلق بل بالإكرام بالأنواع التي ذكرناها وكذلك قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ فليس لها مزية على غيرها باعتبار الخلق وحده، بل باعتبار ما جعل في خلقها من المنافع المعدومة في غيرها.

«**فإن قيل**»: القدرة شيء واحدٌ لا يثنى ولا يجمع، وقد ثنيت اليد وجمعت.

«**قلنا**»: هذا غير ممنوع، فقد نطقت العرب بذلك قالوا: مالك بذلك يدان، وفي الحديث عن يأجوج ومأجوج «ما لأحد يدان بقتالهم» فثنوا عند قصد المبالغة ومنه: ﴿بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗ﴾[1] و﴿بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾[2]اهـ[3]

1 - سورة المجادلة، الآية:12.

2 - سورة الأعراف، الآية:57.

3 - إيضاح الدليل ص124.

«والحاصل»: أنَّ النصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أنَّ اليد تأتي لمعان مجازية يراد منها في الآيات والأحاديث ما يليق بجلال الله تعالى حسبما يقتضيه السياق؛ وأنَّ السلف والخلف مجمعون على أن الله تعالى منزه عن الجارحة.

ومنه تعلم بطلان ما ذهب إليه ابن القيم وأضرابه حيث يقول: ما الذي يضركم من إثبات اليد حقيقة، وليس معكم ما ينفي ذلك من أنواع الأدلة. اهـ فإن الأدلة النقلية، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ والعقلية قاضية بأن اليد في حقه تعالى ليس المراد منها الجارحة، وإلا لزم مماثلته تعالى للحوادث وهو محال.

وقد قال ابن الجوزي ردًّا عليهم في كتابه "دفع شبهة التشبيه" في الكلام على آية ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾: اليد في اللغة بمعنى النعمة والإحسان، ومعنى قول اليهود لعنهم الله تعالى يد الله مغلولة أي: محبوسة عن النفقة واليد القوة يقولون له بهذا الأمر يد، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي: نعمته وقدرته وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ أي: بقدرتي، وقال الحسن ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ أي: منته وإحسانه هذا كلام المحققين.

وقال القاضي أبو يعلى المجسم (يعني محمد بن الحسين الحنبلي): اليدان صفتان ذاتيتان تسميان باليدين. اهـ

وهذا تصرف بالرأي لا دليل عليه، وقال: لو لم يكن لآدم عليه الصلاة والسلام مزية على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة؛ لما عظمه بذكرها وأجله فقال: ﴿بِيَدَىَّ﴾ ولو كانت القدرة ؛ لما كانت له مزي.. ولو كانت القدرة ؛ لم تثن. اهـ

قلنا: بلى قالت العرب: ليس لي بهذا الأمر يدان، أي: ليس لي به قدرة، قال عروة ابن حزام:

فَقَالاَ شَفَاكَ اللهُ، وَاللهِ مَا لَنَا ... بِمَا ضُمِّنَتْ مِنْكَ الضُّلُوعُ يَدَان . اهـ. [1]

قال أبو محمد التميمي[2]: لقد شان أبو يعلى الحنابلة شينًا لا يغسله ماء البحار. ذكره ابن الأثير وأبو الفداء

وقد تقدم أن العرب يريدون باليد القدرة، ويثنونها لقصد المبالغة وأن المزية التي خص بها آدم في الآية ليست من حيث الخلق بل من حيث إكرامه بجعله خليفة وتعليمه الأسماء وإسكانه الجنة وأمر الملائكة بالسجود له فلذا خصه بما يدل على مزيد الاعتناء به وكذا قوله تعالى : ﴿خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾لا يدل على تمييز الأنعام على غيرها من حيث الخلق، بل من حيث ما جعل فيها من المنافع التي ليست في غيرها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

1 - دفع شبه التشبيه ص 114.

2 - هو: رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز، أبو محمد التميمي: فقيه حنبلي واعظ رئيس الحنابلة ببغداد، من أهل بغداد، كان كبيرها وجليلها، قال العليمي: كان شيخ أهل العراق في زمانه. صنف "شرح الإرشاد" في الفقه والخصال والأقسام. [المتوفى: 488 هـ]. انظر: الأعلام للزركلي 19/3

مبحث الوجه

قد ورد إثبات الوجه لله تعالى في كثير من الآيات والأحاديث قال الله تعالى:

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [1] ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [2]

﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [3]

﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [4]

وروي أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ، فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ، فَأَعْطُوهُ »[5] هذا، وقد تقدم أنَّ جمهور السلف، وبعض المتكلمين يقولون في مثل هذه الآيات، والأحاديث نؤمن بها، ولا نتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث، وأنَّ أكثر الخلف يقولون: إنها مصروفه عن ظاهرها المتعارف في حقنا، ويبينون المعنى المراد منها في حقه تعالى على ما تقتضيه لغة القرآن وعليه فلا يجوز فيما ذكر من الآيات والأحاديث أن يراد بالوجه ظاهره المتعارف في حقنا لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ولأنه تعالى لو ماثل شيئًا من الحوادث لكان حادثًا مثلها وهو محال. وها هي ذا نصوص العلماء في ذلك.

---

1 – سورة الرحمن ، الآية 26، 27.

2 – سورة القصص، الآية: 88.

3 – سورة الروم، الآية :39.

4 – سورة الكهف، الآية :28.

5 – أخرجه أحمد في مسنده 4/113/ح2248، وأبو داود في سننه 4/328/ح5108، وإسناده حسن.

"النص الأول":

قال الإمام الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ ما نصه: وفيه مسائل:

المسألة الأولى: الوجه يُطْلَقُ على الذات، والمجسم يحمل الوجه على العضو وهو خلاف العقل والنقل أعني القرآن؛ لأن قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ يدل على أن لا يبقى إلا وجه الله تعالى، فعلى القول الحق لا إشكال فيه؛ لأن المعنى لا يبقى غير حقيقة الله، أو غير ذات الله شيء، وهو كذلك، وعلى قول المجسم يلزم أن لا تبقى يده التي أثبتها[1].اهـ.

فقد دلل على أنَّ الطائفة المجسمة قد شبهوا الله تعالى بخلقه، فضلوا وأضلوا وكفروا نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة.

"النص الثاني":

قال العلامة النيسابوري في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ أي: إلا ذاته عز وجل؛ لأن وجود ما سواه سبحانه لكونه ليس ذاتيًا، بل هو مستند إلى الواجب تعالى في كل آن قابل للعدم وعرضة له، فهو كـلا وجود هذا ما اختاره غير واحد من الأجلة، والكلام عليه من قبيل التشبيه البليغ؛ لأنَّ قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ أي كالهالك والوجه بمعنى الذات مجاز مرسل وهو مجاز شائع وقد يختص بما شرف من الذوات وقد يعتبر ذلك هنا ويجعل نكته للعدول عن ﴿إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ إلى ما في النظم الجليل وقال سفيان الثوري: وجهه تعالى العمل الصالح الذي توجه به إليه عز وجل.

فقيل في توجيه الاستثناء: إنَّ العمل المذكور قد كان في حيز العدم، فلما فعله العبد ممتثلاً

---

1 - مفاتيح الغيب 355/29.

أمره تعالى أبقاه جل شانه له إلى أن يجازيه عليه، أو أنه بالقبول صار غير قابل للفناء؛ لما أنَّ الجزاء عليه قام مقامه وهو باق.

وروي عن أبي عبد الله الرضا أنه ارتضى نحو ذلك، وقال المعنى كل شيء من أعمال العباد هالك وباطل إلا ما أريد به وجهه تعالى.

(وزعم) الخفاجي أن هذا كلام ظاهري، والسلف يقولون: الوجه صفة نثبتها لله تعالى، ولا نشتغل بكيفيتها، ولا بتأويلها بعد تنزيهه عز وجل عن الجارحة اهـ. ملخصًا

فقد بين مذهب السلف والخلف في الآية، وأنهم متفقون على أن الله تعالى منزه عن الجارحة، فمن اعتقد خلاف ذلك، فهو ضال مضل مارق من الدين، والعياذ بالله تعالى.

"النص الثالث":

قال الإمام فخر الدين الرازي ما ملخصه:

اعلم أنه لا يمكن أن يكون المراد من الوجه المذكور في هذه الآيات والأخبار العضو والجارحة؛ لوجوه:

الأول: قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ ؛ لأنه لو كان المراد العضو المخصوص؛ لزم أن يفنى جميع البدن، وأن لا يبقى إلا مجرد الوجه، وقد التزم بعض حمقى المشبهة ذلك، وهو جهل عظيم.

الثاني: أن قوله: ﴿وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ ظاهره يقتضي وصف الوجه بالجلال والإكرام، ومعلوم أنَّ الموصوف بذلك هو الله تعالى، وذلك يقتضي أن يكون الوجه كناية عن الذات.

الثالث: قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [1] فإنا ندرك بالحس أن العضو المسمى بالوجه غير موجود في جميع جوانب العالم، وأيضًا لو حصل في جميع جوانب العالم ؛ لزم حصول الجسم الواحد دفعة واحدة في عدة أمكنة، وهذا لا يقوله عاقل.

ثم قال أمَّا قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فالمراد منه الذات، والمقصود من ذكره التأكيد والمبالغة، فإنه يقال وجه هذا الأمر كذا وكذا، والمراد نفس ذلك الشيء.

أما قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ و ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [2] و ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [3] فالمراد من الكل رضا الله تعالى وهكذا القول في تلك الأحاديث. اهـ[4]

"النص الرابع":

قال العلامة ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل بعد سرد بعض آيات الوجه: اعلم أنه أطلق الوجه في هذه الآيات، والمراد به الذات المقدسة، وعبر عنها بالوجه على عادة العرب الذين نزل القرآن بلغتهم.

يقول أحدهم: فعلت لوجهك أي لك، وإنما كنى عن الذات بالوجه؛ لأنه هو المرئي الظاهر من الإنسان غالبًا؛ ولأنَّ الرأس والوجه موضع الفهم والعقل والحسِّ المقصود من الذات، وقد يعبر بالوجه عن الرضا؛ لأن الإنسان إذا رضي بالشيء، ومال إليه أقبل بوجهه عليه، وإذا كرهه أعرض بوجهه عنه؛ ولذا تعيّنَ صرف الوجه إلى الذات في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ

---

1 - سورة البقرة، الآية:115.

2 - سورة الإنسان، الآية:9.

3 - سورة الليل، الآية:20.

4 - "أساس التقديس" صفحة 144، بعد سرد الآيات والأحاديث التي ذكر فيها الوجه.

رَبِّكَ ﴾ و ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ ولا يصح إرادة ظاهره حقيقةً لوجوهٍ:

الأول: أنَّ الموصوف بالبقاء عند فناء الخلق إنما هو الذات المقدسة لا مجرد الوجه؛ لأنه لو أريد ذلك لزم منه هلاك ما سوى الوجه.

الثاني: قوله: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ لأنه لو أريد بالوجه فيه العضو المخصوص لزم وجوده في جوانب الأرض، ويلزم حصول ذات واحدة في أماكن كثيرة متفرقة متباعدة وهو محال اتفاقًا.

الثالث: أنه وصف الوجه بذي الجلال والإكرام، والموصوف بذلك هو الله تعالى لقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [1]

وفي الحديث: « يَا ذَا الْجَلاَلِ وَالْإِكْرَامِ »[2] ، وأما قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ و ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ فالمراد بذلك والله أعلم تحصيل رضاه تعالى؛ لأن الإرادة في قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ لا تتعلق بحصول نفس الذات بمجردها، ولا بنفس ظاهر الوجه بمجرده، وإنما تتعلق بحصول مراد لهم، وهو رضاه عنهم؛ وعبر عنه بالوجه لما تقدم أن الراضي يُقبِلُ بوجهه على من رضيه[3]. اهـ ملخصًا.

---

1 – سورة الرحمن، الآية :78.

2 – يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه 1/144/ح591، والترمذي في جامعه 2/97/ح300 واللفظ له عن ثَوْبَانُ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ صَلاَتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ»

3 – إيضاح الدليل ص 120.

"النص الخامس":

قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في كتابه دفع شبهة التشبيه ، قال الله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ قال المفسرون: يبقى ربك، وكذا قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ أي: يريدونه، وقال الضحاك وأبو عبيدة: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ أي: إلا هو.

وقد ذهب الذين أنكرنا عليهم إلى أنَّ الوجه صفة تختص باسم زائد على الذات، فمن أين قالوا هذا؟

وليس لهم دليل إلا ما عرفوه من الحسيات، وذلك يوجب التبعيض، ولو كان كما قالوا ؛ كان المعنى أنَّ ذاته تهلك إلا وجهه.

وقال ابن حامد المجسم : أثبتنا لله تعالى وجهًا ولا يجوز إثبات رأس.

قلت: ولقد اقشعر بدني من جراءته على ذكر هذا[1].اهـ

والنصوص في ذلك كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أنَّ السلف والخلف مُجْمِعُونَ على أن الوجه في الآيات والأحاديث مصروف عن ظاهره، وليس المراد به الجارحة؛ لاستحالتها على الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ .

ومنه تعلم بطلان ما ذهب إليه ابن القيم وأمثاله من أن الوجه الوارد في الكتاب والسنة مراد به الوجه حقيقة، وما زعمه دليلاً على دعواه لا يدل له بل هو حجة عليه.

فمن ذلك:

1- استدلاله باتفاق الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة والحديث والأئمة المجتهدين على أنَّ المؤمنين يرون وجه ربهم في الجنة.

---

1 - دفع شبه التشبيه ص 113.

وهو مردود بـ: أنَّ المتفق عليه ممن ذكر رؤية الرب سبحانه وتعالى، وأمَّا رؤية الوجه فلم يثبت اتفاقهم عليها؛ لأن الحديث الوارد فيها وهو ما أخرجه مسلم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [1] هي النظر إلى وجه الله تعالى[2] ؛ حديث آحاد لا يحتج به في العقائد.

وعلى فرض ثبوته بطريق القطع فهو من المتشابه المصروف عن ظاهره باتفاق من ذكرهم.

وكذا يقال في حديث مسلم عن أبي موسى أنَّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ »[3].

فقد قال النووي في شرحه: والتقدير أنه لو أزل المانع من رؤيته وهو الحجاب المسمى نورًا أو نارًا وتجلى لخلقه لأحرق جلال ذاته جميع مخلوقاته[4].اهـ

وقال العلامة الزبيدي في كتابه «تيسير الوصول»: سبحات وجه الله أنواره، أي لو انكشفت من أنوار الله التي تحجب العباد عنه شيء لأهلك كل من وقع عليه ذلك النور، كما

---

1 - سورة يونس، الآية :26.

2 - أخرجه مسلم في صحيحه 163/1/ح181 بمعناه.

3 - أخرجه مسلم في صحيحه 161/1/ح179.

4 - شرح النووي على مسلم 14/3، وقال مبينًا معنى الحديث: مَعْنَى سُبُحَاتُ وَجْهِهِ نُورُهُ وَجَلَالُهُ وَبَهَاؤُهُ. وَأَمَّا الْحِجَابُ ؛ فَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الْمَنْعُ وَالسَّتْرُ، وَحَقِيقَةُ الْحِجَابِ إِنَّمَا تَكُونُ لِلْأَجْسَامِ المحدودة ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِ وَالْحَدِّ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيَتِهِ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَانِعُ نُورًا أَوْ نَارًا؛ لِأَنَّهُمَا يَمْنَعَانِ مِنَ الْإِدْرَاكِ فِي الْعَادَةِ؛ لِشُعَاعِهِمَا، وَالْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ، وَالْمُرَادُ بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ جَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لِأَنَّ بَصَرَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحِيطٌ بِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ.

خر موسى عليه السلام صعقًا، وتقطع الجبل دكًا؛ لما تجلى الله سبحانه وتعالى. اهـ

وقوله في الحديث: «يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ» القسط: الميزان أراد أنَّ الله يخفض ويرفع ميزان أعمال العباد المرتفعة إليه، وأرزاقهم النازلة من عنده كما يرفع الوزّان يده ويخفضها عند الوزن، وهو تمثيل لما يقدِّره الله تعالى وينزِّله .

وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه دفع شبهة التشبيه في الكلام على الحديث ما نصه[1].: قوله: «حِجَابُهُ النَّورُ» ينبغي أن يعلم أنَّ هذا الحجاب للخلق عنه؛ لأنه لا يجوز أن يكون محجوبًا؛ لأنَّ الحجاب يكون أكبر مما يستره[2]، وكما أنه لا يجوز أن يكون لوجوده ابتداء ولا انتهاء، ولا يصح أن يكون لذاته نهاية، وإنَّما المراد أنَّ الخلق محجوبون عنه، كما قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾[3]

وأمَّا السبحات؛ فجمع سبحة، ويقال : أنَّ السبحة جلال وجهه، ومنه قوله سبحان الله إنما هو تعظيم له وتنزيه.اهـ

وقال الإمام ابن أبي جمرة في كتابه. بهجة النفوس ردًا على المجسمة: وأمَّا ما زعموا من الوجه، وتعلقوا في ذلك بغير ما آية، وغير ما حديث؛ فليس لهم فيه حجة أيضًا؛ لأنه يحتمل في اللغة معاني عديدة، فمنها: الجارحة ومنها: الذات، كقولهم: وجه الطريق يريدون ذاته، ومنها: الحقيقة، كقولهم: وجه الأمر أي حقيقته، وما أشبه هذا المعنى، وهي عديدة، فكيف يأتون بشيء محتمل لأوجه عديدة في اللغة فيأخذون بأحد المحتملات ويجزمون به؟

---

1 - دفع شبه التشبيه ص 201.

2 - قال ابن الجوزي: ويستحيل أن يكون جسمًا أو جوهرًا أو متناهيًا محاذيًا؛ إذ جميع ذلك من أمارات الحدث، وإنما عرف الناس حدوث الأجسام من حيث وجودها متناهية محدودة محلا للحوادث.

3 - سورة المطففين، الآية:15.

ذلك باطل لا خفاء فيه، وبَعُدَ بُطْلانُ ما ذهبوا إليه بما ذكرناه.

ويرد عليهم قوله عز وجل: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ فإن حملوه على ظاهره، وهي الجارحة؛ فيكون الوجه قد أحاط بجميع الجهات، فلم يبق للذات محل، وهذا باطل بإجماع أهل النقل والعقل، وإن هم تأولوه؛ لزمهم التأويل في الآخر .

وكذلك يرد عليهم قوله عز وجل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ فإن هم وقفوا أيضًا في هذه الآية مع ظاهرها فقط ؛ سقط بحثهم مرة واحدة؛ لأن الذات الجليلة بالإجماع لا تفنى ولا تتجدد.

وإن هم خرجوا عن الظاهر وحادوا إلى التأويل ؛ لزمهم نقض ما ذهبوا إليه في الوجه الآخر، ولزمهم الرجوع إلى التأويل الحقيقي فيه الذي يليق به عز وجل، وهو أنه يعود على الذات الجليلة لا على الجارحة، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ ينفي كل ما ذهبوا إليه. اهـ بتصرف

مبحث الساق والقدم والرجل

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ﴾[1] وروى الشيخان من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»[2]

وروى الشيخان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الجَنَّةُ: مَا لِي لاَ يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ وَعُجَّزُهُمْ، فقال اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي ، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَلا تمتلئ، فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ ،فهنالك تمتلئ وينزوي بعضها إلى بعض»[3] .

ورويا عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ»[4] الحديث.

هذا وبما ذكر ونحوه تعلقت المجسمة، فأثبتوا لله رجلاً وساقًا وقدمًا ولا حجة لهم في ذلك.

أمَّا الآية ؛ فليس فيها أنَّ الله تعالى يكشف عن ساقه بل قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ بلفظ

---

1 – سورة القلم، الآية :42.

2 – أخرجه البخاري في صحيحه 6/159/ح491، واللفظ له ، ومسلم في صحيحه 1/167/ح183 بنحوه.

3 – أخرجه البخاري في صحيحه 6/138/ح4850، واللفظ له ، ومسلم في صحيحه 4/2187/ح2846 .

4 – أخرجه البخاري في صحيحه 8/134/ح6661، واللفظ له ، ومسلم في صحيحه 4/2187/ح2848.

المبني للمجهول.

وأما حديث «يكشف ربنا عن ساقه» فهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم أخرجها الإسماعيلي كذلك وقال في قوله عن ساقه: نكرة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بفظ «يكشف عن ساق» وقال: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن، ذكره الحافظ في الفتح[1]

وأمَّا حديث تحاجت الجنة والنار، فالرِّجْلُ فيه مصروفة عن ظاهرها، وكذا القدم في الحديث بعده؛ لتنزهه تعالى عن الجارحة، ولعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾

وقال ابن الجوزي[2]: إنَّ الرواية التي جاءت بلفظ الرجل تحريف من بعض الرواة لظنه أن المراد بالقدم الجارحة فرواها بالمعنى فأخطأ.

قال: ويحتمل أن يكون المراد بالرجل إن كانت محفوظة: الجماعة. كما تقول: رجل من جراد. فالتقدير: يضع فيها جماعة. وإضافتهم إليه إضافة اختصاص. اهـ من العيني على البخاري[3]

---

1 - فتح الباري 664/8.

2 - دفع شبه التشبيه ص 171.

3 - انظر: عمدة القاري للبدر العيني 188/19.

وهاك بعض النصوص في ذلك:

"النص الأول":

قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ما ملخصه: في تفسير الساق وجوه[1]:

1- منها: أنه الشدة، سئل ابن عباس عن هذه الآية فقال: إذا خفى عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر أما سمعتم قول الشاعر:

سَنَّ لَنَا قَوْمُكَ ضَرْبَ الْأَعْنَاقِ ... وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقِ

وروى مجاهد عنه: قال هو: أشدُّ ساعة في القيامة[2].

وأجمع العلماء على أنه لا يصرف الكلام إلى المجاز إلا بعد تعذر حمله على الحقيقة، فإذا أقمنا الدلائل القاطعة على أنه تعالى يستحيل أن يكون جسمًا، فحينئذ يجب صرف اللفظ إلى المجاز.

2- ومنها: أنه أصل الأمر، فإنَّ ساق الشيء أصله الذي به قوامه كساق الشجرة، أي تظهر يوم القيامة حقائق الأشياء وأصولها.

3- ومنها: أن المعنى يوم يكشف عن ساق جهنم أو عن ساق العرش. واللفظ لا يدل إلا على ساق دون تعيين المنسوب إليه، وأما ما زعمته المشبهة من أن المراد ساق الله تعالى فباطل؛ لوجوه:

---

1 - انظر: مفاتيح الغيب 30/613.

2 - وأخرج الفراء في معاني القرآن 3/177من طريق عمرو بن دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ: «يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ» يُرِيدُ: الْقِيَامَةَ وَالسَّاعَةَ لِشِدَّتِهَا، قَالَ: وأنشدني بعض العرب لجد أَبِي طرفة: كشف لهم عنْ ساقها * وبدا من الشرِّ البراحُ.

أ- منها: أنَّ الدلائل دلت على أنه تعالى منزه عن الجارحة، وإلا كان جسمًا، وكل جسم محدث، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

ب- ومنها: أنه لو كان المراد ذلك؛ لعرَّف الساق؛ لأنها ساق معهودة.

أما لو حملناه على الشدة؛ ففائدة التنكير الدلالة على التعظيم، كأنه قيل: يوم يكشف عن شدة لا يمكن وصفها .

ت- ومنها: أنَّ التعريف لا يحصل بالكشف عن الساق، وإنما يحصل بكشف الوجه.اهـ

"النص الثاني":

قال الرازي بعد ذكر الآية، وحديث أبي سعيد: اعلم أنه لا حجة للقوم في هذه الآية، وفي الخبر لوجوه[1]:

الأول: أنه ليس في الآية أنَّ الله تعالى يكشف عن ساقه، بل قال: يكشف عن ساق بلفظ ما لم يسم فاعله.

الثاني: أنَّ إثبات الساق الواحد للحيوان نقص، وتعالى الله عنه.

الثالث: أنَّ الكشف عن الساق إنما يكون عند الاحتراز عن تلوث الثوب بشيء محذور، وجل إله العالم عنه، بل نقول: المراد بالساق شدة أهوال القيامة.

يقال: قامت الحرب على ساقها، أي: شدتها، فقوله: يكشف عن ساق أي: شدة القيامة، وأهوالها وأنواع عذابها. وأضافه إلى نفسه؛ لأنه شدة لا يقدر عليها إلا الله تعالى.اهـ

1 - "أساس التقديس" صفحة 171.

"النص الثالث":

قال العلامة الصاوي في الكلام على آية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (1)

بعد ذكر حديث الرجل والقدم ما نصه (2): لفظ القدم والرجل في الحديث من المتشابه يأتي فيه مذهب السلف والخلف، فالسلف ينزهونه تعالى عن الجارحة ويفوضون علمه لله تعالى، والخلف لهم فيها تآويل:

1- منها: أن المراد بالقدم والرجل: قوم من أهل النار في علم الله؛ لأن القدم والرجل يطلقان في اللغة على العدد الكثير من الناس، فكأنه قال: حتى يضع رب العزة فيها العدد الكثير من الناس الموعودين بها، ويؤيده ما ورد عن ابن مسعود: "إنَّ ما في النار بيت ولا سلسلة ولا مقمع ولا تابوت إلا وعليه اسم صاحبه، فكل واحد من الخزنة ينتظر صاحبه الذي قد عرف اسمه وصفته، فإذا استوفى ما أمر به، وما ينتظره، ولم يبق أحد منهم قالت الخزنة: قط قط. حسبنا حسبنا اكتفينا اكتفينا، وحينئذ تنزوي جهنم على من فيها، وتنطبق إذ لم يبق أحد ينتظر".اهـ

2- ومنها: أنَّ وضع القدم والرجل كناية عن تجلي ذي الجلال عليها، فتتصاغر وتضيق وتنزوي، فتقول: قَطْ قَطْ . وهذا هو الأقرب. اهـ

"النص الرابع":

قال العلامة ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل في الكلام على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ما ملخصه: اعلم أن نسبة الساق المعروف إلى الله تعالى محال؛ لتنزهه تعالى عن

---

1 - سورة ق، الآية : 30.

2 - حاشية الصاوي على الجلالين 4/120.

الأعضاء والتجزؤ، فوجب تأويله بما يليق بجلال الرب تعالى.

قال ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين: إنَّ المراد بالساق هنا الشدة، أي: شدة أهوال القيامة، وما يلقاه أهل الموقف، وعنه أنَّ المعنى: يكشف عن أمر شديد، واستعمال الساق في ذلك مجاز شائع مستعمل ومنه : " قامت الحرب على ساق ".

إذا اشتدت على أهلها، وأصل التجوز بذلك أنَّ من قَصدَ معاناة أمرٍ عظيمٍ شَمَّرَ عن ساقه؛ ليسهل عليه ما قصد وليتمكن منه؛ ولذا جاء بصيغة ما لم يسم فاعله، ولم يقل: يكشف عن ساقه، وما روي في بعض طرق الحديث عن ساقه؛ لو ثبت كانت إضافته إضافة خلق وملك لا إضافة جارحة، أي: عن شدته التي أوجدها الله في تلك الحالة.

ومن قال: إن الساق صفة لا يعقل معناها مردود عليه بما تقدم، وصرح بعض الحنابلة فيه بالتجسيم، وأنكر عليه المحققون من أهل مذهبه، والإمام أحمد بريء منه[1] . اهـ

"النص الخامس":

قال العلامة الخازن في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ﴾الآية، ما نصه[2]: روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «لا تَزالُ جَهنَّمُ يُلقى فِيهَا، وَتَقولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حتى يَضعَ ربُّ العرش» وفي رواية «ربُّ العزةِ فِيها قَدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقولُ: قَطْ قَطْ» الحديث.

هذا الحديث من مشاهير أحاديث الصفات، وللعلماء فيه وفي أمثاله مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف، وطائفة من المتكلمين : أنه لا يُتكلم في تأويلها، بل نؤمن بأنها حق على ما أراد الله ورسوله، ونجريها على ظاهرها، ولها معنى يليق به تعالى،

---

1 - إيضاح الدليل ص134.

2 - تفسير الخازن 237/6.

وظاهرها غير مراد.

والمذهب الثاني: وهو قول جمهور المتكلمين أنها تُتَأولُ بحسب ما يليق بها، فعلى هذا اختلفوا في تأويل الحديث:

1- فقيل: المراد بالقدم المقدَّم، وهو سائغ في اللغة، والمعنى: حتى يضع الله فيها من قدمه لها من أهل العذاب.

2- وقيل: المراد به قَدمُ بعض المخلوقين، فيعود الضمير في قدمه إلى ذلك المخلوق المعلوم.

3- وقيل: إنه يحتمل أن في المخلوقات من تسمى بهذه التسمية، وَخُلِقُوا لها.

قال القاضي عياض: أظهر التآويل أنهم قوم استحقوها، وخلقوا لها.

قال المتكلمون: ولا بد من صرفه إلى التأويل؛ لقيام الدليل القطعي العقلي على استحالة الجارحة على الله تعالى، والله تعالى اعلم اهـ.

فترى أنَّ السلف والخلف متفقون على أنه يستحيل على الله عز وجل اتصافه بشيء من صفات الحوادث.

"النص السادس": قال العلامة الخطيب عند قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ﴾ما نصه: رُويَ عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الله تعالى سبقت كلمته لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين، فلما سيق أعداء الله إليها لا يلقى فيها فوج إلا ذهب فيها، ولا يملؤها، فتقول: ألست قد أقسمت؛ لتملأني، فيضع قدمه عليها، فيقول: هل امتلأت، فتقول: قط قط قد امتلأت، وليس في مزيد.

وعن ابن عباس رضي عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى وعلى آله وسلم قال: «لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العرش". وفي رواية: "رب العزة فيها

قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط. بعد ذلك ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله تعالى لها خلقًا فيسكنهم فضول الجنة»... إلى أن قال: هذا الحديث من مشاهير أحاديث الصفات، وللعلماء فيه وفي أمثاله مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف، وطائفة من المتكلمين أنه لا يتكلم في تأويلها، بل نفوض بأنها حق على ما أراد الله ورسوله، ونجريها على ظاهرها أو لها معنى يليق بها، وظاهرها غير مراد.

ثانيهما: وهو قول جمهور المتكلمين أنها تؤول بحسب ما يليق بها، وقد اختلفوا في تأويل الحديث، فقيل: المراد بالقدم: التقدم، وهو شائع في اللغة، والمعنى يضع الله تعالى فيها من قدمه لها من أهل العذاب.

ثم قال: قال المتكلمون: ولا بد من صرفه عن ظاهره؛ لقيام الدليل العقلي القطعي على استحالة الجارحة على الله تعالى.اهـ[1]

فقد نص هذا الإمام على أن السلف والخلف مجمعون على أن الله تعالى منزه عن الجوارح، فمن اعتقد خلاف ذلك ؛ فهو ضال مضل مارق من الدين.

"النص السابع":

قال الحافظ ابن حجر في الفتح في شرح حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «يلقى في النار، وتقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول: قط قط» ما نصه:

واختلف في المراد بالقدم، فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة، وهو: أن تمر كما جاءت، ولا يتعرض لتأويله، بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص على الله عز وجل. وخاض كثير من

---

1 - السراج المنير 84/4 .

أهل العلم في تأويل ذلك: فقال المراد: إذلال جهنم؛ فإنها إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد؛ أذلها الله تعالى فوضعها تحت القدم، وليس المراد حقيقة القدم.

والعرب تستعمل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال، ولا تريد أعيانها، كقولهم رغم أنفه وسقط في يده...

إلى أن قال: وقال ابن حبان في صحيحه بعد إخراجه: هذا من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصى الله تعالى فيها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب فيها موضعًا من الأمكنة المذكورة فتمتلئ؛ لأن العرب تطلق القدم على الموضع قال تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [1]يريد موضع صدق[2].

وزعم ابن الجوزي أن الرواية التي جاءت بلفظ الرجل تحريف من بعض الرواة، وهو مردود؛ لثبوتها في الصحيحين وقد أوَّلها غيره بنحو ما تقدم في القدم.

1- فقيل: رجل بعض المخلوقين.

2- وقيل: إنها اسم مخلوق من المخلوقين.

3- وقيل: إن الرِّجل تستعمل في الزجر، كما تقول وضعته تحت رجلي. [3]اهـ كلام الحافظ.

---

1 - سورة يونس، الآية: 2.

2 - انظر: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان 1/ 501/ح268، وتتمة كلامه رحمه الله: يريد: موضع صدق لا أنَّ الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه.

3 - فتح الباري 8/ 596.

"النص الثامن":

قال البدر العيني في الكلام على حديثي القدم والرجل من شرح البخاري ما ملخصه [1]:

اعلم أن هذه الأحاديث من أحاديث الصفات، والعلماء فيها على مذهبين:

أحدهما: مذهب المفوِّضة وهو: الإيمان بأنها حق على ما أراد الله ولها معنى يليق به، وظاهرها غير مراد.

والآخر: مذهب المؤوِّلة.

1- فقيل المراد بالقدم هنا: المُتَقَدِّم، وهو سائغ في اللغة. والمعنى: حتى يضع الله فيها من قدّمه لها من أهل العذاب.

2- وقيل: المراد قَدَمُ بعض المخلوقين، فيعود الضمير في قدمه إلى ذلك المخلوق المعلوم، أو: ثَمَّ مخلوق اسمه القدم.

3- وقيل المراد به: الموضع كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ أي: موضع صدق، فإذا كان يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصى الله عليها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب موضعًا من الأمكنة، ومن الأمم الكافرة في النار فتمتلئ.

4- وقيل: الضمير عائد إلى المزيد، ويراد بالقدم الآخر؛ لأنه آخر الأعضاء، أي: حتى يضع الله آخر أهل النار فيها.اهـ

"النص التاسع":

قال الإمام ابن الجوزي في كتابه دفع شبهة التشبيه [2]: ومنها: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن

1 - عمدة القاري 188/19.

2 - دفع شبه التشبيه ص 118.

سَاقٍ﴾ قال جمهور العلماء يكشف عن شدة وأنشدوا: ..وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الحَرْبُ شَمَّرَا

قال ابن قتيبة: وأصل هذا أن الرجل إذا وقع في أمر عظيم يحتاج الجد فيه شمر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موضع الشدة.

وهذا قول الفراء، وأبي عبيدة، وثعلب، واللغويين.

وروى البخاري ومسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «إن الله عز وجل يكشف عن ساقه»، وهذه إضافة إليه معناها: يكشف عن شدته وأفعاله المضافة إليه، ومعنى يكشف عنها: يزيلها.

وقال عاصم بن كليب رأيت سعيد بن جبير غضب، وقال: يقولون يكشف عن ساقه، وإنما ذلك من أمر شديد[1].

وقد ذكر أبو عمر الزاهد: أنَّ الساق بمعنى النفس، ومنه قول علي رضي الله تعالى عنه لما قالت الشراة (أي الخوارج): لا حُكْمَ إلا لله تعالى. فقال: لا بد من محاربتهم، ولو تلفت ساقي؛ فعلى هذا يكون المعنى يتجلى لهم.

وفي حديث أبي موسى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «يكشف لهم الحجاب فينظرون إلى الله عز وجل فيخرون لله سجدًا ويبقى أقوام في ظهورهم مثل صياصي[2] البقر يريدون السجود فلا يستطيعون فذلك قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ

---

1 – أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره 188/23 عن سعيد بن جبير بإسناد لا بأس به أنه قال (عن ساق): عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ. وروى الطبري عن ابن عباس ، ومجاهد وقتادة تفسير معنى الساق بالشدة ، وقال الطبري : قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: يَبْدُو عَنْ أَمْرٍ شَدِيدٍ.

2 – الصِّيصَةُ، بالكسر: شَوْكَةُ الحائِكِ، يُسَوِّي بها السَّدَى واللُّحْمَةَ، وشَوْكَةُ الدِّيكِ، وقَرْنُ البَقَرِ والظِّبَاءِ، والحِصْنُ، وكُلُّ ما امْتُنِعَ به. ج: صَياصٍ. القاموس المحيط 623/1

وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴾[1]

وقد ذهب القاضي أبو يعلى إلى أن الساق صفة ذاتية وقال: مثله يضع قدمه في النار.

وحكى عن ابن مسعود قال: يكشف عن ساقه اليمنى، فتضيء من نور ساقه الأرض.

قلت: وذكره الساق مع القدم تشبيه محض، وما ذكره عن ابن مسعود محال، ولا يثبت لله تعالى صفة بمثل هذه الخرافات، ولا توصف ذاته بنور شعاعي تضيء به الأرض.

واحتجاجه بالإضافة ليس بشيء؛ لأنه إذا كشف عن شدته، فقد كشف عن ساقه.

وهؤلاء وقع لهم أنَّ معنى يكشف يظهر، وإنما المعنى: يزيل ويرفع.

وقال ابن حامد المجسم: يجب الإيمان بأن لله تعالى ساقًا صفة لذاته، فمن جحد ذلك كفر.

قلت: لو تكلم بهذا عامي جلف كان قبيحًا، فكيف من ينسب إلى العلم، فإن المتأولين أعذر منهم؛ لأنهم يردون الأمر إلى اللغة، وهؤلاء أثبتوا ساقًا للذات وقدمًا؛ حتى يتحقق التجسيم والصورة. اهـ

وعلى الجملة، فالنصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أن السلف والخلف مجمعون على أن الله تعالى منزه عن الجوارح، ومنه تعلم بطلان ما ذهب إليه المشبهة والمجسمة، وأن ما تعلقوا به لا حجة لهم فيه؛ فإن منه الثابت وهو مصروف عن ظاهره كما تقدم لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ومنه ما لم يثبت، فلا يصح الاحتجاج به، كحديث أم الطفيل امرأة أبيٍّ أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ذكر أنه رأى ربه في أحسن صورة شابًا موفرًا رجلاه في خضرة وعليه نعلان من ذهب وعلى وجهه فراش من

1 – أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي عاصم في السنة 280/1، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد 530/3.

ذهب.

فإن هذا حديث موضوع باطل، قاتل الله واضعه، يرويه نعيم بن حماد .

قال ابن عدي: كان يضع الحديث. وقال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر جدًا. وسئل عن نعيم بن حماد فقال: حديثه منكر مجهول. وقال ابن عقيل: هذا حديث مقطوع بكذبه، وكل ما ورد من هذا النوع فيكذب[1] .

وكحديث حسان بن عطية أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «الساجد يسجد على قدم الرحمن»[2] فإنه ضعيف جدًا.

قال ابن جماعة ولو ثبت كان تأويله أنه تمثيل للقرب من رحمة الله تعالى ويؤيده حديث

---

1 - الحديث المذكور أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية 29/1، والسيوطي في اللآلي المصنوعة 33/1، وآفته ليست من نعيم بن حماد ، فنعيم لخص حاله الحافظ ابن حجر في التقريب فقال: صدوق، يخطىء كثيرا. وتكلم في هدي الساري 477/1 حول تضعيف الدولابي وغيره له، وإنما الحديث فيه أربع علل: الأولى: ضعف مروان بن عثمان . الثانية : جهالة عمارة بن عامر . الثالثة: عمارة لم يسمع من أم الطفيل.قال ابن قطلوبغا عن هذا الحديث : حديث منكر لم يسمع عمارة من أم الطفيل ، فالحديث إسناده منقطع. الرابعة: نكارة متنه الظاهرة . وقال الذهبي في السير22/9 عن هذا الحديث: خَبَرٌ مُنْكَرٌ جِدّاً، أَحْسَنَ النَّسَائِيُّ حَيْثُ يَقُوْلُ: وَمَنْ مَرْوَانُ بنُ عُثْمَانَ حَتَّى يُصَدَّقَ عَلَى اللهِ وانظر: التاريخ الكبير للبخاري 500/6، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا7/ 261، ديوان الضعفاء للذهبي (ص 383). وللحافظ الذهبي كلام جيد جدًا حول هذا الحديث في السير 22/9 قال رحمه الله: وَلَئِنْ جَوَّزْنَا أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَهُ، فَهُوَ أَدْرَى بِمَا قَالَ، وَلِرُؤْيَاهُ فِي المَنَامِ تَعْبِيرٌ لَمْ يَذْكُرْهُ – عَلَيْهِ الصلاة السلام – وَلاَ نَحْنُ نُحْسِنُ أَنْ نَعْبُرَهُ, فَأَمَّا أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ الحِسِّيِّ، فَمَعَاذَ اللهِ أَنْ نَعْتَقِدَ الخَوْضَ فِي ذَلِكَ ... ثم ذكر رحمه كلامًا طويلًا، وذكر بعد ذلك الأحاديث الموضوعة التي تحتوي على تجسيم فقال: وَكَذَلِكَ أَحَادِيْثُ كَثِيْرَةٌ مَكْذُوْبَةٌ وَرَدَتْ فِي الصِّفَاتِ لاَ يَحِلُّ بَثُّهَا إِلاَّ التَحْذِيْرُ مِنِ اعْتِقَادِهَا، وَإِنْ أَمْكَنَ إِعْدَامُهَا, فَحَسَنٌ اللَّهُمَّ, فَاحْفَظْ عَلَيْنَا إِيْمَانَنَا، وَلاَ قُوَّةَ إلا بالله.

2 - أخرجه أبو نعيم في الحلية 6/ 71 مقطوعًا على حسان، فليس بحديث أصلًا .وما ذكره ابن جماعة هو تأويل الإمام الأوزاعي، فقد رواه عنه أبو نعيم بعدما أخرج الرواية المذكورة.

«أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »[1]

ومن جعله قدمًا حقيقة، فهو مجسم مخالف للعقل والنقل، ويا للعجب، كيف يخطر هذا لمن عنده أدنى مسكة من عقل مع اختلاف المصلين في مشارق الأرض ومغاربها. اهـ بتصرف.

وكحديث:« إن الله لَمَّا قَضَى اللَّهُ خَلْقَهُ اسْتَلْقَى، ثُمَّ وَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى»[2]

فإنه حديث منكر باطل لا أصل له؛ في إسناده إبراهيم بن المنذر، وعبيد بن جبير لا يصح حديثهما عند أئمة الحديث، وعبيد رواه عن قتادة بن النعمان ، وهو لم يدركه فإن مولده بعد وفاة قتادة بست سنين، وفي سنده فليح بن سليمان، قال: ابن معين لا يحتج بحديثه، وقال النسائي: ليس بالقوّي.

وقال البيهقي: فإذا كان فليح مختلفًا في جواز الاحتجاج به لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم.

وقال عبد الله بن حنبل: ما رأيت هذا الحديث في دواوين الشريعة .

قال الإمام أحمد: لو صح طريقه ؛ احتمل أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حدث عن بعض أهل الكتاب منكرًا عليهم، فلم يسمع قتادة إنكاره. اهـ.

وقد روي أن الزبير أنكر على قتادة وأخبره أنه فاته صدر الحديث، ولعل صدره ما روي أن اليهود لما قالت: إن الله تعالى لما خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام استراح يوم السبت، واستلقى على عرشه. غضب صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من قولهم

---

1 - أخرجه مسلم في صحيحه 350/1/ح482.

2 - أخرجه ابن أبي عاصم في السنة 248/1، والبيهقي في الأسماء والصفات 198/2، والطبراني في المعجم الكبير 3/19، وقال البيهقي : حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

ذلك، وكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾[1].

1 - سورة ق، الآية: 30.

مبحث الفوقية والجهة

تقدم أكثر من مرة أنَّ الله سبحانه وتعالى منزه عن سمات الحوادث، فهو منزه عن الاتصاف بالجهة، وما ورد مما يوهم اتصافه بها ذكر ؛ فهو مصروف عن ظاهره باتفاق السلف والخلف، وها هي بعض النصوص في ذلك:

"النص الأول":

قال الإمام أبو جعفر الطبري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [1] ما نصه[2]: يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿وَهُوَ﴾ نفسه، يقول: والله القاهر فوق عباده.

ويعني بقوله: ﴿ٱلْقَاهِرُ﴾ الْمُذَلِّلُ الْمُسْتَعْبِدُ خَلْقَهُ الْعَالِي عَلَيْهِمْ، وإنما قال: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ؛ لأنه وصف نفسه تعالى بقهره إياهم، ومن صفة كل قاهر شيئًا أن يكون مستعليًا عليه.

فَمَعْنَى الْكَلَامِ إِذَنْ: والله الغالب عباده المذل لهم العالي عليهم بتذليله لهم، وخلقه إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم وهم دونه. اهـ

فقد نص على أن الفوقية في الآية مصروفة عن ظاهرها حيث إن الله عز وجل منزه عن الفوقية المكانية؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾فمن اعتقد أن لله تعالى مكانًا ؛ فقد كفر بإجماع العقلاء.

"النص الثاني":

قال الإمام الزمخشري في الكشاف في سورة النحل ما نصه[3]: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ

---

1 – سورة الأنعام، الآية :18.

2 – تفسير الطبري 180/9.

3 – تفسير الكشاف 610/2.

﴿وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾[1]

إن علقته بيخافون؛ فمعناه يخافون أن يرسل عليهم عذابًا من فوقهم، وإن علقته بربهم حالًا منه؛ فمعناه يخافون ربهم عاليًا لهم قاهرًا، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ ، ﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ ١٢٧﴾[2].

وفيه دليل على أن الملائكة مكلفون مدارون على الأمر والنهي والوعد والوعيد كسائر المكلفين وأنهم بين الخوف والرجاء. اهـ

فقد فسر الفوقية في الآية بالقهر والغلبة لا بالمكان.

"النص الثالث":

وقال رحمه الله تعالى أيضًا عند قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[3] ما نصه: فيه وجهان:

أحدهما: من ملكوته في السماء؛ لأنها مسكن ملائكته، وثَمَّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، ومنها تنزل قضاياه وكتبه وأوامره ونواهيه .

والثاني: أنهم كانوا يعتقدون التشبيه، وأنه في السماء، وأن الرحمة والعذاب ينزلان منه، وكانوا يدعونه من جهتها، فقيل لهم على حسب اعتقادهم: ءأمنتم من تزعمون أنه في السماء، وهو متعال عن المكان أن يعذبكم بخسف، أو بحاصب، كما تقول لبعض المشبهة: أما تخاف مَنْ فوقَ العرش أن يعاقبك بما تفعل إذا رأيته يرتكب بعض المعاصي. اهـ[4]

فقد نص على: أنَّ الله منزه عن المكان، وفسر الآية بما يليق بجلال الله تعالى.

---

1 - سورة النحل، الآية : 50.

2 - سورة الأعراف ، الآية 137.

3 - سورة الملك، الآية : 16.

4 - تفسير الكشاف 580/4.

"النص الرابع":

قال العلامة الألوسي في سورة الملك ما نصه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾:

1- وهو الله عز وجل، كما ذهب إليه غير واحد.

أ – فقيل: على تأويل من في السماء أمره سبحانه وقضاؤه، يعني من التجوز في الإسناد، أو أنَّ فيه مضافًا مقدرًا ، وأصله من في السماء أمره، فلما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ ارتفع واستتر.

ب – وقيل: على تقدير خالق من في السماء. وقيل: في بمعنى على، ويراد العلو بالقهر والقدر.

ت– وقيل: هو مبنيٌّ على زعم العرب حيث كانوا يزعمون أنه سبحانه في السماء، فكأنه قيل: ءأمنتم من تزعمون أنه في السماء، وهو متعال عن المكان، وهذا في غاية السخافة، فكيف يناسب بناء الكلام في مثل هذا المقام على زعم بعض الجهلة، كما لا يخفى على المنصف.

2- أو هو غيره عزَّ شأنه، وإليه ذهب بعضهم.

أ- فقيل: أريد بالموصول الملائكة عليهم السلام الموكلون بتدبير هذا العالم.

ب- وقيل: جبريل عليه السلام، وهو الملك الموكل بالخسف.

وأئمة السلف لم يذهبوا إلى غيره تعالى. والآية عندهم من المتشابه، وقد قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم «وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ»[1] . ولم يقل: أولوه، فهم مؤمنون بأنه عز وجل في السماء على المعنى الذي أراده سبحانه وتعالى مع كمال التنزيه، وحديث الجارية من أقوى الأدلة لهم في هذا الباب، وتأويله بما أوله به الخلف خروج عن دائرة الإنصاف عند أولي

---

1 – أخرجه ابن حبان في صحيحه3/20/ح745، والطبري في تفسيره بنحوه 1/61.

الألباب.

وفي فتح الباري للحافظ ابن حجر أسند اللالكائيّ عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ[1].

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة: كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته والسكوت عنه. وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل[2].

وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله عز وجل، والذي نرتضيه رأيًا وندين الله تعالى به عقيدة اتباع سلف الأمة؛ للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتمًا؛ لكان اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع. اهـ كلام الإمام.

إلى أن قال: وفي تنبيه العقول لشيخ مشايخنا إبراهيم الكوراني، أنَّ إجماع القرون الثلاثة على

---

1 – أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 480/3. وبقية كلامه: فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ , فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا , وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا.

2 – الاعتقاد للإمام البيهقي ص 118، والأسماء والصفات له 158/2.

إجراء المتشابهات على مواردها مع التنزيه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ دليل على أنَّ الشارع صلوات الله تعالى وسلامه عليه ما أراد بها ظواهرها. اهـ

وأنا أقول: في التأويل اتباع الظن، وقولٌ في الله عز وجل بغير علم؛ وإلا لاتحد ما يذكرونه في المتشابه من المعاني مع أن الأمر ليس كذلك، حيث يذكرون في تأويل شيء واحد وجوهًا من الاحتمالات، وفيما عليه السلف سلامة من ذلك، ويكفي هذا في كونه أحسن المسالك.

وَمَا عَلَيَّ إِذَا مَا قُلْتُ مُعْتَقَدِي		دَعِ الجَهُولَ يَظُنُّ العَدْلَ عُدْوَانَا

أهـ كلام الألوسي رحمه الله تعالى ببعض تصرف.[1]

فتراه قد نص على أن الله تعالى منزه عن صفات الحوادث، فهو تعالى يستحيل عليه أن يكون له مكان يحل فيه، أو يكون في جهة خلافًا للمجسمة أصحاب العقيدة الفاسدة الكفرية الذين يقولون بذلك، **ويدّعون بهتانًا وزورا أنهم سلفيون، وهم مجرمون كافرون،** نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة وسوء المنقلب.

"النص الخامس":

قال الإمام البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾[2]

ما نصه: يعني وهو إله السموات والأرض كقوله: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ**﴾[3]

---

1 – روح المعاني للآلوسي 136/21.

2 – سورة الأنعام، الآية:3.

3 – سورة الزخرف، الآية:84.

وقيل: هو المعبود في السموات والأرض، وقَالَ الزَّجَّاجُ: فيه تقديم وتأخير تقديره: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض، ويعلم ما تكسبون [1].اهـ

"النص السادس":

قال العلامة الخطيب في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه: فيه وجوه:

أحدها: مَنْ مَلكُوتُه في السماء؛ لأنها مسكن ملائكته، وثَمَّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، ومنها ينزل قضاياه وكتبه وأوامره ونواهيه.

والثاني: أنَّ ذلك على حذف مضافٍ، أي: ءأمنتم خالق من في السماء.

وإنَّما احتاج القائل بهذين الوجهين إلى ذلك؛ لأنه اعتقد أن ﴿مَّن﴾ واقعة على الباري تعالى شأنه، وهو الظاهر، وثبت بالدليل القطعيّ أنه ليس بمتحيز؛ لئلا يلزم التجسيم، ولا حاجة إلى ذلك، فإنَّ ﴿مَّن﴾ هنا المراد بها: الملائكة سكان السماء، وهم الذي يتولون الرحمة والنقمة. أو أنهم خوطبوا بذلك على اعتقادهم، فإن القوم كانوا مجسمة مشبهة، وكانوا يعتقدون أن الله في السماء وأنَّ الرحمة والعذاب نازلان منه، وكانوا يدعونه من جهتها، فقيل لهم على حسب اعتقادهم: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: من تزعمون أنه في السماء.

قال الرازي: هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها بإجماع المسلمين ؛ لأن ذلك يقتضي إحاطة السماء به من جميع الجوانب، فيكون أصغر منها ، والعرش أكبر من السماء بكثير، فيكون حقيرًا بالنسبة إلى العرش، وهو باطل بالاتفاق ولأنه تعالى قال: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ﴾ [2] فلو كان فيها لكان مالكًا لنفسه.

1 - تفسير البغوي 109/2.

2 - سورة الأنعام، الآية:12.

فالمعنى إما مَنْ في السماء عذابه، وإما أن ذلك بحسب ما كانت العرب تعتقده، وإما من في السماء سلطانه وملكه وقدرته، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾

فإنَّ الشيء الواحد لا يكون دفعة في مكانين، والغرض من ذكر السماء تفخيم سلطان الله سبحانه وتعظيم قدرته... إلى أن قال: والأخبار في هذا صحيحة كثيرة منتشرة مشيرة إلى العلو لا يدفعها إلا ملحد أو جاهل أو معاند، والمراد بها توقيره، وتنزيهه عن السفل، والتحت، ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود؛ لأنها صفات الأجسام.

وإنما ترفع الأيدي إلى السماء بالدعاء؛ لأن السماء مهبط الوحي ومنزل القطر ومحل القدس ومعدن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله تعالى الكعبة قبلة للصلاة؛ ولأنه تعالى خلق الأمكنة وهو غير متحيز، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان ولا مكان له ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان.اهـ[1]

وبهذا التحقيق الذي ذكره تزداد معرفةً بكفر من قال بحلول الله عز وجل في عرش أو سماء أو غيره ذلك من خلقه أو اتصافه بالتحول أو الانتقال ، وغيرهما من صفات الحوادث، كما يعتقده المجسمة الذين يعتقدون أنَّ الله تعالى جسم، نسأل الله تعالى السلامة من فساد العقيدة وسوء المنقلب.

"النص السابع":

قال الإمام العلامة الشيخ سليمان الجمل في حاشيته على الجلالين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ما نصه: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ﴾ والقاهر معناه: الذي يدبر خلقه بما يريد،

1 - السراج المنير الجزء السابع صفحة 330 .

وإن شق عليهم ؛ فلا يستطيع أحد من خلقه ردّ تدبيره، والخروج من تحت قهره وتقديره، وهذا معنى ﴿ٱلۡقَاهِرُ﴾ في صفة الله تعالى؛ لأنه القادر القاهر الذي لا يعجزه شيء أراده.

ومعنى ﴿فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ أن قهره قد استعلى على خلقه، فهم تحت التسخير والتذليل بما علاهم من الاقتدار والقهر الذي لا يقدر أحد على الخروج منه ولا ينفك عنه؛ فكل من قهر شيئًا ؛ فهو مستعل عليه بالقهر والغلبة استعلاء يليق به، أي: هو فوق عباده بالمنزلة والشرف لا بالجهة[1].اهـ

"النص الثامن":

قال الإمام محمد بن أبي بكر القرطبي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه: قال المحققون: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ كقوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ﴾[2] أي: فوقها لا بالمماسة والتحيز، لكن بالقهر والتدبير، وقيل معناه: مَنْ على السماء كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [3] أي: عليها، ومعناه: أنَّه مدبرها ، كما يقال فلان على العراق والحجاز. أي واليها وأميرها.

والأخبار الصحيحة بهذا كثيرة منتشرة مشيرة إلى العلو لا يدفعها إلا ملحد، أو جاهل معاند، والمراد بها توقيره وتنزيهه تعالى عن السفل والتحت ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود؛ لأنَّها من صفات الأجسام.

وإنَّما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء؛ لأنَّ السماء مهبط الوحي ومنزل القطر، ومحل

1 - حاشية الجمل على الجلالين 2/13.

2 - سورة التوبة، الآية:2.

3 - سورة طه، الآية:71.

القدس ومسكن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله الكعبة قبلة للصلاة، وأنه خلق الأمكنة ، وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان[1]. اهـ

فقد نصّ هنا الإمام الجليل على استحالة حلول الله تعالى في شيء من مخلوقاته، وأن الآية مصروفة عن ظاهرها محمولة على ما يليق بجلال الله تعالى.

"النص التاسع":

قال الإمام أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية بعد كلام ما نصه:

وإنما ذهب أهل العلم إلى هذه التأويلات، والخروج عن ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ لما قام عليه دليل العقل من استحالة حلول الله تعالى في الأماكن ومماسة الأجرام ومحاذاته لها وتحيزه في جهة[2] .اهـ.

"النص العاشر":

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ بعد كلام ما نصه:

وأما الجمهور ؛ فذكروا أن الفوقية هنا مجاز، فقال بعضهم: هو فوقهم بالإيجاد والإعدام. وقال بعضهم: هو على حذف مضاف معناه: فوق قهر عباده بوقوع مراده دون مرادهم. وقال الزمخشري: تصوير للقهر والعلو والغلبة والقدرة، كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ . اهـ .

والعرب تستعمل فوق إشارة لعلو المنزلة وشرفها على غيرها من الرتب ومنه قوله تعالى:

1 - تفسير القرطبي 216/18.

2 - البحر المحيط لأبي حيان 435/4.

﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [1]

وقال النابغة الجعدي:

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدًا وَجُودًا وَسُؤْدُدًا ... وَإِنَّا لِنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

يريد علو الرتبة والمنزلة.

وقال أبو عبد الله الرازيّ: صفات الكمال محصورة في العلم والقدرة فقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ إشارة إلى كمال القدرة ...إلى أن قال:

الثاني: أنه فوق عباده بالرتبة والمنزلة والشرف لا بالجهة؛ إذ هو الموجد لهم وللجهة غير المفتقر لشيء من مخلوقاته [2]. اهـ

فترى هؤلاء الأئمة المحققين نصوا على أن الله تعالى ليس له جهة، ولا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، وأنَّ معنى الفوقية في الآية فوقية مكانة وشرف وقهر وغلبة وتصرف لا فوقية مكان خلافًا لمن زعم أن الله عز وجل حل في جهة السماء مستدلًا بظاهر هذه الآية ونحوها؛ فضلَ وأضل؛ لعمى بصيرته والعياذ بالله تعالى ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾.

---

1 – سورة يوسف، الآية: 76.

2 – البحر المحيط لأبي حيان 457/4.

"النص الحادي عشر":

وقال أيضًا عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ (1) ما نصه:

صُعُودُ الْكَلاَمِ إِلَيْهِ تَعَالَى مَجَازٌ فِي الْفَاعِلِ، وَفِي الْمُسَمَّى إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ؛ وَلِأَنَّ الْكَلِمَ أَلْفَاظٌ لَا تُوصَفُ بِالصُّعُودِ؛ لِأَنَّ الصُّعُودَ مِنَ الْأَجْرَامِ يَكُونُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كِنَايَةٌ عن الْقَبُولِ، وَوَصْفُهُ بِالْكَمَالِ. كَمَا يقال: علا كعبه وارتفاع شَأْنُهُ، وَمِنْهُ تَرَافَعُوا إِلَى الْحَاكِمِ، وَرُفِعَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ عُلُوٌّ فِي الْجِهَةِ(2). اهـ

(فتراه) رحمه الله تعالى نص على أن الله تعالى ليس له جهة وأن الألفاظ لا توصف بالصعود وأن المراد من صعود الكلم إليه تعالى قبوله (وبهذا) تزداد علمًا بضلال من اعتقد أن الله تعالى حل في جهة السماء زاعمًا أن الآية تدل على دعواه الباطلة لعمى بصيرته ومركب جهله. نسأل الله تعالى الهداية إلى سواه السبيل.

"النص الثاني عشر":

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ (3) بعد كلام ما نصه:

وَفَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ الْمُجَسِّمَةُ ؛ لَكَانَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَمَنْ حَوْلَهُ مُشَاهِدِينَ مُعَايِنِينَ، وَلَمَا وُصِفُوا بِالْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْإِيمَانِ الْغَائِبُ. وَلَمَّا وُصِفُوا بِهِ عَلَى سَبِيلِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ ؛ عُلِمَ أَنَّ إِيمَانَهُمْ وَإِيمَانَ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَكُلِّ مَنْ غَابَ عَنْ

---

1 – سورة فاطر، الآية :10.

2 – البحر المحيط 19/9.

3 – سورة غافر، الآية :7.

ذَلِكَ الْمَقَامِ سَوَاءٌ فِي أَنَّ إِيمَانَ الْجَمِيعِ بِطَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ لَا غَيْرُ؛ وَأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا هَذَا، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ[1].اهـ

فتراه نص على أن الله تبارك وتعالى منزه عن صفات الأجرام، وبَيّنَ معنى الآية، ودلل عليه، ورد على الطائفة الضالة المضلة المعتقدة أنَّ الله جل ذكره جسم، وبنوا على معتقدهم الباطل الكفري أنَّ الله جل جلاله يحل في العرش والسماء، وله جهة إلى غير ذلك من أباطيلهم التي كفروا بها والعياذ بالله تعالى.اهـ

"النص الثالث عشر":

وقال أيضا في تفسير قوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه:

﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ هذا مجازٌ، أي: من استقر في السماء ملكوته، فهو على حذف مضاف، وملكوته عام لكل شيء، لكن خَصَّ السماء بالذكر؛ لأنها مسكن ملائكته، وَثَمَّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، ومنها تنزل قضاياه وكتبه وأمره ونهيه، وقد قام البرهان العقلي القطعي على أنه تعالى ليس بمتحيز في جهة، أو جاء هذا على طريق اعتقادهم؛ إذ كانوا مشبهة، فيكون المعنى ءأمنتم من تزعمون أنه في السماء، وهو المتعالي عن المكان...إلى أن قال: وَفِي التَّحْرِيرِ: الإجماع منعقد على أنَّ في السماء ليس بمعنى الاستقرار؛ لأن من قال من المشبهة والمجسمة إنه على العرش لا يقول بأنه في السماء[2]. ببعض تصرف

فتراه نص على أن الله تعالى ليس بمتحيز في جهة من الجهات الست، وفسر الآية بمعنى يليق به تعالى، ونص على أن "في السماء" ليس معناه الاستقرار بالإجماع.

---

1 - البحر المحيط 238/9.

2 - البحر المحيط 227/10.

وبذا تزداد علمًا بضَلال وإِضلال وكُفْرِ من يعتقد أن الله جل ثناؤه ؛ استقر وحل في السماء؛ لزعمه أن الآية تدل على معتقده الفاسد. نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة، وسوء العقيدة.

"النص الرابع عشر":

قال الفخر الرازي في الكلام على قوله تعالى﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ﴾[1] ما نصه: وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: احتجَّ الجمعُ الكثيرُ مِن المشبهة بهذه الآية في إثبات أنَّ الله تعالى في السموات، وقرروا ذلك من وجوه:

الأول: أنَّ فرعون كان من المنكرين لوجود الله، وكل ما يذكره في صفات الله تعالى؛ فذلك لأجل أنه سمع أن موسى يصف الله بأنه موجود في السماء لما طلبه فيها.

الوجه الثاني: أنه قال : ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾[2] ولم يبين أنه كاذب، في مَاذَا، والمذكور السابق متعين؛ لصرف الكلام إليه، فكان التقدير: فاطلع إلى الإله الذي يزعم موسى أنه موجود في السماء، ثم قال: وإِنِّي لأظنه كاذبًا، أي : وإِنِّي لأظن موسى كاذبا في ادعائه: أنَّ الإله موجود في السماء.

الوجه الثالث: العلم بأنه لو وجد إله لكان موجودا في السماء عِلْمٌ بَدِيهِيٌّ مُتَقَرِّرٌ فِي كُلِّ الْعُقُولِ، ولذلك فإنَّ الصبيان إذا تضرعوا إلى الله رفعوا وجوههم وأيديهم إلى السماء، وإنَّ فرعون مع نهاية كفره لما طلب الإله ؛ فقد طلبه في السماء، وهذا يدل على أنَّ العلم بأن

1 – سورة غافر،الآية 36.

2 – سورة غافر،الآية 37.

الإله موجود في السماء علم بديهي متقرر في عَقْلِ الصِّدِّيقِ، وَالزِّنْدِيقِ، وَالْمُلْحِدِ، والموحد، وَالْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ ، فهذا جملة استدلالات المشبهة بهذه الآية.

والجواب: أنَّ هؤلاء الجهال يكفيهم في كمال الخزي والضلال أَنْ جعلوا قول فرعون اللعين حجة لهم على صحة دينهم، وأمَّا موسى عليه الصلاة والسلام فإنه لم يزد في تعريف إله العالم على ذكر صفة الْخَلاقِيَّةِ، فقال في سورة طه: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[1] وقال في سورة الشعراء: ﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[2] ﴿رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[3] فظهر أن تعريف ذات الله بكونه في السماء دين فرعون وتعريفه بالْخَلاَّقِيَّةِ وَالْمَوْجُودِيَّةِ دين موسى، فمن قال بالأول ؛ كان على دين فرعون، ومن قال بالثاني ؛ كان على دين موسى، ثم نقول لا نسلم أن كل ما يقوله فرعون في صفات الله تبارك تعالى فذلك قد سمعه من موسى، بل لعله كان على دين المشبهة، فكان يعتقد أن الإله لو كان موجودا؛ لكان حاصلاً في السماء، فهو إنما ذكر هذا الاعتقاد مِنْ قِبَلِ نفسه لا لأجل أنه قد سمعه من موسى عليه السلام .

وأمَّا قوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ ، فنقول: لعله لما سمع موسى قال: رب الدار. بمعنى كونه ساكنًا فيها، فلما غلب على ظنه ذلك حكى عنه، وهذا ليس بمستبعد، فإن فرعون كان قد بلغ في الجهل والحماقة إلى حيث لا يبعد نسبة هذا الخيال إليه، فإن استبعد الخصم نسبة هذا الخيال إليه كان ذلك لائقًا بهم؛ لأنهم لما كانوا على دين فرعون وجب عليهم تعظيمه،.

1 – سورة طه، الآية :50.

2 – سورة الشعراء، الآية :26.

3 – سورة الشعراء، الآية :28.

وأمَّا قوله: إن فطرة فرعون شهدت بأنَّ الإله لو كان موجودا، لكان في السماء.

قلنا: نحن لا ننكر أن فطرة أكثر الناس تخيل إليهم صحة ذلك لاسيما من بلغ في الحماقة إلى درجة فرعون، فثبت أنَّ هذا الكلام ساقط [1] .اهـ

فتراه قد نص على أن من يعتقد أن الله في جهة السماء، أو نحو ذلك يكون مقتديًا بفرعون في كفره. نعوذ بالله تعالى من سوء المنقلب.

"النص الخامس عشر":

وقال أيضا في تفسير آية ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه:

اعْلَمْ أَنَّ الْمُشَبِّهَةَ احْتَجُّوا عَلَى إِثْبَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ لَا يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ فِي السَّمَاءِ يَقْتَضِي كَوْنَ السَّمَاءِ مُحِيطًا بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ، فَيَكُونُ أَصْغَرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَالسَّمَاءُ أَصْغَرُ مِنَ الْعَرْشِ بِكَثِيرٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا حَقِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرْشِ، وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مُحَالٌ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ قُل لِّلَّهِ﴾ [2] فَلَوْ كَانَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِنَفْسِهِ وَهَذَا مُحَالٌ، فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ يَجِبُ صَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى التَّأْوِيلِ[3] .اهـ

فقد نصَّ على أن الله عز وجل منزه عن الحلول في السماء بإجماع المسلمين، فمن اعتقد خلاف ذلك كالمجسمة ؛ فهو كافر. نسأل الله السلامة.

1 – تفسير الرازي 27/515.

2 – سورة الأنعام، الآية :12.

3 – تفسير الرازي 30/592.

"النص السادس عشر":

قال الإمام أبو الحسين بن أبي بكر الكندي تفسيره الكفيل في الجزء الثامن في تفسير قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ ما نصه:

الكلامُ في هذه الآية: أنَّ حلول الله تعالى في الأماكن مستحيلٌ، وكذلك مماسة الأجرام أو محاذاته لها، أو تحيزه في جهة؛ لامتناع جواز التغير عليه تبارك وتعالى، فإذا تبين أن قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ ليس على حد قولك: زيد في الدار، بل هو على وجه من التأويل.

ولـمَّا استقرت القواعد على أن الله تبارك وتعالى لا يجوز عليه الجهة، ولا الظرفية، اختلف المتأولون في ظاهر الآية؛ لاعطائه الجهة، فمنهم من قال: ليس خبرًا عن الله بمعنى الظرفية لذاته، لكن بمعنى الظرفية للعبادة لا للذات إذ الله هو: الإله، والإله هو: المعبود في السموات والأرض.

ومنهم من قدَّرَ المعروف. ومنهم من قدَّرَ المُوجِدَ. ومنهم من قدر الذي يقال له الله في السموات وفي الأرض، أي: لا يشركه في هذه التسمية مخلوق. ومنهم من التزم كونه خبرًا بعدَ خبرٍ، وصرف الظرفية لعلم ما فيها، ويجوز عند هذا القائل أن يقال: الله في السماء، كما جاء في حديث السوداء، والمراد علو الشأن لا المكان. اهـ

فتراه نص على أن الله تعالى يستحيل عليه الحلول في الأماكن، أو اتصاله بالأجسام، أو مقابلته لها، أو تحيزه في جهة؛ لأنَّ ذلك كله من صفات الحوادث، فمن اعتقد أنه تعالى حل في عرش أو سماء، أو حاذى شيئا من مخلوقاته، أو حل في أي جهة من الجهات الست كفر بإجماع العاقلين، وبين رضي الله تعالى عنه معنى الآية على مذهب السلف والخلف، فجزاه الله عن الأمة والدين خيرًا.

"النص السابع عشر":

وقال فيه أيضا: في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ ما نصه:

قال الزمخشري: تصوير للقهر والغلبة، والعلو بالغلبة والقدرة، كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾. اهـ كلامه.

قلت: بسط هذا الكلام وشرحه: أنَّ الفوقية تمثيل للقهر لا للقاهر، وما أغبى الحشوية وأجمدهم حيث التزموا فوقية الجهة والجسمية فيمن يستحيل عليه ذلك؛ كقول فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾ ولا شك أن فرعون لو كان في وهاد الأرض، وبنو إسرائيل في جبل مطلين لم يبعد مفهوم الفوقية باعتبار الغلبة والقهر، ولو كان العبد في علية، والسيد في سفلها لصدق أنه قاهر عبده، ومستول عليه ومستعل، فما بالحشوية إلا مكايدة المعقول ومكابرة المنقول. اهـ

وحاصل ما قاله هذا العلامة الجليل رحمه الله تعالى: من النصوص أن الله عز وجل ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، فهو مخالف للحوادث في كل شيء، فليس له مكان، ولا يحل في جهة، ولا يتصف بالجرمية، أو الكلية، أو الجزئية، أو التحيز، أو غير ذلك من صفات الحوادث، فمن اعتقد اتصافه تعالى بشيء من ذلك فهو ضال مضل كافر بالإجماع، وكل ما ورد من الآيات والأحاديث الموهمة شيئا من ذلك فهي محمولة على محامل تليق به عزو جل؛ خلافًا لما تعتقده الشرذمة المجسمة المارقة من الدين اغترارًا بظواهر الآيات والأحاديث المتشابهة. وفقنا الله تعالى جميعا للاعتقاد الصحيح الذي يرضيه، والبعد عن كل ما لا يرضيه.

"النص الثامن عشر":

قال الإمام النووي في شرح مسلم في الكلام على حديث الجارية: وفيه، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: «مَنْ أَنَا؟». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ »[1] ما نصه:

هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيها مذهبان:

أحدهما: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات.

الثاني: تأويله بما يليق، فمن قال بهذا قال: كأنَّ المراد امتحان الجارية، هل هي موحدة تُقِرُّ بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده؟ وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة، وليس ذلك؛ لأنه مُنْحَصِرٌ في السماء، كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك؛ لأنَّ السماء قبلة الداعين، كما أنَّ الكعبة قبلة المصلين، أو هي مِنْ عبدة الأوثان التي بين أيديهم، فلما قالت في السماء، علم أنها موحدة، وليست عابدة للأوثان.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أنَّ الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم[2].اهـ

"النص التاسع عشر": قال الإمام أبو عبد الله الأبي في الكلام على حديث الجارية ما نصه:

أراد معرفة ما يدل على إيمانهم؛ لأن معبودات الكفار من صنم ونار بالأرض، وكل منهم

1 - أخرجه مسلم في صحيحه 381/1/ح537.

2 - شرح النووي على مسلم 24/5، وكلام القاضي عياض انظره في شرحه على مسلم المسمى إكمال المعلم 465/2.

يسأل حاجته من معبوده، والسماء قبلة دعاء الموحدين ؛ فأراد كشف معتقدها وخاطبها بما تفهم، فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون، ولا يدل ذلك على جهة، ولا انحصاره في السماء، كما لا يدل التوجه إلى القبلة على انحصاره في الكعبة.

وقيل: إنما سألها بـ«أين؟» عما تعتقده من عظمة الله، وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلاله في نفسها.

وقال القاضي عياض: لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أنه تعالى في السماء، كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، وقد أطلق الشرع أنه القاهر فوق عباده ، وأنه استوى على العرش، فالتمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في العقل غيره، وهي كقوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ عصمة لمن وفقه الله تعالى. اهـ بحذف .[1]

فقد بين هذان الإمامان معنى حديث الجارية بما يليق بجلال الله تعالى، ونقلا الإجماع على تأويل كل ما يوهم أنه تعالى في السماء، أو يماثل الحوادث؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ وهو ما يقتضيه العقل. فمن اعتقد خلاف ذلك، فهو ضال مضل هالك.

"النص العشرون" :

قال المحقق إسماعيل حقي في روح البيان في تفسير آية ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه: أي الملائكة الموكلين بتدبير هذا العالم، أو الله تعالى، على تأويل من في السماء أمره وقضاؤه، وهو كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ وحقيقته: ءأمنتم خالق السماء، ومالكها؛ وخص السماء بالذكر؛ ليُعْلِمَ أنَّ الأصنام التي في الأرض ليست بآلهة لا لأنه تعالى في جهة من الجهات؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام.

1 – إكمال الإكمال الجزء الثاني صفحة 241 .

وأراد أنه فوق السماء والأرض فوقية القدرة والسلطنة لا فوقية الجهة. على أنَّه لا يلزم من الإيمان بالفوقية الجهة؛ يعني: لأن المراد بالفوقية علو المكانة والمنزلة لا علو المكان.

وأمَّا رفع الأيدي إلى السماء في الدعاء فَلِكَونِها محل البركات، وقبلة الدعاء، كما أنَّ الكعبة قبلة الصلاة، ويجوز أن تكون الظرفية باعتبار زعم العرب حيث كانوا يزعمون أنه تعالى في السماء، أي: ءأمنتم من تزعمون أنه في السماء وهو متعال عن المكان.اهـ فقد تبين أن الله تعالى منزه عن الجهة والمكان وأن الآية مصروفة عن ظاهرها[1].

"النص الحادي والعشرين":

قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في دفع شبهة التشبيه في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ما نصه:

قد ثبت قطعا أنَّ الآية ليست على ظاهرها؛ لأنَّ لفظة﴿فِي﴾ للظرفية، والحق سبحانه وتعالى غير مظروف، وإذا منع الحس أن ينصرف إلى مثل هذا بقى وصف العظيم بما هو عظيم عند الخلق[2].اهـ

وقال ما نصه: روى مسلم من حديث معاوية بن الحكم قال: كانت لي جارية ترعى غنما لي، فانطلقت ذات يوم، فإذا الذئب قد ذهب بشاة، فصككتها صكة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعظم ذلك عليَّ، فقلت : أفلا أعتقها؟ قال: «ائتني بها» . فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» . قالت: رسول الله. قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: « أعتقها فإنها مؤمنة» .

---

1 - روح البيان 90/10.

2 - دفع شبه التشبيه ص 139.

قلت: قد ثبت عند العلماء أنَّ الله تعالى لا تحويه السماء، ولا الأرض، ولا تضمه الأقطار، وإنما عرف بإشارتها تعظيم الخالق جل جلاله عندها[1]. اهـ

فقد نص على أن المسلمين يجمعون على أن الله منزه عن المكان والجهة، وعلى أن ما ورد موهما ذلك مصروف عن ظاهره، ومحمول على ما يليق بجلال الله تعالى، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو فاسد العقيدة.

"النص الثاني والعشرين":

قال الإمام الكمال ابن أبي شريف عند قول المصنف: "الأصل السابع أنه تعالى ليس مختصا بجهة ما نصه: أي: ليست ذاته المقدسة في جهة من الجهات الست، ولا في مكان من الأمكنة؛ لأنَّ الجهات الست التي هى الفوق والتحت واليمين إلخ... أي: والشمال والأمام والخلف حادثة بإحداث الإنسان، ونحوه مما يمشي على رجلين كالطير، فإنَّ معنى الفوق ما يحاذي رأسه من فوقه، أي: من جهة العلو، وهي جهة السماء، والباقي ظاهر، وهو: أنَّ جهة السفل ما يحاذي رجله من جهة الأرض، واليمين ما يحاذي أقوى يديه غالبا، والشمال مقابلها، والأمام ما يحاذي جهة الصدر التي يبصر منها، ويتحرك إليها، والوراء مقابلها، ومعنى الفوق فيما يمشي على أربع، أو على بطنه، أي: بالنسبة إليهما ما يحاذي ظهره من فوقه.

فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت؛ إذا لم يكن ثَمَّ حيوانٌ ، فلم يكن ثَمَّ رأسٌ ولا رِجْلٌ، ولا ظَهرٌ، ثُمَّ هي -أي الجهات - اعتبارية لا حقيقية لا تتبدل، فإن النملة إذا مشت على سقف كان الفوق بالنسبة إليها جهة الأرض ؛ لأنه المحاذي لظهرها، ولو كان كل حادث مستديرًا كالكرة لم توجد واحدة من هذه الجهات؛ لأنه لا رأس ولا رجل ولا يمين ولا شمال ولا ظهر ولا وجه؛ وقد كان تعالى موجودًا في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات؛ لأن كل

1 - دفع شبه التشبيه ص 186.

شيء موجود سِوَاهُ حادث، كما مَرَّ دليله، فقد كان تعالى لا في جهة؛ لثبوت حدوث الجهة، فهذا طريق الاستدلال.

وقد نبه على طريقٍ ثانٍ بقوله: "ولأنَّ معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو: كذا". أي: معينٌ من الأحياز، وقد بطل اختصاصه بالحيز؛ لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى؛ إذ الحيز مختص بالجوهر والجسم، وقد مر تنزيهه عنهما سبحانه وتعالى، وأمَّا العرض فلا اختصاص له بالحيز إلا بواسطة كونه حالًّا في الجوهر، فهو تابع لاختصاص الجوهر؛ فبطلان الجوهرية والجسمية كاف في بطلانه.

فإن أريد بالجهة معنى غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولا جسمية فليبين، أي: فليبينه مَنْ أراده حتى يُنظَرَ فيه، أيرجع إلى التنزيه عما لا يليق بجلال الباري سبحانه وتعالى، فَيُخطئ من أراده في مجرد التعبير عنه بالجهة؛ لإيهامه ما لا يليق به تعالى، ولعدم وروده في اللغة؟ أو يرجع إلى غيره، أي: غير التنزيه، فيبين فساده لقائله وغيره صونا عن الضلالة؟ والله ولي التوفيق.

«فإن قيل»: فما بال الأيدي ترفع إلى السماء، وهي: جهة العلو.

أجيب بـ: أنَّ السماء قبلة الدعاء تستقبل بالأيدي، كما أنَّ البيت قبلة الصلاة تستقبل بالصدر والوجه، والمعبود بالصلاة والمقصود بالدعاء منزه عن الحلول بالبيت والسماء. أهـ

فقد علمت ما ذكره هذا الإمام أنَّ الله عز وجل لا جهة له، ولا مكان ولا يمر عليه زمان.

فمن اعتقد أنه سبحانه وتعالى يشبه شيئا من الحوادث، كالجلوس في مكان، أو التحيز في جهة، فهو ضال مضل كافر بالله عز وجل. نسأله تعالى السلامة من سوء الاعتقاد. [1]

1 - المسامرة شرح المسايرة للكمال ابن الهمام صفحة 30 .

"النص الثالث والعشرون":

قال العلامة الدسوقي في حاشيته على شرح أم البراهين عند قول المصنف في المستحيلات (أو يكون في جهة، أو يكون له جهة) حاصله: أنه يستحيلُ أن يكون له تعالى جهة بأن يكون له يمين أو شمال، أو فوق أو تحت، أو خلف أو أمام؛ لأن الجهات الست من عوارض الجسم، ففوق من عوارض الرأس، وتحت من عوارض الرجل، ويمين وشمال من عوارض الجنب الأيمن والأيسر، وأمام وخلف من عوارض البطن والظهر، ومن استحال عليه أن يكون جُرْمًا استحال عليه أن يتصف بهذه الأعضاء ولوازمها.اهـ

قال الإمام المحقق القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي في المواقف في المرصد الثاني في تنزيهه تعالى ما نصه: المقصد الأول: أنه تعالى ليس في جهة من الجهات، ولا في مكان من الأمكنة، وخالف فيه المشبهة، وخصصوه بجهة الفوق... إلى أن قال: لنا في إثبات هذا المطلوب وجوه:

الأول: لو كان الرب في مكان أو جهة لزم قدم المكان أو الجهة، وقد بَرْهَنَّا أنْ لا قديم سوى الله تعالى، وعليه الاتفاق من المتخاصمين.

الثاني: المتمكن محتاج إلى مكان بحيث يستحيل وجوده بدونه، والمكان مستغن عن المتمكن؛ لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب ووجوب المكان، وكلاهما باطل.

الثالث: لو كان في مكان، فإمَّا أن يكون في بعض الأحياز، أو في جميعها، وكلاهما باطل.

1- أمَّا الأول، فلتساوي الأحياز في أنفسها؛ لأن المكان عند المتكلمين هو الخلاء المتشابه، وتساوي نسبته أي: نسبةُ ذات الواجبِ إليها، وحينئذٍ فيكون اختصاصه ببعضها دون بعضٍ آخر منها ترجيحًا بلا مرجح؛ إن لم يكن هناك مخصص من خارج، أو يلزم الاحتياج، أي: احتياج الواجب تحيّزهُ الذي لا تنفك ذاته عنه إلى الغير إن كان هناك مخصص

خارجي.

2 - وأمَّا الثاني: وهو أن يكون في جميع الأحياز، فلأنه يلزم تداخل المتحيزين؛ لأن بعض الأحياز مشغولٌ بالأجسام، وأنه، أي: تداخل المتحيزين مطلقًا محالٌ بالضرورة؛ وأيضا فيلزم على التقدير الثاني مخالطته لقاذورات العالم تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا.

الرابع: لو كان متحيزًا لكان جوهرًا؛ لاستحالة كون الواجب تعالى عرضًا، وإذا كان جوهرًا فإمَّا أن لا ينقسم أصلاً، أو ينقسم، وكلاهما باطل.

أ- أمَّا الأول: فلأنه يكون حينئذ جُزءًا لا يتجزأ وهو أحقر الأشياء تعالى الله عن ذلك.

ب- وأمَّا الثاني: فلأنه يكون جسمًا، وكل جسم مركب، وقد مرَّ أنَّ التركيب الخارجي ينافي الوجوب الذاتي، وأيضًا فقد بينا أنَّ كُلَّ جسم محدث ، فيلزم حدوث الواجب[1].اهـ

فترى هذا الإمام الكبير أتى بجملة براهين على أن الله تعالى ليس في جهة من الجهات الست، ولا في مكان من الأمكنة؛ وبها تزدادُ علمًا بضلال وإضلال من زعم أن لله تعالى جهة، وأنَّ نفيَ الجهات الست عن الله تعالى نفيٌ لوجوده عز وجل إلى غير ذلك من خرافاتهم الشنيعة المكفرة.

"النص الخامس والعشرون":

قال الإمام فخر الدين الرازي ما نصه:

(تنبيه):

الظواهر – يعني من الآيات والأحاديث المتشابه – المقتضية للجسمية والجهةُ لا تكون معارضةً للأدلةِ العقليةِ القطعيةِ التي لا تقبل التأويل، وحينئذ:

1- إمَّا أن يفوض علمها إلى الله تعالى على ما هو مذهب السلف ، وقول من أوجب

1 - المواقف لعضد الدين الإيجي 3/34.

الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

2- وإمَّا أن يُشتَغَلُ بتأويلها على التفصيل على ما هو مذهب أكثر المتكلمين، وتلك التأويلات مستقصاة في المطولات.اهـ

فقد علمت مما ذكره أولئك الأئمة المحققون من الأدلة والبراهين النقلية والعقلية:

1- أنَّ الله عز وجل لا جهة له ولا مكان، ولا يمر عليه زمان؛ إذ هو تعالى مخالف للحوادث.

2- وردهم على أصحاب العقائد الزائغة المكفرة المعتقدة أنَّ الله تعالى جسم جلس على العرش، أو حلَّ في السماء إلى غير ذلك من الكفر الصريح. أجارنا الله تعالى من الضلال والإضلال وأهلهما.

فمن اعتقد أنه سبحانه وتعالى يشبه شيئا من الحوادث، كالجلوس في مكانٍ، أو التحيز في جهة؛ فهو ضالٌّ مُضلٌّ كافر بالله عز وجل. نسأله تعالى السلامة من سوء الاعتقاد والتوفيق للعقائد الحقة التي ترضيه عز وجل. [1]

"النص السادس والعشرون":

وقال في كتابه أساس التقديس ردا على معتقدي الجهة: أمَّا ما تمسكوا به من الآيات المشتملة على ذكر الفوقية فجوابه: أنَّ لفظ الفوق مستعمل في الرتبة والقدرة قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [2] ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾، والمراد بالفوقية فيما ذكر: الفوقية بالقهر والقدرة لوجوه:

1 - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين صفحة 114.

2 - سورة يوسف ، الآية 76.

الأول: أنه قال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ والفوقية المقرونة بالقهر هي: الفوقية بالقدرة والمكانة لا بمعنى الجهة.

الثاني: أنه تعالى وصف نفسه بأنه مع عبيده بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ (1) ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (2) ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ (3) ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ (4)

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ (5)

فإذا جاز المعية في هذه الآيات على المعية بمعنى العلم والحفظ والحراسة، فلِمَ لا يجوز حمل الفوقية في الآيات التي ذكرتم على الفوقية بالقهر والقدرة والسلطنة... وأطال في ذلك. (6)

ثم قال ما نصه:

وأمَّا ما تمسكوا به من الآيات المشتملة على لفظ العروج، كقوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ (7) وقوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ (8) فجوابه:

---

1 - سورة النحل، الآية 128.

2 - سورة البقرة، الآية 152.

3 - سورة ق، الآية :16.

4 - سورة البقرة ، الآية186.

5 - سورة المجادلة ، الآية7 .

6 - أساس التقديس ص193.

7 - سورة السجدة ، الآية 5.

8 - سورة المعارج ، الآية 4.

أن المعارج جمع مَعْرَج، وهو: المصعد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ (1) وليس في هذه الآيات بيان أن تلك المعارج معارج لأي شيء، فسقطت حجتهم في هذا الباب، بل يجوز أن تكون تلك المعارج معارج لنعم الله تعالى، أو معارج الملائكة، أو معارج لأهل الثواب.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ فنقول: ليس المراد من حرف «إلى» في قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ المكان، بل المراد انتهاء الأمور إلى مراده، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(2)

والمراد: انتهاء أهل الثواب إلى منازل العز والكرامة، كقول إبراهيم صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ (3) ويكون هذا إشارة إلى أنَّ دار الثواب أعلى الأمكنة، وأرفعها بالنسبة إلى أكثر المخلوقات. اهـ (4)

ثم قال: وأمَّا الذي تمسكوا به، وهو قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ فجوابه:
أنه لا يمكن إجراء هذه الآية على ظاهرها ويدل عليه وجهان:

الأول: أنه قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ وهذا يقتضي أن يكون المراد من كونه في السماء، ومن كونه في الأرض معنى واحدًا، لكن كونه في الأرض ليس بمعنى الاستقرار، فكذلك كونه في السماء يجب أن لا يكون بمعنى الاستقرار.

---

1 - سورة الزخرف ، الآية : 33.

2 - سورة هود، الآية : 123.

3 - سورة الصافات، الآية : 99.

4 - أساس التقديس ص 197.

سلمنا أنه يمكن إجراء هذه الآية على ظاهرها لكنا لا نقول بموجبه، فلم يجوز أن يكون المراد من ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ الملائكة الذين هم في السماء؛ لأنه ليس في هذا الكلام ما يدل على أن الذي في السماء هو الإله والملائكة.

ولا شك أنَّ الملائكة أعداء الكفار والفساق، سلمنا أنَّ المراد هو: الله، لكن لم لا يجوز أن يكون المراد: أم أمنتم من في السماء ملكه، وخص السماء بالذكر؛ لأنها أعظم من الأرض تفخيما للشأن. اهـ [1]

ثم قال رضي الله تعالى عنه ردًا على الزاعمين أنَّ الله تعالى في جهة العلو تمسكًا بظاهر بعض الآيات ما نصه:

وأمَّا الذي تمسكوا به من الآيات المشتملة على الرفع، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، فالجواب:

أنَّ الله تعالى لما رفعه إلى موضع الكرامة في مكان آخر صح على سبيل المجاز أن يقال: إنَّ الله تعالى رفعه إليه، كما أنَّ الملك إنْ عَظَّم إنسانًا حَسُنَ أن يقال: إنه رفعه من تلك الدرجة إلى درجة عالية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠) أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (١١)﴾ [2] .

وأمَّا الذي تمسكوا به من الآيات المشتملة على لفظ العندية فلا يجوز أن يكون المراد بالعندية الحيز، بل المراد بها الشرف، والدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن رب العزة "أنا عند المنكسرة قلوبهم لأجلي" [3]

---

1 - أساس التقديس ص199.

2 - سورة الواقعة ، الآية : 10،11.

3 - هو من الإسرائيليات، أخرجه ابن أبي الدنيا 56/1/ح61 في الهم والحزن عن عبد الله بن شوذب قال: قال داود النبي صلى الله عليه وسلم : أي رب أين ألقاك؟ قال: "تلقاني عند المنكسرة قلوبهم". ومثله عند أبي نعيم في الحلية

وقوله:« أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»[1]، بل هذا أقوى، وليس المراد بهذه العندية الجهة. [2]

"النص السابع والعشرون":

وقال رحمه الله تعالى ردًا على الفئة الزائغة المعتقدة أنَّ لله تعالى جهةً مستدلين على دعواهم الباطلة بأحاديث آحاد ما نصه:

أمَّا التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز، يدل عليه وجوه:

الأول: أنَّ أخبار الآحاد مظنونة، فلم يجز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته.

وإنَّما قلنا: إنها مظنونة؛ لأنَّا أجمعنا على أنَّ الرواة ليسوا معصومين، وإذ لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزًا، والكذب عليهم جائزًا؛ فحينئذ لا يكون صدقهم معلومًا بل مظنونا، فثبت أنَّ خبر الواحد مظنون، فوجب أن لا يجوز التمسك به في العقائد؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[3]

ولقوله تعالى في صفة الكفار: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[4] ولقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾[5] فَتُرِكَ العملُ بهذه العمومات في فروع الشريعة؛ لأنه يكتفي فيها بالدليل الظني، ووجب أن يبقى العمل بتلك العمومات في العقائد

31/4 عن وهب بن منبه قال : قال داود عليه السلام فذكره ... قال ملا على القاريء في الأسرار المرفوعة ص 118: ولا أصل له في المرفوع

1 - متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه 121/9/ح7405 ، ومسلم في صحيحه 2061/4/ح2675 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

2 - أساس التقديس ص200.

3 - سورة يونس، الآية:36.

4 - سورة يونس، الآية:66.

5 - سورة البقرة، الآية :169.

فقط.

والعجب من الحشوية أنهم يقولون الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز؛ لأن تعيين ذلك التأويل مظنون، والقول بالظن في القرآن لا يجوز، ثم إنَّهم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد، مع أنها في غاية البعد من القطع واليقين، وإذا لم يجوزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطريق المظنون؛ فلأن يمتنعوا عن الكلام في ذات الحق تعالى وفي صفاته بمجرد الروايات الضعيفة أولى. اهـ وأطال رحمه الله تعالى في بسط ذلك. (1)

"النص الثامن والعشرون":

وقال رحمه الله تعالى ردًا على المجسمة ما نصه:

قال المجسم: إنَّا وإنْ قلنا: إنه تعالى جسم مختص بالحيز والجهة إلا أنَّا نعتقد أنه بخلاف سائر الأجسام في ذاته وحقيقته، وذلك يمنع من القول بالتشبيه، فإنَّ إثبات المساواة في الأمور لا يوجب إثبات التشبيه.

ثم قال ردًا لدعواهم المذكورة ما نصه: اعلم أنَّ حاصل رد هذا الكلام من جانبنا: أنَّا قد دللنا في القسم الأول من هذا الكتاب على أنَّ الأجسام متماثلة في تمام الماهية، فلو كان الباري تعالى جسما للزم أن يكون مِثلاً لهذه الأجسام في تمام الماهية، وحينئذ يكون القول بالتشبيه لازمًا.اهـ(2)

وحاصل المعنى: أَنْ من قال: إن الله تعالى جسم له جهة وحيز كفر، وحبط جميع عمله؛ لأنه قد شبه الله تعالى بخلقه، ودعواه أنه تعالى جسم لا كالأجسام فلا يلزم التشبيه المذكور؛ باطلةٌ بالعقلِ والنقلِ.

---

1 - أساس التقديس 205.

2 - أساس التقديس 234.

"النص التاسع والعشرون":

وقال رضي الله تعالى عنه ردًّا على من زعم أن الله تعالى له حيز، ويحل في عرش أو سماء ما ملخصه: يدل على أنه تعالى ليس بمتحيز عدةُ براهين:

الأول: أنه تعالى لو كان متحيزًا لكان مماثلا لسائر المتحيزات في تمام الماهية، وهذا ممتنع، فكونه متحيزًا ممتنع؛ لأنه لو كان متحيزًا لكان مساويًا لسائر المتحيزات في كونه متحيزًا... وأطال رحمه الله في شرح ذلك المقام، ثم قال:

إنه لو كان جسمًا لكان مؤتلف الأجزاء، وتلك الأجزاء تكون متماثلة بأعيانها، وهي أيضًا مماثلة لأجزاء سائر الأجسام، وعلى هذا التقدير، كما صح الاجتماع والافتراق على سائر الأجسام، وجب أن يصح على تلك الأجزاء، وعلى هذا التقدير لا بد له من مركب ومؤلف، وذلك على إله العالم " محال ".

الثاني: في بيان أنه يمتنع أن يكون متحيزًا هو: أنه لو كان متحيزًا لكان متناهيًا، وكل متناهٍ ممكن، وكل ممكن محدث، فلو كان متحيزًا لكان مُحدثًا وهذا محال، فذاك محال.

ثم قال: الثالث: لو كان إله العالم متحيزًا لكان محتاجًا إلى الغير، وهذا محال، فكونه متحيزًا محال.[1] وأطال في ذلك.

فقد ذكر رحمه الله تعالى البراهين الناطقة بأنه تعالى ليس له مكان ولا جهة، ومنه تعلم أن من اعتقد خلاف ذلك، فهو ضال مضل خارق للإجماع مارق من الدين. نسأل الله التوفيق والسداد.

1 – أساس التقديس ص41.

"النص الثلاثون":

قال العلامة ابن جماعة في كتابه "إيضاح الدليل"، بعد ذكر آيتي : ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ ما ملخصه:

اعلم أنَّ لفظة فوق تستعمل بمعنى الحيز العالي، وبمعنى القدرة، وبمعنى الرتبة العلِيّة:

1- فمن فوقية القدرة ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ فإنَّ ذكر القهر يدل على ذلك.

2- ومن فوقية الرتبة ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ لم يقل أحد إنَّ المراد فوقية المكان، بل فوقية الرتبة.

وإذا بطل بما قدمناه، وما سنذكره إثبات الجهة في حق الله تعالى تعين أنَّ المراد فوقية القهر والقدرة والرتبة؛ لأن فوقية المكان من حيث هي لا تقتضي فضيلة، فكم من غلام أو عبد كائن فوق مسكن سيده ومقرّه، ولا يقال: الغلام فوق السلطان أو السيد على وجه المدح، بل الفوقية الممدوحة فوقية القهر، والغلبة والرتبة؛ ولذا قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾؛ لأن الخوف إنما يكون ممن هو أعلى من الخائف رتبة ومنزلة وأقدر عليه، فمعناه يخافون ربهم القادر عليهم القاهر لهم، وحقيقته يخافون عذاب ربهم؛ لأن الخوف في الحقيقة من عذاب الله وبطشه وانتقامه، وإذا ثبت ذلك فلا جهة له تعالى. ...ثم قال بعد ذكر آيات: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ (1) الكلام على وصفه بذلك على ما ذكرناه في الفوقية، وهو:

أنَّ المراد علو السلطنة والرتبة والقهر لا علو الجهة، وكما صح التجوز في المعية في قوله :

1 - سورة سبأ، الآية :23.

﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ صح التجوز في العلو والفوقية بأن يراد علو الرتبة والسلطنة.

وقال بعد ذكر آيات : ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾و﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ و ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ :

إذا ثبت استحالة الجهة في حقه تعالى، وجب تأويل هذه الآيات بأن المراد يصعد ويعرج إلى محل أمره وإرادته، وليس المراد بالمعارج المراقي من سفل إلى علوّ، بل المراد الرتب والمنازل عند الله تعالى، ومنه قوله :﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾.

وقال بعد ذكر آيات العندية نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾ [1] ﴿فَغَفَرۡنَا لَهُۥ ذَٰلِكَۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلۡفَىٰ وَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ٢٥﴾ [2] :

كل ذلك ليس المراد به عندية الجهة، بل عندية الشرف والكرامة والإعانة لا عندية الحيز والمكان، فإنَّ كون الإنسان عند الرب باعتبار كونه تعالى في جهة ومكان محال بالإجماع [3]. اهـ

"النص الحادي والثلاثون":

قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ ما نصه: ومعنى فوق عباده فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم، أي: هم تحت تسخيره لا فوقية مكان، كما تقول السلطان فوق رعيته، أي: بالمنزلة والرفعة، وفي القهر معنى زائد، وهو منع غيره من بلوغ

---

1 - سورة الأعراف ، الآية :206.

2 - سورة ص، الآية:25.

3 - إيضاح الدليل ص112.

المراد[1] .اهـ

"النص الثاني والثلاثون":

قال حجة الإسلام الغزالي في كتابه إحياء العلوم في مبحث الركن الأول من أركان الإيمان ما نصه:

الأصل السابع: العلمُ بأنَّ الله تعالى منزه الذات عن الاختصاص بالجهات، فإنَّ الجهة إمَّا فوق وإمَّا أسفل، وإمَّا يمين وإمَّا شمال، أو قدام أو خلف، وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان؛ إذ خلق له طرفين:

1- أحدهما يعتمد على الأرض، ويسمى رجلا.

2- والآخر يقابله ويسمى رأسا.

فحدث اسم الفوق؛ لما يلي جهة الرأس، واسم السفل؛ لما يلي الرجل حتى إن النملة التي تدب منكسة تحت السقف تنقلب جهة الفوق في حقها تحتًا ، وإن كان في حقنا فوقًا، وخلق للإنسان اليدين، وإحداهما أقوى من الأخرى في الغالب، فحدث اسم اليمين للأقوى، واسم الشمال لما يقابله، وتسمى الجهة التي تلي اليمين يمينًا والأخرى شمالًا، وخلق له جانبين يبصر من أحدهما ويتحرك إليه، فحدث اسم القُدَّام للجهةِ التي يتقدم إليها بالحركة، واسم الخلف لما يقابلها، فالجهات حادثة بحدوث الإنسان، ولو لم يخلق الإنسان بهذه الخِلقة، بل خلق مستديرا كالكرة لم يكن لهذه الجهات وجود ألبتة، فكيف كان في الأزل مختصًا بجهة والجهة حادثة؟ أو كيف صار مختصا بجهة بعد أن لم تكن له؟ بـ:

1- أن خلق العالم فوقه، ويتعالى عن أن يكون له فوق؛ إذ تعالى عن أن يكون له رأس، والفوق عبارة عما يكون جهة الرأس.

---

1 - تفسير القرطبي 6/399

2- أو خلق العالم تحته، فتعالى أن يكون له تحت؛ إذ تعالى عن أن يكون له رجلٌ، والتحت عبارة عما يلي جهة الرجل، وكل ذلك مما يستحيل في العقل؛ ولأنَّ المعقول من كونه مختصًا بجهة أنه مختص بحيزٍ اختصاصَ الجواهر، أو مختص بالجواهر اختصاصَ العرش، وقد ظهر استحالة كونه جوهرًا أو عرضًا؛ فاستحال كونه مختصًا بالجهة.

وإن أريد بالجهة غير هذين المعنيين كان غلطًا في الاسم مع المساعدة على المعنى؛ ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذيا، وكل محاذٍ لجسم فإمَّا أن يكون مثله، أو أصغر منه، أو أكبر، وكل ذلك تقدير محوج بالضرورة إلى مقدِّر، ويتعالى عنه الخالق الواحد المدبر.

فأمَّا رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فهو لأنها قبلة الدعاء، وفيه أيضا إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء تنبيهًا بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء، فإنه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء.[1] اهـ

والنصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أنَّ السلف والخلف يجمعون على أن الله تعالى منزه عن المكان لما ذكر من الأدلة.

وقد تقدم قول الإمام علي رضي الله عنه: كان الله تعالى ولا مكان وهو اليوم على ما كان. وقول الشافعي رضي الله عنه: إن الباري لا مكان له كان ولا مكان فخلق المكان، وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته، والتبديل في صفاته؛ ولأنَّ ما له مكان وله تحت يكون متناهي الذات محدودًا، والمحدود مخلوقٌ، تعالى الله عن ذلك.

وقد تقدم تمامه أول الكتاب، وتقدم أنَّ جمهور السلف والخلف على أنَّ معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي، وبه قال أبو حنيفة، ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني.

1 - إحياء علوم الدين 107/1.

وقد اتفق سائر الفرق على تأويل نحو قوله تعالى﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ و﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ، ومنه تعلم بطلان ما نسبه الذهبي في كتابه العلو للقرطبي من قوله: كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى.[1]

فإن هذا مناف لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

وبعيد كل البعد أن يصدر من القرطبي مثل هذا، ولا سيما وقد نقل عنه الذهبي أن أكثر المتقدمين والمتأخرين يقولون: إذا وجب تنزيه الباري عن الجهة والحيز، فمن لوازم ذلك أنه ليس له جهة فوق؛ لأنه متى اختص بجهة ؛ لزم أن يكون في مكان وحيز، ويلزم من ذلك الحركة والسكون والتغير والحدوث.

وأما دعوى الذهبي أن من نفى الجهة عن الله تعالى ؛ فقد أعرض عن مقتضى الكتاب والسنة وأقوال السلف والخلف، على أنه تعالى منزه عن صفات الخلائق لعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ودعواه أن ما دون العرش يقال فيه حيز وجهة دون ما فوقه لا يخفى بطلانها، فإنَّ العرش جسم له جهات ست، فمن كان فوقه فوقية حسية لابد أن يكون في جهة من جهاته ولا ينكر ذلك إلا مكابر، ويبعد كل البعد أن يقول أحد من أئمة السلف بثبوت الجهة وغيرها من صفات الحوادث لله تعالى، ومنه يتبين بطلان ما زعمه ابن القيم من أنَّ الفوقية في الآيات والأحاديث محمولة على حقيقتها دون مجازها؛ لما علمت من اتفاق سلف

1 - العلو للذهبي ص 267. ولا بد أن نشير إلى أن الذهبي يذهب إلى تفويض المعنى، ولا يوافق ابن تيمية في إثبات المعني، وكلامه هذ موجود في كتابه سير أعلام النبلاء (18/473): فَحَقٌّ عَلَى ذِي الدِّيْن أَنْ يَعتقد تَنَزُّه البَارِي عَنْ صِفَات المُحْدَثِيْنَ، وَلاَ يَخوضَ فِي تَأْوِيل المشكلاَت، وَيَكِلَ معنَاهَا إِلَى الرَّب.

الأئمة وخلفها على أنَّ الله تعالى منزه عن المكان والجهة؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ ولو كان له مكان أو جهة لكان مماثلا للحوادث تعالى الله عما يقول الظالمون المشبهون علوًا كبيرًا .

وأمَّا ما احتج به مثبتو الجهة والمكان لله تعالى ؛ فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّ القطعي منه مصروف عن ظاهره بالإجماع جمعًا بينه وبين آية التنزيه : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ وغير القطعي لا يصح التعلق به؛ إما لأنه خبرُ آحاد لا يحتج به في الثبوت، وقد قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾ وقد تقدم تفصيله؛ وإمَّا لأنه ضعيف أو موضوع.

قال الإمام الرازي: إنَّ الله تعالى أثنى على الصحابة رضي الله عنهم في القرآن على سبيل العموم، وذلك يفيد ظن الصدق؛ فلهذا قبلنا روايتهم في فروع الشريعة، أمَّا الكلام في ذات الله تعالى وصفاته، فكيف يمكن بناؤه على الرواية الضعيفة، وقد اشتهر أنَّ جماعة من الملاحدة، وضعوا أخبارًا مُنْكَرةً، واحتالوا في ترويجها على المحدثين، وأي منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية ويُبطِلُ الربوبية ؛ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار، يعني التي تفيد بظاهرها وصف الله تعالى بما لا يليق به بأنها موضوعة، وقد أطال في ذلك، فجزاه الله عن الدين وأهله أحسن الجزاء.

ومن أدلتهم الضعيفة ما روي عن جبير بن مطعم في حديث الأعرابي الذي جاء يستسقي فقال له رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «وَيْحَكَ تَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ – وَأَشَارَ وَهْبٌ بِيَدِهِ – مِثْلُ الْقُبَّةِ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ»[1]

1 – أبو داود في سننه 232/4/ح4726، وابن أبي حاتم في تفسيره 61/1/ح223، وأبو عوانة في مستخرجه 120/2/ح2517، والبزار في مسنده 354/3، والبيهقي في الأسماء والصفات 317/2/ح883. وضعفه

فإن هذه الرواية تفرد بها محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عقبة، وهما ضعيفان وقد روى الحديث أبو داود في السنن عن أحمد بن سعيد الرباطي، وفيه: إنَّ عرشه على سمواته، وإنه لهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة. قال أبو داود: وحديث أحمد بن سعيد هو الصحيح، فالتشبيه بالقبة إنما وقع للعرش خاصة.

وكذلك وقع في رواية يحيى بن معين: أتدري ما الله؟ إن عرشه على سمواته وأرضه هكذا، وقال بأصابعه: مثل القبة.

ومما تقدم تعلم فساد استدلال ابن القيم على دعواه أن الله تعالى فوق عرشه بذاته بعدة أحاديث من المتشابه بما نسبه إلى محمد بن إسحاق من قوله : من لم يؤمن بأن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ؛ وجب أن يستتاب وإلا ضربت عنقه.

فإنَّ تلك الأحاديث أحاديث آحاد لا يصح التمسك بها في العقائد، وعلى فرض ثبوتها، فهى مصروفة عن ظاهرها بإجماع أئمة الدين جمعا بينها وبين الأدلة القطعية القاضية بتنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث، ومن باب أولى ما نسبه إلى ابن إسحاق وكذا ما نسبه إلى الأئمة الأربعة، وغيرهم من أكابر علماء الإسلام، فإنَّه مجمل لا يدل على دعواه، بل يلزم حمله على ما يتفق مع الأدلة العقلية والنقلية القاضية بتنزيه الله تعالى عن المكان والجهة. (1)

وأما ما نسبه إلى الخلف من أنهم يؤولون الفوقية والاستواء بالتفاضل بين الله تعالى وبين العرش بمعنى أن الله أفضل من العرش وغيره ؛ فهو فرية بلا مرية بعيدة عن مقاصدهم، وهم إنما يقولون: المراد بالفوقية والاستواء القهر والغلبة على ما تقدم بيانه وبرهانه.

البيهقي وابن كثير والذهبي، وقال الذهبي: حديث غريب جدًا، وأعلوه بمحمد بن إسحاق، والاختلاف على إسناده.انظر: العلو للذهبي ص44 ، تفسير ابن كثير 681/1، الأسماء والصفات للبيهقي 317/2.

1 - أساس التقديس ص207.

مبحث المجيء والذهاب والقرب

اعلم أن السلف والخلف مجمعون على تأويل ما ورد من ذلك في حق الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾؛ ولأنَّ المجيء والذهاب من صفات الحوادث، فإنَّ كل ما يصح عليه الانتقال والمجيء من مكان إلى مكان يكون محدودًا متناهيًا، وكل محدودٍ متناهٍ محدثٌ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، وهاك بعض النصوص في ذلك.

"النص الأول": قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾(1) ما نصه:

اعْلَمْ أَنَّهُ ثَبَتَ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَنَّ الْحَرَكَةَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جِسْمًا، وَالْجِسْمُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَزَلِيًّا؛ فَلاَ بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمُضَافُ مَا هُوَ؟ فِيهِ وُجُوهٌ:

أَحَدُهَا: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ بِالْمُحَاسَبَةِ وَالْمُجَازَاةِ.

وَثَانِيهَا: وَجَاءَ قَهْرُ رَبِّكَ، كَمَا يُقَالُ: جَاءَتْنَا بَنُو أُمَيَّةَ، أَيْ: قَهْرُهُمْ.

وَثَالِثُهَا: وَجَاءَ جَلاَئِلُ آيَاتِ رَبِّكَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ تَظْهَرُ الْعَظَائِمُ وَجَلاَئِلُ الْآيَاتِ، فَجُعِلَ مَجِيئُهَا مَجِيئًا لَهُ ؛ تَفْخِيمًا لِشَأْنِ تِلْكَ الْآيَاتِ.

وَرَابِعُهَا: وَجَاءَ ظُهُورُ رَبِّكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَصِيرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ضَرُورِيَّةً، فَصَارَ ذَلِكَ كَظُهُورِهِ وَتَجَلِّيهِ لِلْخَلْقِ، فَقِيلَ: وَجَاءَ رَبُّكَ، أَيْ: زَالَتِ الشُّبْهَةُ وَارْتَفَعَتِ الشُّكُوكُ.

خَامِسُهَا: أَنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ لِظُهُورِ آيَاتِ اللَّهِ وَتَبْيِينِ آثَارِ قَهْرِهِ وَسُلْطَانِهِ، مُثِّلَتْ حَالُهُ فِي ذَلِكَ بِحَالِ الْمَلِكِ إِذَا حَضَرَ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ بِمُجَرَّدِ حُضُورِهِ مِنْ آثَارِ الْهَيْبَةِ وَالسِّيَاسَةِ مَا لَا يَظْهَرُ

1 – سورة الفجر، الآية :22.

بِحُضُورِ عَسَاكِرِهِ كُلِّهَا[1]. اهـ

"النص الثاني":

قال الإمام العلامة المحقق إسماعيل حقي في تفسير روح البيان في الكلام على قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾[2]

ما نصه: أي إلا إتيان الله، أي: عذابه على حذف المضاف؛ لأن الله تعالى منزه عن المجيء والذهاب المستلزمين للحركة والسكون؛ لأنَّ كل ذلك محدث، فيكون كل ما يصح عليه المجيء والذهاب محدثًا مخلوقًا، والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك.

وسئل علي رضي الله تعالى عنه: أين كان تعالى قبل خلق السموات والأرض؟ قال: أين ؟ سؤال عن المكان، وكان الله تعالى ولا مكان، وهو اليوم على ما كان.

ومذهب المتقدمين في هذه الآية، وفيما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكل علمها إلى الله تعالى؛ لأنه لا يأمن في تعيين مراد الله تعالى من الخطأ فالأولى السكوت، ومذهب جمهور المتكلمين أنه لا بد من التأويل على سبيل التفصيل[3]. اهـ

فقد بين هذا الإمام مذهب السلف الصالح في هذه الآية، وأمثالها من الآيات المتشابهات بأنهم يفوضون معرفة معناها إلى الله تعالى، وأنَّ الخلف يؤولون، فيصرفون اللفظ عن ظاهره مع بيان المعنى المراد تفصيليًّا؛ لأنَّ الله تعالى مخالف للحوادث، فلا يتصف بشيء من صفاتها كالتحول والانتقال والنزول والصعود والجلوس والحلول في شيء منها، فمن اعتقد أن الله عز وجل يتصف بشيء من ذلك ؛ فهو كافر بإجماع السلف والخلف. نسأل الله تعالى حسن

1 - مفاتيح الغيب 159/31.

2 - سورة البقرة ، الآية 210.

3 - روح البيان 325/1.

العقيدة والبعد عن اعتقاد أهل الضلال.

"النص الثالث":

وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ ما ملخصه: أي: ظهرت آيات قدرته وآثار قهره.

وقال الإمام أحمد: جاء أمره وقضاؤه. فهو على حذف المضاف للتهويل وفي التأويلات النجمية تجلي في المظهر الجلالي القهري[1]. اهـ

"النص الرابع":

قال الإمام الكبير أبو جعفر الطبري في تفسيره جامع البيان في الكلام على قوله تعالى ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ ...الآية ما نصه: اخْتُلِفَ فِي صِفَةِ إِتْيَانِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِي ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا صِفَةَ لِذَلِكَ غَيْرُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ وَالنُّزُولِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ تَكَلُّفُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِخَبَرٍ مِنَ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ، أَوْ مِنْ رَسُولٍ مُرْسَلٍ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ لِأَحَدٍ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِخْرَاجِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَا... إلى أن قال: وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ يَعْنِي بِهِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ، كَمَا يُقَالُ: قَدْ خَشِينَا أَنْ يَأْتِيَنَا بَنُو أُمَيَّةَ، يُرَادُ بِهِ حُكْمُهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ثَوَابُهُ وَحِسَابُهُ وَعَذَابُهُ، كَمَا قَالَ

---

1 - روح البيان 430/10.

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: 33]، وَكَمَا يُقَالُ: قَطَعَ الْوَالِي اللِّصَّ أَوْ ضَرَبَهُ، وَإِنَّمَا قَطَعَهُ أَعْوَانُهُ[1].

"النص الخامس":

قال الإمام محيي السنة البغوي في تفسيره معالم التنزيل في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ ما نصه:

الْأَوْلَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَلَهَا أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسمه منزّه عن سمات الحوادث، وعَلَى ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ.

قَالَ الْكَلْبِيُّ: هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ، وَكَانَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَقُولُونَ فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلاَ كَيْفٍ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ، وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يفسره إلا اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ[2].اهـ

"النص السادس":

قال العلامة البيضاوي في تفسير سورة الفجر ما نصه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: ظهرت آيات قدرته وآثار قهره، ومثل ذلك بما يظهر عند حضور السلطان من آثار هيبته وسياسته[3].اهـ

قال الشهاب في حاشيته عليه: قوله: ومثل ذلك بصيغة المجهول من التمثيل والإشارة؛

1 - جامع البيان للإمام الطبري 609/3.

2 - تفسير البغوي 269/1.

3 - تفسير البيضاوي ص 489.

لظهور آثار القدرة والقهر، يعني أنه تعالى لا يوصف بالنزول والمجيء ونحوه مما توصف به الأجسام، فهذه استعارة تمثيلية لما ذكره [1]. اهـ

فقد علمت من نصوص أولئك الأئمة المحققين أنَّ الله تبارك وتعالى يستحيل عليه أن يتصف بشيء من صفات الحوادث، كالتحول والانتقال والحركة والسكون، فمن اعتقد أنه تعالى يتصف بشيء من ذلك، فهو فاسد العقيدة كافر.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لحسن الاعتقاد الصحيح المطابق لما كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف الصالح رضي الله عنهم ورحمنا معهم.

"النص السابع":

قال الإمام الكبير أبو حيان في الجزء الثاني في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ ما نصه:

الإتيان حقيقة في الانتقال من حيز إلى حيز، وذلك مستحيل بالنسبة إلى الله تعالى، فروى أبو صالح عن ابن عباس: أنَّ هذا من المكتوم الذي لا يفسر. ولم يزل السلف بهذا وأمثاله يؤمنون، ويكلون فهم معناه إلى علم المتكلم به وهو الله تعالى.

وَالْمُتَأَخِّرُونَ تَأَوَّلُوا الْإِتْيَانَ وَإِسْنَادَهُ عَلَى وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ إِتْيَانٌ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ.

الثَّانِي: أَنَّهُ عبر به عن الْمُجَازَاتِ لَهُمْ، وَالِانْتِقَامِ، كَمَا قَالَ: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ

1 - حاشية الشهاب على البيضاوي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي 359/8.

ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[1]، ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ﴾[2] .

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلَّقُ الْإِتْيَانِ مَحْذُوفًا، أَيْ: أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِمَا وَعَدَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ. قَالَهُ الزَّجَّاجُ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، التَّقْدِيرُ: أَمْرُ اللَّهِ، بِمَعْنَى: مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ بِهِمْ، لَا الْأَمْرُ الَّذِي مُقَابِلُهُ النَّهْيُ، وَيُبَيِّنُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ: وَقُضِيَ الْأَمْرُ.

الْخَامِسُ: قُدْرَتُهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى عَنْ أَحْمَدَ.

السَّادِسُ: أَنَّ فِي ظُلَلٍ، بِمَعْنَى بِظُلَلٍ، فَيَكُونُ: فِي، بِمَعْنَى: الْبَاءِ، كما قال:

"خَبِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى" أَيْ: بِطَعْنٍ، لِأَنَّ خَبِيرًا لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِالْبَاءِ، كَمَا قَالَ: خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ. قَالَ الزَّجَّاجُ وَغَيْرُهُ.

وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَمْرُ اللَّهِ، إِذْ قَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: وْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ، وَتَكُونُ عِبَارَةً عَنْ بَأْسِهِ وَعَذَابِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ مَجِيءَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ.

وَقِيلَ: الْمَحْذُوفُ: آيَاتُ اللَّهِ، فَجَعَلَ مَجِيءَ آيَاتِهِ مَجِيئًا لَهُ عَلَى التَّفْخِيمِ لِشَأْنِهَا. قاله في المنتخب... وَقِيلَ: الْخِطَابُ مَعَ الْيَهُودِ، وَهُمْ مُشَبِّهَةٌ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مع اليهود قوله: سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ، فَالْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، إِذِ الْمَعْنَى: أَنَّ قَوْمًا يَنْتَظِرُونَ إِتْيَانَ اللَّهِ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ وَلَا مُبْطِلُونَ...وَيَسْتَحِيلُ عَلَى الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ أَنْ تَحُلَّ فِي ظُلَّةٍ.

وَقِيلَ: الْمَقْصُودُ تَصْوِيرُ عَظَمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَحُصُولِهَا وَشِدَّتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ أَشَدُّ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَأَهْوَلُ، مِنْ وَقْتِ جَمْعِهِمْ وَحُضُورِ أَمْهَرِ الْحُكَّامِ وَأَكْثَرِهِمْ هَيْبَةً لِفَصْلِ الْخُصُومَةِ،

1 – سورة النحل، الآية:26.

2 – سورة الحشر، الآية:2.

فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ، وَإِذَا فُسِّرَ بِأَنَّ عَذَابَ اللَّهِ يَأْتِيهم فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، فَكَانَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ، أَوْ يَأْتِيَهُمُ الشَّرُّ مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1] ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهُوَ عَلَامَةٌ لِأَشَدِّ الْأَهْوَالِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾[2] ؛ وَلِأَنَّ الْغَمَامَ يُنْزِلُ قَطَرَاتٍ غَيْرَ مَحْدُودَةٍ، فَكَذَلِكَ الْعَذَابُ غَيْرُ مَحْصُورٍ[3].اهـ

فقد نص هذا الإمام على أن الله عز وجل منزه عن الانتقال؛ لأنه من صفات الحوادث، وأنَّ ما ورد في الكتاب والسنة مما يوهم ذلك محمول على معنى يليق بجلال الله تعالى، فمن اعتقد أنه تعالى يتصف بشيء من صفات الحوادث ؛ فهو ضال مارق من الدين.

"النص الثامن":

وقال أيضا في تفسير سورة الفجر ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ قال القاضي منذر بن سعيد: مَعْنَاهُ ظُهُورُهُ لِلْخَلْقِ هُنَالِكَ، وَلَيْسَ بِمَجِيءِ نُقْلَةٍ[4]، وَكَذَلِكَ مَجِيءُ الطَّامَّةِ وَالصَّاخَّةِ.

وَقِيلَ: وَجَاءَ قُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هُوَ تَمْثِيلٌ لِظُهُورِ آيَاتِ اقْتِدَارِهِ وَتَبْيِينِ آثَارِ قُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ مُثِّلَتْ حَالُهُ فِي ذَلِكَ بِحَالِ الْمَلِكِ إِذَا حَضَرَ بِنَفْسِهِ ظَهَرَ بِحُضُورِهِ مِنْ آثَارِ الْهَيْبَةِ وَالسِّيَاسَةِ مَا لَا يَظْهَرُ بِحُضُورِ عَسَاكِرِهِ كُلِّهَا وَوُزَرَائِهِ وَخَوَاصِّهِ، انْتَهَى. وَالْمَلَكُ اسْمُ جِنْسٍ يَشْمَلُ الْمَلَائِكَةَ[5].اهـ

1 – سورة الأحقاف ، الآية :24.

2 – سورة الفرقان ، الآية :25.

3 – البحر المحيط لأبي حيان 2/343.

4 – النُّقْلَةِ: التحرك من مكان إلى مكان.

5 – البحر المحيط لأبي حيان 2/343.

"النص التاسع":

قال الإمام الحافظ المحدث أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ ما نصه:

قد يحتمل أن يكون معنى الإتيان راجعًا إلى الجزاء، فسمى الجزاء إتيانا كما سمى التخويف والتعذيب في قصة نمروذ إتيانا فقال ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ ، ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ وقال في قصة بني النضير﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ وقال ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [1] وَإِنَّمَا احْتَمَلَ الْإِتْيَانُ هَذِهِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِتْيَانِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ هُوَ: الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ، فَمَعْنَى الْآيَةِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلاً مِنَ الْأَفْعَالِ مَعَ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ يَقْصِدُ إِلَى مُجَازَاتِهِمْ وَيَقْضِي فِي أَمْرِهِمْ مَا هُوَ قَاضٍ؛ وَكَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحْدَثَ فِعْلاً سَمَّاهُ نُزُولًا وَاسْتِوَاءً كَذَلِكَ يُحْدِثُ فِعْلاً يُسَمِّيهِ إِتْيَانًا، وَأَفْعَالُهُ بِلاَ آلَةٍ وَلَا عِلَّةٍ، سُبْحَانَهُ!.

وقال ابن عباس في رواية أبي صالح: هذا من المكتوم الذي لايفسر. وَقَدْ سَكَتَ بَعْضُهُمْ عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَتَأَوَّلَهَا بَعْضُهُمْ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَقِيلَ: الْفَاءُ بِمَعْنَى الْبَاءِ، أَيْ يَأْتِيهِمْ بِظُلَلٍ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ:" يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ" أَيْ: بِصُورَةٍ امْتِحَانًا لَهُمْ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ الِانْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ، تَعَالَى اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو الْجَلَالِ

1 – سورة الأنبياء، الآية :47.

وَالْإِكْرَامِ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوًّا كَبِيرًا[1].

فتراه نص على أنه لا يجوز على الله تعالى أن يوصف بالانتقال أو الحركة أو الزوال؛ لأن ذلك من صفات الحوادث وفسر الآيات المتشابهة بتفسير يليق به جل جلاله، فمن اعتقد أنَّ الله تعالى يتصف بشيء من صفات الحوادث، فهو كافر بالإجماع، وبطل جميع عمله من صلاة وزكاة وصيام وحج وغير ذلك، وبانت منه زوجه، نعوذ بالله تعالى من الضلال والإضلال وسوء العقيدة.

"النص العاشر": قال العلامة النيسابوري في تفسير قوله تعالى ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾...الآية ما نصه: معنى النظر هنا الانتظار: وأمَّا إتيان الله ؛ فقد أجمع المفسرون على أنه سبحانه منزه عن المجيء والذهاب؛ لأن هذا من وجهين:

الأول: وهو مذهب السلف الصالح السكوت في مثل هذه الألفاظ عن التأويل وتفويضه إلى مراد الله تعالى، كما يروي عن ابن عباس أنه قال: نزل القرآن على أربعة أوجه:

1- وجه لا يعذر أحد بجهالته.

2- ووجه يعرفه العلماء ويفسرونه.

3- ووجه يعرف من قبل العربية فقط.

4- ووجه لا يعلمه إلا الله تعالى.

الثاني: وهو قول جمهور المتكلمين أنه لا بد من التأويل على سبيل التفصيل.

أ- فقيل: جعل مجيء الآيات مجيئًا له تفخما لها، كما يقال جاء الملك: إذا جاء جيش عظيم من جهته.

---

1 - الجامع لأحكام القرآن 26/3.

وقيل: المراد إتيان أمره وبأسه، فحذف المضاف بدليل قوله في موضع آخر: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾...إلى أن قال: وقيل: الغرض من ذكر إتيان الله تصوير غاية الهيبة، ونهاية الفزع كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٧﴾[1] ولا قبض ولا طي ولا يمين، وإنما الغرض تصوير عظمة شأنه[2]. اهـ

فتراه نص على أن سلف الأمة، وخلفها مجمعون على أنه تعالى منزه عن المجيء والذهاب؛ لأنَّ ذلك ونحوه من صفات الحوادث، وبين معنى الآية على مذهب السلف والخلف.

وبهذا تزداد علما بكفر من اعتقد أن الله تعالى يتصف بالذهاب أو الإياب أو الجلوس على العرش أو الحلول في السماء إلى غير ذلك، ويزعم أنَّ هذه الآية، ونحوها تدل لدعواه الباطلة من أن الله تعالى يتصف بصفات الحوادث، كالمجيء والذهاب والصعود والنزول، ويقول : من لم يعتقد هذا الاعتقاد المذكور يكون كافرًا ، فقد عكسوا حقائق الأمور؛ لعمى بصيرتهم وكفرهم واستحواذ الشيطان الرجيم عليهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

"النص الحادي عشر":

قال العلامة ابن الجوزي الحنبلي في كتابه دفع شبه التشبيه قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ أي: بظلل، ذكر أبو يعلى عن الإمام أحمد أنه قال في قوله تعالى ﴿أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ المراد به قدرته وأمره، وقد بينه في قوله تعالى ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ ومثل

1 - سورة الزمر، الآية:67.

2 - تفسير النيسابوري 2/11،10.

هذا في القرآن ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قال: إنما هي قدرته[1].

ومنه تعلم أنَّ الله تعالى منزه عن التجول والانتقال، فمن اعتقد خلاف ذلك مستدلًا بظاهر هذه الآيات، فهو ضال جاهل بما يليق بجلال الله تعالى.

"النص الثاني عشر":

وقال أيضًا في الكلام على حديث مسلم عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخبر عن آخر من يدخل الجنة، وضحك. فقيل: مم تضحك، فقال: «من ضحك رب العالمين»[2] ما نصه:

ومعنى ضحكت لضحك ربي: أبديت عن أسناني بفتح فمي؛ لإظهار ربي كرمه وفضله.

وقد روى في حديث موقوف: «ضحك حتى بدت لهواته وأضراسه». ذكره الخلال، وقال المروزي: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ما تقول في هذا الحديث؟ قال: هذا بشع.[3]

قال: ثم على تقدير الصحة يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون ذلك راجعًا إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كأنه ضحك حين أخبر بضحك الرب حتى بدت لهواته وأضراسه، وهذا هو الصحيح لو ثبت الحديث.

والثاني: أن يكون تجوزًا عن كثرة الكرم وسعة الرضا، كما جوز بقوله: «وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».[4]

قال القاضي أبو يعلى: لا يمتنع الأخذ بظاهر الأحاديث، وإمرارها على ظواهرها من غير

---

1 - دفع شبه التشبيه ص 141.

2 - أخرجه مسلم في صحيحه 1/174/ح187.

3 - ما بين القوسين تكملة من الأصل المنقول منه.

4 - جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه 4/2068/ح2687.

تأويل.

قلت: واعجبا قد أثبت لله تعالى صفات بأحاديث آحاد، وألفاظٍ لا تصح، وقد أثبت الأضراس، فما عنده من الإسلام خبر[1].اهـ

فترى هذا الإمام المحقق نفى بلوغ خبر الإسلام عمن قال بالأخذ بظاهر الأحاديث المتشابهة؛ لأنه يؤدي إلى تشبيه الله عز وجل بالحوادث، ومن هنا كفر كثير من الناس الذين اعتقدوا أن الله تعالى متصف بصفات الحوادث من التحول والانتقال وغيرهما اغترارا بظاهر الآيات والأحاديث المتشابهات، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

"النص الثالث عشر":

وقال أيضا ما نصه: روى البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث ابن عمران أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «يُدْنَى الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ فَيَضَع عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَسِتْرَهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فيقول: نَعَمْ أَيْ رَبِّ»[2] ...الحديث، قال العلماء: يدنيه من رحمته ولطفه، قال ابن الانباري: كنفه حياطته وستره، يقال: قد كنف فلانٌ فلانًا إذا حاطه وستره، وكل شيء ستر شيئا، فقد كنفه.

قال القاضي أبو يعلى: يدنيه من ذاته، وهذا قول من لم يعرف الله سبحانه وتعالى، ولا يعلم أنه لا يجوز عليه الدنو الذي هو مسافة. وكذلك قوله: إِنَّهُ لَيَدْنُو يَوْمَ عَرَفَةَ. [3] أي يقرب بلطفه وعفوه[4].اهـ

1 - دفع شبه التشبيه ص 183.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه3/128/ح2441، ومسلم في صحيحه 4/2120/ح2768.

3 - أخرجه مسلم في صحيحه بنحوه 2/982/ح1348.

4 - دفع شبه التشبيه ص 186.

فترى هذا الإمام المحقق حكم على أبي يعلى بأنه لا يعرف الله عز وجل؛ لأنَّه فسر القرب في الحديث بالدنو من الذات العلية، ومن المعلوم أن هذا الحكم يحكم به على كل من اعتقد أن الله تعالى جالس على العرش، أو اتصل به، أو حل في السماء، أو اتصف بالتحول، أو المجيء إلى غير ذلك مما هو وصف للحوادث؛ إذ لو عرف ربه ما كفر بوصفه تعالى بتلك الأوصاف التي هى من صفات المخلوقين.

"النص الرابع عشر":

قال العلامة ابن جماعة في كتابه "إيضاح الدليل" بعد ذكر بعض آيات المجيء ما ملخصه: اعلم أنَّ المجيء والذهاب والإتيان بالذات محال على الله تعالى؛ لأنه من صفات الحوادث المحدودة القابلة للانتقال من حيزٍ إلى حيزٍ، ولذا استدل الخليل عليه الصلاة والسلام على نفي إلهية الكواكب بأفُولهن، وصدقه الله تعالى بقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [1] ولذا يتعين تأويل ما ورد من ذلك على وجوه:

1- منها: الأظهر أنَّ في الكلام مضافًا مقدرًا، والأصل إلا أن يأتيهم أمر الله، وهو مجاز مستعمل كثيرا منه ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [2] أي دين الله أو نبيه ويدل لذلك قوله في آية أخرى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ ويؤيده أيضا قوله بعد هذا ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ وليس معناه أمر معهود سوى المقدر؛ فتكون الـ للعهد، وكذا قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ .

2- ومنها: أَنَّ الآية سيقت للتهديد، ولو أريد مجيء الذات حقيقة لم يكن للتهديد معنى؛

1 - سورة الأنعام ، الآية 83.

2 - سورة محمد، الآية:7.

لأن إتيان الذات يكون رحمة ونعمة، وقوله : ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ دليل على التهديد، فيكون المقدر أمر الله أو عذابه.

قال الإمام أحمد وغيره من الأئمة: المراد قدرته وأمره.

3- ومنها: أن تكون في بمعنى الباء، فيكون المعنى إلا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام، ومنه ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾[1] أي: بالقرآن.

4- ومنها: أن الخطاب مع اليهود، وفيهم طائفة يعتقدون التجسيم، وأنَّ الله يجيء يوم القيامة في ظلل من الغمام، كحالة خطابه لموسى في اعتقادهم، فألزمهم الحجة أي هل ينظرون إلا ما يعتقدونه من مجيء الله تعالى والملائكة، وهو نحو ما تقدم في قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[2] اهـ .

"النص الخامس عشر":

قال الإمام الرازي ما ملخصه: اعلم الكلام في آية ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ من وجهين: الأول: أنه تبين بالدلائل القاهرة أنه تعالى منزه عن المجيء والذهاب؛ لوجوه:

1- منها: ما ثبت أن كل ما صح عليه المجيء والذهاب؛ فإنه لا ينفك عن المحدث، وما لا ينفك عن المحدث، فهو محدث، فيلزم أنَّ كل ما صح عليه المجيء والذهاب يكون محدثًا مخلوقًا، والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك.

2- ومنها: أنَّ كل ما يصح عليه الانتقال والمجيء، فهو محدود متناه مختص بمقدار معين،

1 - سورة الإسراء ، الآية: 48.

2 - إيضاح الدليل ص 118.

مع أنه يجوز عقلا وقوعه على مقدار أزيد منه، أو أنقص، فيكون اختصاصه بذلك المقدار المخصص ومرجح، وهذا على الله القديم محال.

3- ومنها: أن لو جوَّزنا على الإله القديم المجيء والذهاب لما أمكن الحكم بنفي إلهية الكواكب، كيف وقد حكى الله تعالى عن الخليل عليه الصلاة والسلام أنه طعن في إلهية الكواكب بقوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [1] والأفول الغيبة بعد الحضور فمن جوز الغيبة والحضور على الله تعالى ؛ فقد طعن في دليل الخليل، وكذب الله في تصديقه الخليل بقوله: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾ .

والثاني: بيان التأويل في الآية، وهو وجهان:

الأول: أن المراد هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فجعل مجيء آيات الله مجيئا له تفخيما لشأنها ويدل لهذا أنه قال في الآية المتقدمة ﴿فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ذكرها في معرض الزجر والتهديد ثُمَّ أكدَّ ذلك بقوله﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾، ومعلومٌ أنه على تقدير صحة المجيء على الله تعالى لم يكن مجرد حضوره سببًا للزجر والتهديد؛ لأنه عند الحضور كما يزجر قومًا ويعاقبهم قد يثيب قوما ويكرمهم. وإذا ثبت أنَّ مجرد الحضور لا يكون سببا للزجر والتهديد، وكان المقصود من الآية التهديد، وجب أن يضمر فيها ما يدل على الهيبة والقهر والتهديد.

الوجه الثاني: أنَّ المراد هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر الله؛ لأنه لما ثبت استحالة نسبة المجيء إلى الله تعالى وجب التأويل، كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ﴾ [2] أي يحادون

1 – سورة الأنعام، الآية :76.

2 – سورة المجادلة، الآية :5.

أولياءه، وهو مجاز مشهور، ويدل له قوله في آية أخرى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾وخير ما فسرت بالوارد، ويؤيده أيضًا قوله بعد هذه الآية ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ ولا شك أنَّ "ألـ " لمعهود سابق، وليس إلا ما قدرنا. اهـ[1]، وقد ذكر في ذلك فصلا مشبعا.

"النص السادس عشر":

قال العلامة الشيخ محمد عبده في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ما نصه:

أمَّا إسناد المجيء إلى الله تعالى في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ففيه رأي السلف رضي الله عنهم وهو أن ذلك مجيء نؤمن به ولا نطلب معناه، ولكنه يمثل لنا الهيبة والعظمة، وظهور السطان الإلهي في ذلك اليوم، وهو الأفضل، وفيه مذهب الخلف، وهو أنه على تقدير: جاء أمر ربك، أو أنه من قبيل التمثيل لتجلي السطوة الإلهية على القلوب، كما تتجلى أُبَّهَةُ الملك للأعين؛ إذا جاء في جيوشه ومواكبه ولله المثل الأعلى. اهـ[2]

والنصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أنَّ علماء سلف الأمة، وخلفها مجمعون على صرف الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها؛ لاستحالته عليه عز وجل ، ومجمعون أيضا على بيان المعنى في بعض الآيات، كآية ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ، واختلفوا فيما عدا ذلك.

فالسلف يفوضون علم معانيها إلى الله تعالى، والخلف يبينون معانيها المفهومة من لغة العرب؛ لأن القرآن نزل بلغتهم، ومنه عُلِمَ بطلان ما نسب إلى ابن القيم في كتاب الصواعق من حمله الإتيان والمجيء المضافين لله تعالى في الآيات على الحقيقة زاعمًا أنه لا موجب لحمله

1 - أساس التقديس 126.

2 - تفسير الإمام محمد عبده ص84.

على المجاز.

وهو مردود بأنَّ الموجب لذلك استحالة إرادة الحقيقة لما يلزم عليه مم مماثلة الله تعالى للحوادث وهو محال عقلا وباطل نقلا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وقوله ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والأحد هو: الكامل في الوحدانية، ولو اتصف بالمجيء والذهاب حقيقة؛ لكان جسما متحيزا، وهو ينافي الأحدية، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[1] أي: شبيها .

ودعواه أنَّ عطف مجيء الملك على مجيئه تعالى يدل على أنَّ المجيء المنسوب إلى الله تعالى باق على حقيقته دعوى واضحة البطلان لا تصدر ممن عنده أدنى إلمام بقواعد اللغة، فإنَّ كون المعطوف من قبيل الحقيقة لا يستلزم أن يكون المعطوف عليه باقيًا على حقيقته، ولا يشك في ذلك من عنده أدنى معرفة بعلم العربية، وها هو ابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن يبين لنا أن المجيء في الآية ليس مرادًا به حقيقته.

قال العلامة محمد بن أبي بكر الرازي ما نصه:

«فإن قيل» : كيف قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ والحركة والانتقال محالان على الله تعالى؛ لأنهما من خواص الكائن في جهة.

«قلنا»: قال ابن عباس رضي الله عنهما: وجاء أمر ربك؛ لأن في القيامة تظهر جلائل آيات الله تعالى، ونظيره قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾

وقيل معناه: وجاء ظهور ربك؛ لضرورة معرفته يوم القيامة، ومعرفة الشيء بالضرورة تقوم مقام ظهوره ورؤيته، فمعناه: زالت الشكوك وارتفعت الشبه، كما ترفع عند مجيء الشيء

---

1 – سورة المجادلة، الآية :5.

الذي كان يشك فيه.اهـ [1]

1 - "الأنموذج الجليل" الجزء الثاني صفحة 163 .

مبحث النزول

النزول بمعنى الحركة والانتقال من علوّ إلى سُفلٍ من صفات الحوادث، فهو مستحيل في حق الله تعالى، وما ورد مما ظاهره نسبة النزول إلى الله تعالى، فهو مصروف عن ظاهره بإجماع السلف والخلف؛ لما تقدم غير مرة، وهاك بعض نصوص العلماء في ذلك.

«النص الأول» :

قال العلامة ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل بعد ذكر حديث البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»[1] ما ملخصه:

اعلم أن النزول الذي هو الانتقال من عُلوٍّ إلى سُفلٍ لا يجوز حمل الحديث عليه لوجوه:

الأول: أن النزول من صفات المحدثات ويتوقف على ثلاثة أجسام متنقل، ومتنقل عنه ومتنقل إليه، وذا محال على الله تعالى.

الثاني: لو كان النزول لذاته حقيقة؛ لتجددت له كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله؛ لأن ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض شيئا فشيئا، فيلزم انتقاله في سماء الدنيا ليّلاً ونهارًا من قوم إلى قوم، وعوده إلى العرش في كل لحظة على قولهم، ونزوله فيها إلى السماء الدنيا، ولا يقول ذلك ذو لب.

الثالث: أنَّ القائل بأنه فوق العرش، وأنه ملأه كيف يرى أنَّ سماء الدنيا تسعه تعالى، وهي بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة، فيلزم عليه أحد أمرين:

1- إمَّا اتساع سماء الدنيا كل ساعة حتى تسعه.

---

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 9/143/ح7494، و مسلم في صحيحه 1/521/ح758.

2- أو تضاؤل الذات المقدسة عن ذلك حتى تسعها السماء.

ونحن نقطع بانتفاء الأمرين، ولذا ذهب جماعة من السلف إلى عدم بيان المراد من النزول مع قطعهم بأن الله منزه عن الحركة والانتقال.

وذهب المؤولون إلى أنَّ المراد بالنزول هنا الإقبال بالرحمة والإحسان وإجابة الدعاء، فإنَّ النزول قد يستعمل في غير الانتقال من عُلوٍّ إلى سُفْلٍ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [1] ﴿فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [2] ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾[الزمر:6]

فليس المراد به فيما ذكر النزول من السماء، وقيل: في الكلام مضاف مقدر.

والمعنى ينزل أمر ربنا، أو ملك ينزل بأمره وهو في القرآن كثر. ومنه: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ ، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:82]

ومعلومٌ أنَّ الرب لم يأت البنيان، وإنما أتاه عذابه وأمره بهلاكه.

وقال ابن حامد الحنبلي المجسم في الحديث ما يتعالى الله عنه: وهو أن ينزل من مكانه الذي هو فيه وينتقل. وأحمد بن حنبل رحمه الله بريء منه. ولقد تأذى الحنابلة بسوء كلامه واعتقاده[3]. اهـ

"النص الثاني": قال الإمام فخر الدين الرازي ما ملخصه: فأمَّا الحديث المشتمل على النزول إلى سماء الدنيا، فالكلام عليه:

أنَّ النزول قد يستعمل في غير الانتقال وذلك لوجوه:

1 - سورة الحديد، الآية: 25.

2 - سورة الفتح، الآية: 18.

3 - إيضاح الدليل ص166.

1- منها: قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ﴾ ، ونحن نعلم بالضرورة أن الجمل أو البقر ما نزل من السماء إلى الأرض على سبيل الانتقال، وقوله: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ﴾[التوبة:26]، والانتقال على السكينة محالٌ.

2- ومنها: أنه إن كان المقصود من النزول من العرش إلى سماء الدنيا أن يسمع نداؤه فهذا لم يحصل، وإِنْ كان المقصود مجردَ النداء، وإن لم نسمع، فهذا مما لا حاجة فيه إلى النزول، وهذا عبث غير لائق بحكمة الله تعالى.

3- ومنها: أنَّ من يقول بظاهر الحديث يرى أن كل السموات بالنسبة للكرسي، كقطرة في بحر والكرسي بالنسبة إلى للعرش كذلك، ثم يقول:إن العرش مملوء منه والكرسي موضع قدمه، فإذا نزل إلى سماء الدنيا، فكيف تسعه؟

فإمَّا أن يقال بتداخل أجزائه في بعض، وهذا يقتضي أنها قابلة للتفرق، ويقتضي جواز تداخل جملة العالم في خردلة واحدة وهو محال.

وإمَّا أن يقال: إنَّ تلك الأجزاء فنيت عند النزول إلى سماء الدنيا، وهذا مما لا يقوله عاقل في حق الله تعالى، فثبت أن القول بالنزول على الوجه الذي قالوه باطل، وأنه يتعين حمل هذا النزول على نزول رحمته إلى الأرض في ذلك الوقت.

وخص هذا الوقت بذلك لوجوه منها:

أ- أنَّ التوبة التي يؤتيها في جوف الليل شأنها أَنْ تكون خالية عن شوائب الدنيا خالصة لوجه الله تعالى؛ لأنَّ الأغيار لا يطَّلعون عليها فتكون أقرب إلى القبول.

ب- ومنها: أنَّ الغالب على الإنسان في جوف الليل الكسل والنوم؛ فلولا الرغبة الشديدة في نيل الثواب العظيم لما تحمل مشاق السهر، ولـمّا أعرض عن اللذات الجسمانية. ولذا احتيج

في الترغيب في الطاعة والعبادة بالليل إلى مزيد أمور تؤثر في تحريك دواعي الاشتغال بالطاعة والتهجد؛ لتكون الدواعي عليه أتم وأوفر ويكون الثواب أكمل.

ولذا أثنى الله تعالى على من تحلى بالطاعة في الليل قال: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ١٧ وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ١٨﴾ [الذاريات:17،18]

وقال ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ١٦ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٌ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾

وقيل: النزول في الحديث كناية عن المبالغة في الإكرام والإحسان، وذلك أنَّ من نزل من الملوك عند إنسان لإصلاح شأنه، والاهتمام بأمره يكون نزوله عند مبالغة في إكرامه، فلما كان النزول مستلزما لغاية الإكرام وكمال الإحسان أطلق اسم النزول على الإكرام المذكور.

وقيل: إن "ينزل" في الحديث بضم الياء من الإنزال، أي: جمعًا من أشراف الملائكة ينزلون في ذلك الوقت بأمر الله تعالى.[1]

"النص الثالث":

قال الإمام ابن الجوزي في كتابه "دفع التشبيه" ما نصه: روى حديث النزول عشرون صحابيًا، وقد تقدم أنه يستحيل على الله عز وجل الحركة والنقلة والتغير، فيبقى الناس رجلين:

أحدهما: المتأول بمعنى أنه يقرب برحمته وقد وصف أشياء بالنزول فقال: ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ﴾ وإن كان معدنه في الأرض، وقال: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾ ومن لم يعرف الجمل، فكيف يتكلم في نزوله.

---

1 - أساس التقديس ص134.

والثاني: الساكتُ عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التنزيه.

والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه، وامتناع تجويز النقلة، وأنَّ النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يحتاج إلى ثلاثة أجسام:

1- جسم عالٍ هو: مكان لساكنه. 2- وجسم سافل. 3- وجسم متنقل من علو إلى سفل.

وهذا لا يجوز على الله عز وجل. قال ابن حامد: هو على العرش بذاته مماس له، وينزل من مكانه الذي هو فيه ويتنقل. **وهذا رجل لا يعرف ما يجوز على الله.**

وقال أبو يعلى: النزول صفة ذتية ولا نقول زوله انتقال. **وهذا مغالط**، ومنهم من قال: يتحرك إذا نزل.

وما يدري أن الحركة لا تجوز على الله تعالى، وقد حكوا عن الإمام أحمد ذلك وهو كذب عليه.

ولو كان النزول صفة ذاتية لذاته؛ لكانت صفته كل ليلة تتجدد وصفاته قديمة كذاته.اهـ

فقد نص هؤلاء الأعلام على أن الله تعالى منزه عن التحول والانتقال، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو زائغ العقيدة مطموس البصيرة والعياذ بالله تعالى[1].

"النص الرابع": قال الإمام ابن حزم في حديث النزول: هذا إنما هو فعل يفعله الله تعالى في سماء الدنيا من الفتح؛ لقبول الدعاء، وأنَّ تلك الساعة من مظان القبول والإجابة والمغفرة للمتهجدين والمستغفرين والتائبين، وهذا معهود في اللغة تقول: نزل فلان عن حقه لي بمعنى: وهبه لي وتطول به علي.

ومن البرهان على أنه صفة فعل لا صفة ذات أنَّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله

1 - دفع شبه التشبيه ص194.

وسلم علق النزول المذكور في وقت محدود وضح أنه فعل محدث في ذلك الوقت مفعول حينئذ، وقد علمنا أنه ما لم يزل -يعني الله تعالى- فليس متعلقا بزمان ألبتة وقد بين رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في بعض ألفاظ الحديث المذكور ما ذلك الفعل، وهو أنه ذكر عليه الصلاة والسلام أنَّ الله يأمر ملكا ينادي في ذلك الوقت بذلك، وأيضًا فإنَّ ثلث الليل مختلف في البلاد باختلاف المطالع والمغارب يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه، فصح ضرورة من بحث عنه، فصح ضرورة أنَّ النزول فعل يفعله ربنا تعالى في ذلك الوقت لأهل كل أفق. وأما من جعل نُقْلَةً، فقد قدمنا بطلان قوله في إبطال القول بالجسم[1].اهـ

"النص الخامس":

قال العلامة ابن أبي جمرة ردًا على المجسمة ما نصه:

وأمَّا ما زعموا من الجسمية، وتعلقوا في ذلك بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا» إلى غير ذلك من الآي والأحاديث التي جاءت في هذا المعنى، فليس لهم في ذلك حجة أيضًا؛ لأنَّ ذلك في اللغة محتمل لأوجه عديدة كقولهم: جاء زيد، يريدون ذاته، ويريدون غلامه، ويريدون كتابه، ويريدون خبره، والنزول مثله، كقولهم نزل الملك يريدون ذاته، ويريدون أمره، ويريدون كتابه، ويريدون نائبه، فإذا أرادوا أن يخصصوا الذات قالوا: نفسه، فيؤكدونه بذلك، أو بالمصدر، وحينئذٍ ترتفع تلك الاحتمالات، ولذلك قال عز وجل في كتابه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ فأكده بالمصدر رفعًا للمجاز، فلو قال الشارع عليه الصلاة والسلام هنا: ينزل ربنا نفسه، أو ذاته، أو أكده بالمصدر؛ لكان الأمر ما ذهبوا إليه، ولكن لما أن ترك اللفظ على عمومه، ولم يؤكده دل على أنه لم يرد الذات، وإنما أراد

1 - نقله الشيخ من هامش ص48 من كتاب ابن الجوزي دفع الشبه، وكلام ابن حزم موجود في الفصل 2/132.

نزول رحمةٍ ومنٍّ وفضل وَطَوْل على عباده .

وشبه هذا معروف عند الناس؛ لأنهم يقولون: تنازل الملك لفلان، وهم يريدون كثرة إحسانه إليه، وإفضاله إليه لا أنه نزل إليه بذاته وتقرب إليه بجسده، فهذا مشاهد في البشر، فكيف بمن ليس كمثله شيء. لقد أعظم الفرية. اهـ[1]

"النص السادس":

قال الإمام العيني في شرحه على البخاري في كتاب الصلاة عند حديث «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» احتج به قوم على إثبات الجهة لله تعالى، وقالوا: هي جهة العلو، وأنكر ذلك جمهور العلماء؛ لأنَّ القول بالجهة يؤدي إلى تحيز وإحاطة وقد تعالى الله عن ذلك، وقد أنكر المعتزلة، أو أكثرهم، كجهم بن صفوان، وإبراهيم بن صالح، ومنصور بن طلحة، والخوارج صحة تلك الأحاديث الواردة في هذا الباب، وهو مكابرة.

والعجب أنهم أولوا ما ورد من ذلك في القرآن، وأنكروا ما ورد في الحديث إمَّا جهلا، وإمَّا عنادًا.

ثم قال: قال أبو الشَّيْخ ابن حبان في كتاب السنة: عن أبي زرعة: هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: إن الله ينزل كل لَيْلَة إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، قد رَوَاهُ عدَّة من أَصْحَاب رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وهي عندنا صحاح قوية، قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ينزل، ولم يقل كيف ينزل، فلا نقول كيف ينزل، نقول كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم.

1 - بهجة النفوس ص39.

وروى البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من وجوه صحيحة، وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.

الرابع: والجمهور قد سلكوا في هذا الباب الطريق الواضحة السالمة، وجروا على ما ورد مؤمنين به منزهين الله تعالى عن التشبيه والكيفيه، وهم: الزهري، والأوزاعي، وابن المبارك ومكحول، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمه، وغيرهم من أئمة الدين، ومنهم الأئمة الأربعة مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد .

قال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: وقد اختلف العلماء في قوله ينزل الله، فسئل أبو حنيفة، فقال: بلا كيف. وقال حماد بن زيد: نزوله إقباله. وروى البيهقي في كتاب الاعتقاد بإسناده إلى يونس بن عبد الأعلى، قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: لا يقال للأصل لم ولا كيف، وروى بإسناده إلى الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: الأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، أو إجماع الناس.

قلت: لا شك أنَّ النزول انتقال الجسم من فوق إلى تحت، والله منزه عن ذلك، فما ورد من ذلك فهو من المتشابهات، فالعلماء فيه على قسمين:

الأول: المفوضة يؤمنون بها، ويفوضون تأويلها إلى الله عز وجل مع الجزم بتنزيهه عن صفات النقصان.

والثاني: المؤولة يؤولونها على ما يليق به بحسب المواطن، فأولوا بأن معنى: ينزل الله : ينزل أمره، أو ملائكته، وبأنه استعارة، ومعناه: التلطف بالداعين، والإجابة لهم، ونحو ذلك.

وقال الخطابي: هذا الحديث من أحاديث الصفات مذهب السلف فيها الإيمان بها،

وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾. وقال القاضي البيضاوي: لما ثبت بالقواطع العقلية أنه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه؛ فالمراد دنو رحمته.

وقد رُويَ «يهبط الله من السماء العليا إلى السماء الدنيا» أي: ينتقل من مقتضى صفات الجلال التي تقتضي الأنفة من الأراذل، وقهر الأعداء والانتقام من العصاة إلى مقتضى صفات الإكرام للرأفة والرحمة والعفو.

ويقال: لا فرق بين المجيء والإتيان والنزول إذا أضيفت إلى جسم يجوز عليه الحركة والسكون والنقلة التي هي تفريغ مكان وشغل غيره، فإذا أضيف ذلك إلى من لا يليق به الانتقال والحركة، كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بنعمته وصفته تعالى، فالنزول لغة: تستعمل لمعان خمسة مختلفة، بمنعى الانتقال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:48] ، والإعلام ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء:193]أي: أعلم به الروح الأمين محمدًا صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم.

وبمعنى القول: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:93] أي: سأقول مثل ما قال، والإقبال على الشيء، وذلك مستعمل في كلامهم جار في عرفهم يقولون: نزل فلان من مكارم الأخلاق إلى دنيها، ونزل قدر فلان عند فلان: إذا انخفض، وبمعنى نزول الحكم من ذلك قولهم: كُنَّا في خير وعدل حتى نزل بنا بنو فلان، أي: حكم، وذلك كله متعارف عند أهل اللغة، وإذا كانت مشتركة في المعنى، وجب حمل ما وصف به الرب جل جلاله من النزول على ما يليق به من بعض هذه المعاني، وهو: إقباله على أهل الأرض بالرحمة والاستيقاظ

بالتذكير والتنبيه الذي يلقى في القلوب والزواجر التي تزجهم إلى الإقبال على الطاعة[1]. اهـ باختصار

وقد أطال بذكر البراهين والأدلة الصريحة في أن الله عز وجل منزه عن صفات الحوادث من التحول والنزول، وغير ذلك، وأنَّ ما ورد مما يوهم ذلك في الآيات، والأحاديث المتشابهة يفوض فهم معناه إلى الله عز وجل مع اعتقاد أنه تعالى يستحيل عليه أن يتصف بصفة من صفات المخلوقات، وهذا هو مذهب السلف رضوان الله عليهم، وأمَّا على مذهب الخلف فهي محمولة على محامل تليق بجلال الله تعالى.

وأما اعتقاد ان الله عز وجل ينتقل، أو يتحول، كما تعتقده الشرذمة المجسمة، فهو اعتقاد باطل وكفر صراح. نعوذ بالله تعالى من الضلال والإضلال.

"النص السابع":

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري في شرح حديث النزول ما نصه:

اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الْجِهَةَ، وَقَالَ: هِيَ جِهَة الْعُلُوّ. وَأنكر ذَلِك الْجُمْهُور؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى التَّحَيُّزِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى النُّزُولِ عَلَى أَقْوَالٍ:

1- فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ، وَهُمُ الْمُشَبِّهَةُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ.

2- وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ صِحَّةَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهُمُ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ، وَهُوَ مُكَابَرَةٌ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَأَنْكَرُوا مَا فِي الْحَدِيثِ إِمَّا جَهْلاً وَإِمَّا عِنَادًا!

3- وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ عَلَى مَا وَرَدَ مُؤْمِنًا بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ مُنَزِّهًا اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِيَّةِ

1 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري7/200.

وَالتَّشْبِيهِ، وَهُمْ جُمْهُورُ السَّلَفِ، وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَالسُّفْيَانَيْنِ وَالْحَمَّادَيْنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَغَيْرِهِمْ.

4- وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ مُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

5- وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَطَ فِي التَّأْوِيلِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى نَوْعٍ مِنَ التَّحْرِيفِ.

6- وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ مَا يَكُونُ تَأْوِيلُهُ قَرِيبًا مُسْتَعْمَلاً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَبَيْنَ مَا يَكُونُ بَعِيدًا مَهْجُورًا، فَأَوَّلَ فِي بَعْضٍ، وَفَوَّضَ فِي بَعْضٍ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ مَالك، وَجزم بِهِ من الْمُتَأَخِّرين ابن دَقِيقِ الْعِيدِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَأَسْلَمُهَا الْإِيمَانُ بِلاَ كَيْفٍ، وَالسُّكُوتُ عَنِ الْمُرَادِ إِلَّا أَنْ يَرِدَ ذَلِك عَنِ الصَّادِق، فيصار إِلَيْهِ.

وَمن الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمُعَيَّنَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَحِينَئِذٍ التَّفْوِيضُ أَسْلَمُ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَسْطٍ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ ابن الْعَرَبِيِّ: حُكِيَ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ رَدُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَعَنِ السَّلَفِ إِمْرَارُهَا، وَعَنْ قَوْمٍ تَأْوِيلُهَا وَبِهِ أَقُول، فَأَمَّا قَوْلُهُ يَنْزِلُ: فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِهِ لَا إِلَى ذَاتِهِ، بَلْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ مُلْكِهِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَالنُّزُولُ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي، فَإِنْ حملته فِي الحَدِيث على الْحسي فَتِلكَ صِفَةُ الْمَلَكِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، ثُمَّ فَعَلَ فَيُسَمَّى ذَلِكَ نُزُولًا عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ، فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ.اهـ

وَالحَاصِلُ أَنَّهُ تَأَوَّلَهُ بِوَجْهَيْنِ:

1- إِمَّا بِأَنَّ الْمَعْنَى يَنْزِلُ أَمْرُهُ، أَوِ الْمَلَكُ بِأَمْرِهِ.

2- وَإِمَّا بِأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالدَّاعِينَ، وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ، وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ حَكَى أَبُو بَكْرِ بْنُ فُورَكَ: أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايِخِ ضَبَطَهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ،

أَيْ: يُنْزِلُ مَلَكًا، وَيُقَوِّيهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَغَرِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِلَفْظِ: «إِنَّ اللَّهَ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ؟» الْحَدِيثَ، وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ" « يُنَادِي مُنَادٍ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ؟» الْحَدِيثَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ، وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا فِي رِوَايَةِ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ:« يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُول: « لَا يسْأَل عَنْ عِبَادِي غَيْرِي... »؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدْفَعُ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ. وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: وَلَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ، وَالتَّحَيُّزِ؛ امْتَنَعَ عَلَيْهِ النُّزُولُ عَلَى مَعْنَى الِانْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ أَخْفَضَ مِنْهُ، فَالْمُرَادُ نُورُ رَحْمَتِهِ، أَيْ: يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَى صِفَةِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْغَضَبَ وَالِانْتِقَامَ إِلَى مُقْتَضَى صِفَةِ الْإِكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ[1].اهـ كلام الحافظ بن حجر

فقد تحصل من هذه النصوص التي ذكرها ذلك الإمام الجليل: أنَّ الأحاديث التي توهم أنَّ الله عز وجل يتصف بالجهة، أو النزول، أو غير ذلك من صفات الحوادث مصروفة عن ظاهرها، ومحمولة على محامل صحيحة تليق بجلاله تعالى، وأنَّ ما يعتقده المشبهة من أن لله تعالى جهة، وأنَّه تعالى يتصف بالتحول والانتقال ؛ اعتقاد باطل، وكفر صراح. نعوذ بالله تعالى من طمس البصيرة، وسوء الاعتقاد.

"النص الثامن":

قال الإمام الكبير أبو عبد الله الأبي المالكي في حديث النزول ما نصه: قوله: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا »

قلت: يستحيل أن يرد متواترا في صفته تبارك وتعالى ما لا يقبل التأويل (يعني: والحال أنه يوهم النقص بحسب ظاهره) وإن ورد بطريق الآحاد قطع بكذب ناقله، ويصح أن يرد

1 - فتح الباري 30/3.

بالطريقين ما يقبله، فالمتواتر(يعني: الذي يوهم التشبيه ويقبل التأويل.) مثل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، والآحاد مثل هذا الحديث.

ومذهب أهل الحق في جميعٍ: أَنْ يُصرفَ اللفظُ عن ظاهره المحال، ثم بَعد الصرف هل الأولى التأويل، أو عدمه؛ بأن يؤمن باللفظ على ما يليق (فيصرفه عن ظاهره المحال) ويكل علم حقيقة ذلك إلى الله سبحانه وتعالى، والمعتزلة تنكر أصل ما يرد من ذلك بطريق الآحاد ، كهذا الحديث ...إلى أن قال: ثم الأظهر من قول أهل الحقِ التأويلُ، وهو اختيار الإمام(يعني: إمام الحرمين الجويني) ، قال في الإرشاد: لأنَّ في عدم التأويل استزلال العوام. وقد اختلف في التأويل:

1- فقيل: هو على حذف مضاف، أي: ينزل ملك ربنا، كما يقال: فعل الأمير، وإنما فعل بعض أتباعه.

2- وقيل: هو استعارة؛ لتقريبه للداعين، وإجابته سبحانه وتعالى دعاءهم؛ وعبر بذلك قصد إفهام العرب.

ويشهد للتأويل الأول: أنَّ في بعض طرق الحديث بدل «ينزلُ» ، «يأمرُ مناديًا ينادي يقول: هل من داعٍ»... الحديث. ذكره النسائي.

قال القرطبي: وهذا يرفع الإشكال، وقيده بعض الناس بضم الياء من أنزل يُنزل، أي: ينزل ملكًا. قال القاضي عياض: ويشهد للثاني ما في الحديث من قول يبسط يديه، فإنه استعارة؛ لكثرة إعطائه وإجابة دعائه.

ولا يعترض هذا بـ: أن يقال فعله تعالى وأمره ونهيه في كل حين، فلا يختص بوقت؛ لأنه لا يمتنع أن يخصص ذلك ببعض الأوقات، وقد يكون المراد بالأمر ها هنا: ما يختص بقائم الليل، كما اختصاص رمضان، ويوم عرفة، وليلة القدر، وليلة نصف شعبان ؛ بأوامرَ من

أوامره ، وقضايا من قضاياه لا تكون في سائر الأوقات.

3- وقيل: النزول بمعنى القول من قوله تعالى: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، أو بمعنى الإقبال على الشيء، فعلى الأول: يكون النزول بمعنى تبليغ ذلك إلى أهل سماء الدنيا. وعلى الثاني: يكون كناية عن إقباله على المؤمنين، وذلك من أفعاله سبحانه وتعالى، كما تقدم أو يفعل فعلاً يظهر به لطفه بهم. اهـ[1]

فترى هذا الإمام المحقق نَصَّ على أنَّ السلف والخلف متفقون على صرف الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها، ووجوب حملها على محامل تليق به تعالى، فمن اعتقد خلاف ذلك، ضل ووقع في المهالك. أعاذنا الله جل جلاله من ذلك الاعتقاد وأهله، بمنه وكرمه.

"النص التاسع":

وقال أيضا في أحاديث رؤية الله تعالى عند قوله تعالى (ثم دنا فتدلى) ما نصه:

قال القاضي عياض: أكثرُ المفسرين على أن الدنو والتدلي منقسم بين النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وجبريل، أو هما معًا، من أحدهما إلى الآخر، أو من أحدهما إلى سدرة المنتهى، وقيل: إنما هو منقسم بين الله سبحانه وتعالى وبين رسوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، فالدنو من النبي صلى الله عليه وسلم، والتدلي من الله سبحانه وتعالى، ولما استحال عليه تبارك وتعالى التخصيص بالجهة، وجب التأويل.

فدنو النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كناية عن عظيم قدره؛ من أنه انتهى إلى مكان لم ينته إليه أحد، وتدلي الله سبحانه كناية عن إظهاره له تلك المنزلة، وقاب قوسين كناية

1 - إكمال الإكمال 385/2.

عن نهاية القرب وَاطِّلاَعِهِ على الحقيقة، ويتأول فيه ما يتأول في قوله عن ربه عز وجل: «من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة».اهـ.[1]

والنصوص في ذلك كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أنَّ السلف والخلف مجمعون على صرف حديث النزول بذاته؛ لأنَّ هذا من سمات الحوادث، ومنافٍ لعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:4]

ومنه تعلم بطلان ما زعمه المجسمة، كابن حامد وأبي يعلى، وأضرابهما من أنه تعالى على العرش بذاته، وينزل منه، وينتقل إلى سماء الدنيا، وأنَّ ما في مختصر الصواعق لابن القيم من أن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفرج ابن الجوزي صرحوا بأنه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا بذاته كذب وافتراء عليهم؛ فقد تقدم لك قول ابن الجوزي: إنه يستحيل على الله تعالى الحركة والنُّقْلَةِ والتغير، والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجوز النُّقْلَة، وأنَّ النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان لا يجوز على الله تعالى، وأنَّه ردَّ ما ذهب إليه ابن حامد وأبو يعلى، قال: ومن نسب ذلك إلى الإمام أحمد، فقد كذب عليه.

ومنه تعلم أيضًا كذبَ ما نسب في مختصر الصواعق إلى حماد بن زيد من قوله: إن الله في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء. وعلى فرض ثبوت عنه، فلا يصح التمسك به ولا اعتقاده؛ لمنافاته قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وإجماع سلف الأمة وخلفها، فإن المكان يستلزم المماثلة والاحتياج، وهما محالان في حق الله تعالى.

وكذا ما نسبه إلى ابن عبد البر من أنَّ أهل السنة مجمعون على حمل المتشابهات على الحقيقة

1 - إكمال الإكمال 327/1.

لا علي المجاز، فهو كذب وافتراء، فها هي كلمتهم متفقة على أنهم مجمعون على صرف المتشابه عن ظاهره؛ لقيام الأدلة القطعية عقلية ونقلية على استحالة ظاهرها في حق الله تعالى، ومثله: ما زعمه ابن تيمية في كتابه شرح حديث النزول من أنَّ إسحاق بن راهويه، وعبد الله ابن طاهر، وجمهور المحدثين، وأحمد بن حنبل يقولون: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا، ولا يخلو منه العرش[1]؛ فإنه يلزم عليه إثبات المكان لله تعالى ، وقد ثبت بالدليل القاطع العقلي والنقلي استحالة كون الإله في مكان؛ وإلا لزم انقسامه، وكل منقسم مركب، وكل مركب ممكن، فكيف يصح نسبة ذلك إلى قادة الأمة ! سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومنه تعلم بطلان قول ابن تيمية أيضا في كتابه المذكور: والصواب المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه مع دنوه، ونزوله إلى سماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه[2]. فإنه تمسك بظواهر المتشابهات التي أجمع السلف والخلف على صرفها عن ظاهرها؛ لمنافاته للأدلة القاطعة بتنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث، ومن تمسك بتلك الظواهر، فهو مخالفٌ لما أجمع عليه سلف الأمة وخلفها من وجوب صرفها عن ظاهرها، ومائلٌ إلى التشبيه والتجسيم، وزائغٌ عن طريق الحق، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران:7] . نعوذ بالله تعالى من زيغ العقيدةِ، والضلالِ بعد الهدى، ونسأله السلامة والتوفيق لما يحبه ويرضاه.

واعلم أنَّ من القواعد المقررة المعلومة بضرورة المشاهد أنَّ مَنْ نهج منهج الضلال والإضلال؛ ليبطل الحق، وينصر الباطل يتردى سريعًا في ظلمات الخِزي والدمار بنفس كلامه

1 - شرح حديث النزول لابن تيمية ص43.

2 - شرح حديث النزول لابن تيمية ص66.

الذي ينادي عليه أنهُ مبطل جاهل، وبذا يُكْفَى المؤمنُ مُؤْنةَ الردِّ عليه بذكر الدلائل.

ألا ترى ما وقع فيه ابن القيم وأمثاله من التناقض في قولهم: إنَّ الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا، وهو جالس على عرشه؛ **فإنَّ كونه تعالى على عرشه يناقض كونه في سماء الدنيا، وقولهم: إنه تعالى يكون في سماء الدنيا، وما زال العرش تحته، فهل العرش الذي هو أكبر المخلوقات، ومنها السموات تحول إلى كونه أصغر من سماء الدنيا التي هي أصغر السماوات، وخرق الأفلاك حتى وصل إلى سماء الدنيا، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.**

حقًا إنَّ هذه خرافات، ووخيم تراهات وخزعبلات تضحك الثكلى قال الله تعالى حكاية عن حال أهل النار: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:10]، فقل لهم أيها المؤمن: ما الذي دعاكم إلى ارتكاب هذه الجرائم المكفرة الشنيعة، التي آلت بمن اعتقدها إلى الوقوع في غياهب السعير والقطيعة؟ هل الله تعالى ليس قادرًا على أن يغفر ويرحم، ويقضي حوائج خلقه، وهو تعالى على ما كان عليه قبل خلق العالم؛ فحملتم الحديث على ظاهره، فوقعتم في مهاوى تلك المهالك، وأوقعتم غيركم من ضعفاء العقول في صريح الكفر الحالك، ولم تتبعوا سبيل المؤمنين الذي كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه رضي الله تعالى عنهم، وسلف الأمة المحمدية رحمهم الله تعالى؟

قال الله تعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ٢٢٧﴾[الشعراء:227]

والحاصل: أنَّه لا ريب في أنَّ هذا الاعتقادَ المذكور الذي عليه ابن القيم، وأضرابه من فظيع البهتان والزور نزعةٌ شيطانيةٌ من أقبحِ النزعاتِ، وعثرةٌ من شنيع العثرات، أو وخيم أضغاث أحلام تخيلوها تحقيقات، وإلا فكيف يَتَصورُ من عنده أدنى شائبة عقل ودين، أنَّ الإله القديم رب العالمين، يوصف بما يستحيل عليه من صفات الحوادث، كالجلوس على العرش، أو الحلول في السماء، أو التحول والنزول، ويخالف إجماع المسلمين، والمعقول والمنقول.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وعلا علوًا كبيرًا عما يعتقده المشبهون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى من كان بهديه من العاملين.

جملة القول في المتشابه

المتشابه لُغةً: اسم لكل ما لا يهتدي إليه الإنسان، والمراد به هنا: كل ما ورد في الكتاب، أو السنة الصحيحة موهمًا مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما، وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حق الله تعالى؛ ولذا أجمع السلف والخلف على تأويله إجماليًا بصرف اللفظ عن ظاهره المحال على الله تعالى؛ لقيام الأدلة القاطعة على أنه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ثُمّ إنَّ السلف لا يُعيّنون المعنى المراد مِنْ ذلك النص، بل يفوضون علمه إلى الله تعالى بناء على أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:7] ، والخلف يؤولونه تأويلاً تفصيليًّا بتعيين المعنى المراد منه؛ لاضطرارهم إلى ذلك ردًا على المبتدعين الذين كَثُروا في زمانهم؛ بناء على أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [1] .

هذا، والراجحُ ما ذهب إليه السلف من أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾لوجوه:

1- منها: أنَّ ﴿ما﴾ في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ للتفصيل عند الجمهور، وهو إنَّما يستقيم لو كان الوقف على قوله إلا الله، فيكون: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ على تقدير: وأمَّا الراسخون.

2- ومنها:أنَّ اللفظ إذا كان له معنى حقيقي، وقد دلَّ الدليل القطعي على أنَّ ذلك الظاهر غير مراد علم أنَّ مراد الله بعض مجازاتِ تلكَ الحقيقة، وترجيح البعض لا يكون إلا بمرجح ظني لا يصح الاستدلال به في المسائل القطعية؛ نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾

فقد دل الدليل القاطع على امتناع حلول الله في المكان، فعلم أنه ليس مرادُ الله تعالى من

1 - انظر: الإتقان في علوم القرآن للحافظ السيوطي 3/3.

هذه الآية ما أشعر به ظاهرها، وللفظِ الاستواء مجازاتٌ كثيرةٌ لا يتعين أحدها إلا بدليل لغوي ظني، والقول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بالإجماع.

3- ومنها: أنه تعالى مدح الراسخين في العلم بأنهم: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وقال في أول سورة البقرة : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة:26]،

فلو كان الراسخون عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل؛ لما كان لهم في الإيمان به مدحٌ ولا في قولهم: ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ ؛ لأن مَنْ عرف شيئا على التفصيل، فإنه لابد أن يؤمن به، ولكِنْ الراسخون في العلم هم الذين علموا بالدلائل القطعية أنَّ الله عالم بالمعلومات التي لا نهاية لها، وعلموا أنَّ القرآن كلام الله، وأَنَّهُ منزه عن الباطل والعبث، فإذا سمعوا آية دلت الدلائل القطعية على امتناع ظاهرها في حق الله تعالى ؛ علموا أنه تعالى أراد منها غير ذلك الظاهر، ثُمَّ فوّضوا تعيين هذا المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا بأنه أيًّا كان ؛ فهو الحق والصواب، ولم يزعزعهم قطعهم بترك الظاهر، ولا عدم علمهم بالمراد عن الإيمان بالله، والجزم بصحة القرآن.

وأمَّا على ما ذهب إليه الخلف من الوقف على: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ، فيكون قوله: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ كلاما مستأنفًا موضحا لحال الراسخين، والتقدير: هم يقولون آمنَّا بالمتشابه، كُلٌّ من المحكم والمتشابه مِنْ عند ربنا، وهاك نصوصًا في جُملٍ من المتشابه يتبين لك منها مجمل ما فصّلناهُ أولًا:

"النص الأول":

قال الإمام فخر الدين الرازي ما نصه:

حاصل هذا المذهب (يعني: مذهب السلف): أنَّ هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأنَّ مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز في تفسيرها، وقال جمهور المتكلمين: بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات.اهـ.[1]

أي: وذلك لدفع شبه المبتدعين الذين كثروا في زمانهم.

"النص الثاني":

قال العلامة أبو عبد الله الأُبِيّ: اختلف في الآي والأحاديث المتشابهة، فمعظم السلف أو كلهم، وجماعة من المتكلمين: أنها تُصرف عن ظاهرها المحال، ويوكل عِلمُ تأويلها إلى ما يليق بالله تعالى، ومعظم المتكلمين على أنَّها تصرف عن ظاهرها المحال، ثُمَّ تؤول على ما يليق، والأول أسلم.[2]اهـ

فقد عُلم مما تقدم أنَّ السلف والخلف مجمعون على وجوب صرف المتشابه عن ظاهره، وأنَّ السلف يُفوضون عِلم المراد منه إلى الله تعالى، والخلف يحملونه على معنى يليق به عز وجل.

"النص الثالث":

قال العلامة علي القاري في المرقاة شرح المشكاة في الكلام على حديث النزول ما نصه:

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَشِبْهِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِهَا مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ:

1 - أساس التقديس ص222.

2 - إكمال الإكمال 1/ 337 .

1- فَمَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ، وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْإِيمَانُ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفَ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِنَا تَنْزِيهَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ سَائِرِ سِمَاتِ الْحُدُوثِ.

2- وَالثَّانِي: مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ : إِنَّمَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا بِحَسَبِ بَوَاطِنِهَا.

فَعَلَيْهِ: الْخَبَرُ مُؤَوَّلٌ بِتَأْوِيلَيْنِ، أَيِ: الْمَذْكُورَيْنِ. وَبِكَلَامِهِ، وَبِكَلَامِ الشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّتِنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ مُتَّفِقَانِ عَلَى صَرْفِ تِلْكَ الظَّوَاهِرِ، كَالْمَجِيءِ، وَالصُّورَةِ، وَالشَّخْصِ، وَالرِّجْلِ، وَالْقَدَمِ، وَالْيَدِ، وَالْوَجْهِ، وَالْغَضَبِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْكَوْنِ فِي السَّمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُفْهِمُهُ ظَاهِرُهَا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ مُحَالَاتٍ قَطْعِيَّةِ الْبُطْلَانِ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بِالْإِجْمَاعِ؛ فَاضْطَرَّ ذَلِكَ جَمِيعَ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ إِلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ نَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ مُعْتَقِدِينَ اتِّصَافَهُ سُبْحَانَهُ بِمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نُؤَوِّلَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ السَّلَفِ، وَفِيهِ تَأْوِيلٌ إِجْمَالِيٌّ ، أَوْ مَعَ تَأْوِيلِهِ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْخَلَفِ وَهُوَ تَأْوِيلٌ تَفْصِيلِيٌّ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ مُخَالَفَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ فِي أَزْمِنَتِهِمْ لِذَلِكَ ؛ لِكَثْرَةِ الْمُجَسِّمَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ فِرَقِ الضَّلَالَةِ، وَاسْتِيلَائِهِمْ عَلَى عُقُولِ الْعَامَّةِ، فَقَصَدُوا بِذَلِكَ رَدْعَهُمْ وَبُطْلَانَ قَوْلِهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَذَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَقَالُوا: لَوْ كُنَّا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ صَفَاءِ الْعَقَائِدِ وَعَدَمِ الْمُبْطِلِينَ فِي زَمَنِهِمْ لَمْ نَخُضْ فِي تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَالِكًا وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَهُمَا مِنْ كِبَارِ السَّلَفِ أَوَّلَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلاً تَفْصِيلِيًّا، وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَوَّلَ الِاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ بِقَصْدِ أَمْرِهِ، وَنَظِيرُهُ ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: 29] ، أَيْ: قَصَدَ إِلَيْهَا، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ

جَعْفَرٌ الصَّادِقُ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ مِنْهُمْ وَمِنَ الْخَلَفِ: إِنَّ مُعْتَقِدَ الْجِهَةِ كَافِرٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ وَالْبَاقِلاَّنِيِّ.

وَقَدِ اتَّفَقَ سَائِرُ الْفِرَقِ عَلَى تَأْوِيلِ نَحْوِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: 4] ، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: 7] الْآيَةَ ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115] وَ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[ق: 16] ، وَ «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» ، «وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، وَهَذَا الِاتِّفَاقُ يُبَيِّنُ لَكَ صِحَّةَ مَا اخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لَا الْجَلَالَةِ.

قُلْتُ: الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وَعَدُّوا وَقْفَهُ وَقْفًا لَازِمًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ ; لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ تَعَالَى، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَكُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ تَكَلَّمَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ، وَلَمْ يَقْدِرْ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ هُوَ مُرَادُ اللَّهِ جَزْمًا، فَفِي التَّحْقِيقِ الْخِلَافُ لَفْظِيٌّ، وَلِهَذَا اخْتَارَ كَثِيرُونَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ عَدَمَ تَعْيِينِ التَّأْوِيلِ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَلِيقُ بِاللَّفْظِ، وَيَكِلُونَ تَعْيِينَ الْمُرَادِ بِهَا إِلَى عِلْمِهِ تَعَالَى، وَهَذَا تَوَسُّطٌ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ، وَتَلَذُّذٌ بَيْنَ الْمَشْرَبَيْنِ، وَاخْتَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ تَوَسُّطًا آخَرَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ مِنَ الْمَجَازِ الْبَيِّنِ الشَّائِعِ، فَالْحَقُّ سُلُوكُهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ، أَوْ مِنَ الْمَجَازِ الْبَعِيدِ الشَّاذِّ فَالْحَقُّ تَرْكُهُ، وَإِنِ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فَالِاخْتِلَافُ فِي جَوَازِهِ وَعَدَمِهِ مَسْأَلَةٌ فِقْهِيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ، وَالْأَمْرُ فِيهَا لَيْسَ بِالْخَطَرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرِيقَيْنِ.

قُلْتُ: التَّوَقُّفُ فِيهَا؛ لِعَدَمِ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، مَعَ أَنَّ التَّوَقُّفَ مُؤَيَّدٌ بِقَوْلِ السَّلَفِ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ[1] . اهـ (يعني به أبا حنيفة النعمان).

---

1 - مرقاة المفاتيح 924/3.

"النص الرابع":

قال الإمام محيي الدين النووي في شرح مسلم في باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه تعالى في الكلام على حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: وفيه: «تَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تبارك وتعالى فِي صُورَةٍ غير صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ هَذَا مَكَانُنَا، حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ»[1]. الحديث ما نصه:

اعلم أنَّ لأهلِ الشرعِ في أحاديث الصفات قولين:

1- أحدهما: وهو مذهب معظم السلف، أو كلهم: أنه لا يُتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أنْ نُؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أنَّ الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

2- والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين: أنَّها تناول على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفًا بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم، فعلى هذا المذهب يقال: في قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ»:

1- الإتيان: عبارة عن رؤيتهم إياه؛ لأنَّ العادة أنَّ من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا

---

1 - أخرجه البخاري في صحيحه1/160/ح806، ومسلم في صحيحه، واللفظ له 1/163/ح182.

بالإتيان؛ فعبر بالإتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازًا.

2- وقيل: الإتيان فعلٌ مِنْ أفعال الله تعالى سماه إتيانًا.

3- وقيل: المراد بيأتيهم الله، أي: يأتيهم بعض ملائكة الله، قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: هذا الوجه أشبه عندي بالحديث. قال: ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصورة التي أنكروها من سمات الحدوث الظاهرة على الملك والخلوق.

قال: أو يكون معناه: يأتيهم الله في صورة، أي: يأتيهم بصورة ويظهر لهم من صور ملائكته ومخلوقاته التي لا تشبه صفات الإله؛ ليختبرهم، وهذا آخر امتحان للمؤمنين، فإذا قال لهم هذا الملك، أو هذه الصورة: أنا ربكم. رأوا عليه من علامات المخلوق ما ينكرونه، ويعلمون به أنه ليس ربهم فيستعيذون بالله منه.

وأمَّا قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ» فالمراد بالصورة هنا: الصفة، ومعناه: فيتجلى الله سبحانه وتعالى لهم على الصفة التي يعلمونها ويعرفونه بها، وإنَّما عرفوه بصفته، وإن لم تكن تقدمت لهم رؤيةٌ له سبحانه وتعالى؛ لأنهم يرونه لا يشبه شيئا من مخلوقاته، وقد علموا في الدنيا أنه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته، فيعلمون أنه ربهم، فيقولون: أنت ربنا.

وإنَّما عبر بالصورة عن الصفة؛ لمشابهتها إياها، ولمجانسة الكلام، فإنه تقدم ذكر الصورة... إلى أن قال: وأمَّا قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم:« فيتبعونه» فمعناه: يتبعون أمره إياهم بذهابهم إلى الجنة، أو يتبعون ملائكته الذين يذهبون بهم إلى الجنة، والله تعالى أعلم. اهـ [1]

فقد ذكر هذان الإمامان النصوصَ الناطقةَ بأن الله تعالى ليس له جهة، ولا يتصف

1- شرح الإمام النووي على مسلم 19/3.

بالانتقال، وأنَّه لا مكان له، وليس بجسم ولا يتصف بشيء من صفات خلقه تعالى، وأنَّ الآيات والأحاديث المتشابه التي تُوهم أنَّ الله عز وجل يتصف بشيء من صفات الحوادث مصروفةٌ عن ظاهرها محمولةٌ على معانٍ تليق به سبحانه وتعالى.

وبين مذهب السلف الخلف في ذلك، فمن اعتقد اتصافه تعالى بشيء من ذلك، فهو كافر هالك. نسأل الله السلامة مما يؤدي إلى المهالك.

"النص الخامس":

قال العلامة عضد الدين الإيجي عبد الرحمن في المواقف ما نصه:

الخامس الاستدلال بالظواهر الموهمة للتجسيم من الآيات والأحاديث نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:5]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:22] ﴿فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [فصلت:38] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:10] ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج:4] ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة:210]

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:16] وحديث النزول وهو أنه تعالى («يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا في كُلِّ لَيْلَةٍ »، وفي رواية: « فِي كُلِّ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ ، فيقول: هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ »[1] ، وقوله عليه السلام للجارية الخرساء[2] «أين الله؟ فأشارت إلى السماء فقرر، ولم ينكر، وقال: إنها مؤمنة» ، فالسؤال والتقرير المذكوران يُشعران بالجهة

1 – أخرجه الدارقطني في النزول: (ص93). وهذه الرواية إسنادها ضعيف؛ علتها: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، أبو علي العلوي. روى عنه أكثر من واحد، وروى عن أكثر من واحد، ولكنه لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، فالصواب أنه : مجهول الحال. وانظر: تاريخ بغداد362/2.

2 – زيادة خرساء غريبة،وانظر: البدر المنير لابن الملقن 165/8.

والمكان.

والجواب: أنَّها ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات الدالة على نفي المكان والجهة، وكيف ومهما تعارض دليلان ؛ وجب العمل بهما ما أمكن، فَتؤَولُ الظواهرُ:

1- إمَّا إجمالا، ونفوض تفصيله إلى الله عز جل، كما هو رأي من يقف على﴿إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ وعليه أكثر السلف، كما روي عن أحمد: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والبحث عنها بدعة.

2- وإمَّا تفصيلاً، كما هو رأي طائفة، فنقول: الاستواءُ الاستيلاءُ. والعندية بمعنى: الاصطفاء والإكرام، كما يقال: فلان قريب من الملك. ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: أمره. و ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ أي: يرتضيه، فإن الكَلِمَ عَرَضٌ يمتنع عليه الانتقال. و ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: حكمه، أو سلطانه، أو مَلَكٌ من ملائكته مُوكلٌ بالعذاب للمستحقين.

وعليه، فقس سائر الآيات والأحاديث، فالعروج إليه هو: العروج إلى موضع يتقرب إليه بالطاعات فيه. وإتيانه في ظلل: إتيان عذابه. والنزول: محمول على اللطف والرحمة وترك ما يستدعيه عظم الشأن وعلو الرتبة على سبيل التمثيل؛ وخص بالليل؛ لأنه مظنة الخلوات وأنواع الخضوع والعبادات.

والسؤال بأين؟ استكشافٌ عما ظنَّ أنَّها معتقدة له من الأينية في الإلهية، فلما أشارت إلى السماء علم أنها ليست وثنية، وحمل إشارتها على أنها أرادت كونه تعالى خالق السماء؛ فحكم بإيمانها إلى غير ذلك من التأويلات التي ذكرها العلماء لهذه الآيات والأحاديث ونظائرها، فارجع إلى الكتب المبسوطة تظفر بها[1].اهـ

---

1 – المواقف لعضد الدين الإيجي 3/38.

فقد ازددت علما بذكر هذه الأدلة والبراهين عن أولئك الأئمة المحققين أنَّ الله تعالى ليس له جهة، ولا يحل في عرش ولا سماء ولا يتصف بالتحول والانتقال، وغير ذلك من صفات الحوادث.

وما ورد من الآيات والأحاديث المُوهمة ذلك مصروفةٌ عن ظاهرها، ومحمولة على معان تليق بجلال الله تعالى.

وأما من اعتقد أنَّ الله تعالى جالس على العرش، أو حل في السماء، أو يتصف بالتحول والانتقال، أو نحو ذلك من صفات الحوادث، فعقيدته فاسدة مكفرة والعياذ بالله تعالى. اللهم اهدنا جميعا لاعتقاد العقائد الحقة، والبعد عن العقائد الباطلة إنك على كل شيء قدير.

"النص السادس":

قال العلامة الباجوري في حاشيته على الجوهرة على قوله:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا.... أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

قوله: «أَولهُ»، أي: احمله على خلاف ظاهره، مع بيان المعنى المراد، كما هو مذهب الخلف وهم من بعد الخمسمائة.

وقوله: «أو فوض»، أي: بعد التأويل الإجمالي الذي هو: صرف اللفظ عن ظاهره فوض المرادَ من النص الموهم إليه تعالى على طريقة السلف، وهم: مَنْ قبل الخمسمائة، وطريقة الخلف أعلم وأحكم؛ لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجحُ، ولذلك قدمها المصنف، وطريقة السلف أسلم؛ لما فيها من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى.

وقوله: «ورُمْ تنزيها»، أي: واقصد تنزيهًا له تعالى عما لا يليق به، مع تفويض علم المعنى المراد إلى الله تعالى، فظهر مما قررناه اتفاق السلف والخلف على التأويل الإجمالي؛ لأنَّهم يصرفون النص الموهم عن ظاهره المحال عليه تعالى، لكنهم اختلفوا بعد ذلك في تعيين المراد

من النص، وعدم التعيين؛ بناءً على:

1- الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، فيكون معطوفًا على لفظ الجلالة، وعلى هذا فنظم الآية هكذا: وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم. وجملة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حينئذ مستأنفة؛ لبيان سبب التماس التأويل.

2- أو على قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، وعلى هذا فقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ...إلخ استئناف، وذكر مقابله في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾ ...إلخ، أي: كالمجسمة ، فمنهم من قال: إنَّه على صورة شيخ كبير. ومنهم من قال: إنَّه على صورة شاب حسن. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرًا.

والحاصل: أنه إذا ورد في القرآن أوالسنة ما يشعر بإثبات الجهة، أو الجسمية، أو الصورة، أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبهة على تأويل ذلك؛ لوجوب تنزيهه تعالى عما دل عليه ما ذكر بحسب ظاهره، فمما يوهم الجهة:

1- قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾، فالسلف يقولون: فوقية لا نعلمها، والخلف يقولون: المرادُ بالفوقية التعالي في العظمة، فالمعنى: يخافون، أي: الملائكة ربهم من أجل تعاليه في العظمة، أي: ارتفاعه فيها.

2- ومنه قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فالسلف يقولون: استواء لا نعلمه، والخلف يقولون: المرادُ به: الاستيلاء والملك.

ثم قال: وسأل الزمخشري الغزالي[1] عن هذه الآية، فأجابه بقوله: إذا استحال أن تعرف نفسك بكيفية، أو أينيّة، فكيف يليق بعبوديتك أن تصفه تعالى بأين؟ أو كيف؟ وهو مقدس

1 - ذكرها الذهبي في كتاب العرش 388/2، ونسبها لابن غانم المقدسي.

عن ذلك ثم جعل يقول:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عني ما أقولُ ... قَصِّرِ البَحْثَ فذا شرحٌ يطول

(إلى أن قال)

كيفَ تدري من على العرشِ استوى * لا تقلْ كيفَ استوى كيفَ الوصول

كيف يحكي الرب أم كيف يُرَى * فلعمري ليس ذا إلا فضول

فهو لا كيفٌ ولا أينٌ لـــهُ * هوَ ربُّ الكيفِ والكيفُ يحول

جَلَّ ذَاتًا وَصِفَاتٍ وَسَما * وتعالى قَدْرهُ عَمَّا تَقُولُ

3- ومما يوهم الجسمية، قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وحديث الصحيحين «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»، فالسلف يقولون: مجيء ونزول لا نعلمها. والخلف يقولون: وجاء عذاب ربك، أو أمر ربك الشامل للعذاب، والمراد: أنْ ينزل ملك ربنا فيقول عن الله... إلخ.

4- ثم قال:مما يوهم الصورة، ما رواه أحمد والبخاري ومسلم أن رجلاً ضرب عبده، فنهاه النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، وقال:« إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[1] فالسلف يقولون: صورة لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد بالصورة الصفة من سمع وبصر وعلم وحياة، فهو على صفته في الجملة، وإن كانت صفته تعالى قديمة، وصفة الإنسان حادثة، وهذا بناء على أن الضمير في صورته عائد على الله تعالى، كما يقتضيه ما ورد في بعض الطرق «فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»[2]

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 3/151/ح2559، بمعناه، ، وأحمد في مسنده 12/382/ح7420، بنحوه.

2 - أخرجه ابن أبي عاصم في السنة 1/228/ح 517، وابن خزيمة في التوحيد 1/85، والحارث بن أبي أسامة في

وبعضهم جعل الضمير عائدًا على الأخ المصرح به في الطريق التي رواها مسلم بلفظ: «فإِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ »[1]، أي: وإذا كان كذلك، فينبغي احترامه باتقاء الوجه.

5- ومما يوهم الجوارح قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وحديث «إن قلوب بني آدم كلها كقلب واحد بين أصبعين من أصابع الرحمن» ، فالسلف يقولون: لله وجه ويد وأصابع لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد من الوجه الذات، وباليد القدرة والمراد من قوله: «بين أصبعين من أصابع الرحمن» : بين صفتين من صفاته، وهاتان الصفتان القدرة والإرادة. اهـ كلام العلامة الباجوري.

وبذكر تلك النصوص والبراهين الناطقة بأن الله تبارك وتعالى يستحيل عليه الجلوس على العرش، أو الحلول في السماء، أو في جهة من الجهات، أو اتصافه بشيء من صفات الحوادث تزداد علما بكفر من يعتقد ذلك، كالمجسمة الذين كفر بسببهم كثير من جهلة العوام.

نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة والعقائد الزائغة، ونسأله السلامة من كل اعتقاد يخالف ما كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه، والسلف الصالح الذين منهم الأئمة المجتهدون رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

مسنده 831/2. والبيهقي في الأسماء والصفات 64/2/ح 640 ، جميعهم من طرق عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر به. وهذه الرواية ضعيفة فيها ثلاث علل: الأولى: عنعنة حبيب بن أبي ثابت، وهو مدلس.الثانية: عنعنة الأعمش، وهو مدلس أيضًا. الثالثة: مخالفة الأعمش لسفيان الثوري، فقد رواه الثوري عن حبيب عن عطاء مرسلًا، كما عند ابن خزيمة في التوحيد 86/1. وأعله الإمام ابن خزيمة بتلك الثلاث. وذكر البيهقي أن زيادة "على صورة الرحمن"، أَدَّاها بَعْضُ الرُّوَاةِ عَلَى مَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ مِنْ مَعْنَاهُ، فهي مدرجة. ابن حجر في الفتح فتح الباري 3/11.

1 - أخرجه مسلم في صحيحه 2016/4، ح2612.

"النص السابع":

قال العلامة الشيخ عبد القادر الكردستاني: ما ورد به ظاهر الشرع وامتنع حمله على معناه الحقيقي مثل الاستواء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، واليد في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾، والوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ والعين في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾، فهى مجازات وتمثيلات، أي: تصويرات للمعاني العقلية بإبرازها في الصور الحسية، فالاستواء مجاز عن الاستيلاء، أو تمثيل وتصوير لعظمة الله تعالى، واليد مجاز عن القدرة، والوجه عن الذات، والعين عن البصر.اهـ[1]

"النص الثامن":

قال العلامة الكبير الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق في باب أحكام المرتدين ما نصه: وَاخْتَلَفُوا في قَوْلِهِ: فُلَانٌ في عَيْنِي كَالْيَهُودِيِّ في عَيْنِ اللَّهِ، فَكَفَّرَهُ الْجُمْهُورُ، وَقِيلَ: "لَا" إنْ عَنَى بِهِ اسْتِقْبَاحَ فِعْلِهِ، وَقِيلَ: "يَكْفُرُ" إنْ عَنَى الْجَارِحَةَ لَا الْقُدْرَةَ، وَالْأَصَحُّ مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ في الْمُتَشَابِهِ، كَالْيَدِ.

وَاخْتَلَفُوا في جَوَازِ أَنْ يُقَالَ: بين يَدَيْ اللَّهِ. وَيَكْفُرُ بقوله: يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ فِعْلاً لَا حِكْمَةَ فيه، وَبِإِثْبَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ قال: اللَّهُ في السَّمَاءِ.

فَإِنْ قَصَدَ حِكَايَةَ ما جاء في ظَاهِرِ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَكَانَ كَفَرَ، وَإِنْ لم يَكُنْ له نِيَّةٌ كَفَرَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وهو الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ... وَبِوَصْفِهِ تَعَالَى بِالْفَوْقِ أو بِالتَّحْتِ[2].اهـ

فقد نص هذا الإمام المحقق على: أنَّ من اعتقد أنَّ الله تعالى له مكان، أو يحل في جهة، أو

---

1 - تقريب المرام شرح تهذيب الكلام 150/2 .

2 - البحر الرائق 129/5.

يشبه شيئا من الحوادث يكفر، نسأل الله تعالى السلامة من عمى البصيرة.

"النص التاسع":

قال المحقق العلامة علي القاري في "مرقاة المفاتيح شرح المصابيح" في شرح حديث «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» ما نصه:

الْمُتَشَابِهُ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، كَالنَّفْسِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: 116]، وَالْمَجِيءِ فِي ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وَفَوَاتِحِ السُّوَرِ، كـ﴿صٓ﴾ ﴿قٓ﴾ ﴿نٓ﴾

وَالثَّانِي: يَقْبَلُهُ ذَكَرَ شَيْخُ الشُّيُوخِ السُّهْرَوَرْدِيُّ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ: أَخْبَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالِاسْتِوَاءِ، وَالنُّزُولِ، وَالْيَدِ، وَالْقَدَمِ، وَالتَّعَجُّبِ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ دَلَائِلُ التَّوْحِيدِ، فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِتَشْبِيهٍ، وَتَعْطِيلٍ.

قِيلَ: هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعَوَّلُ، وَعَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ شَرَطَ فِي التَّأْوِيلِ أَنَّ كُلَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِلَّا فَلَا.

قَالَ ابنُ حَجَرٍ: أَكْثَرُ السَّلَفِ لِعَدَمِ ظُهُورِ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي أَزْمِنَتِهِمْ يُفَوِّضُونَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَ تَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ عَنْ ظَاهِرِهَا الَّذِي لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ؛ وَأَكْثَرُ الْخَلَفِ يُؤَوِّلُونَهَا بِحَمْلِهَا عَلَى مَحَالٍّ تَلِيقُ بِذَلِكَ الْجَلَالِ الْأَقْدَسِ، وَالْكَمَالِ الْأَنْفَسِ؛ لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَى ذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدَعِ فِي أَزْمِنَتِهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَوْ بَقِيَ النَّاسُ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ لَمْ نُؤْمَرْ بِالِاشْتِغَالِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا الْآنَ، فَقَدْ كَثُرَتِ الْبِدَعُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْكِ أَمْوَاجِ الْفِتَنِ تَلْتَطِمُ، وَأَصْلُ هَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْوَقْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي

﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: 7]، فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى الْجَلَالَةِ، وَالْأَقَلُّونَ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى ﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾، وَمِنْ أَجَلِّهِمُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَكَانَ يَقِفُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ حَمْلاً لِلنَّاسِ عَلَى سُؤَالِهِ، وَالْأَخْذِ عَنْهُ: أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ رَفْعُ الْخِلَافِ بِأَنَّ الْمُتَشَابِهَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مَا لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلاً قَرِيبًا فَهَذَا مَحْمَلُ الْوَقْفِ الْأَوَّلِ، وَمَا يَقْبَلُهُ فَهَذَا مَحْمَلُ الثَّانِي، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ قَبُولَ التَّأْوِيلِ إِنْ قَرُبَ مِنَ اللَّفْظِ، وَاحْتَمَلَهُ وَضْعًا، وَرَدَّهُ إِنْ بَعُدَ عَنْهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ السَّلَفَ، وَالْخَلَفَ مُؤَوِّلُونَ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلَكِنَّ تَأْوِيلَ السَّلَفِ إِجْمَالِيٌّ؛ لِتَفْوِيضِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَأْوِيلَ الْخَلَفِ تَفْصِيلِيٌّ؛ لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَيْهِ لِكَثْرَةِ الْمُبْتَدِعِينَ[1] .اهـ

"النص العاشر":

قال حجة الإسلام الإمام الغزالي في الإحياء في مبحث الركن الأول من أركان الإيمان ما نصه: الأصل الرابع:

العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز، بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة الحيز.

وبرهانه: أن كل جوهر متحيز، فهو مختص بحيزه ولا يخلو من أن يكون ساكنا فيه، أو متحركًا عنه، فلا يخلو عن الحركة أو السكون، وهما حادثان، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث، ولو تصور جوهر متحيز قديم؛ لكان يعقل قدم جوهر العالم، فإن سماه مُسمٍّ جوهرًا، ولم يرد به المتحيز كان مخطئا من حيث اللفظ لا من حيث المعنى.

الأصل الخامس:

العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر مخصوصا بحيز بطل كونه جسما؛ لأنَّ كل

1 - مرقاة المفاتيح 162/1

جسم مختص بحيز ومركب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار.

وهذه سمات الحدوث، ولو جاز أن يعتقد أن صانع العلم جسم؛ لجاز أن يعتقد الإلهية للشمس والقمر، أو لشيء آخر من غير إرادة التأليف من الجواهر كان ذلك غلطًا في الاسم مع الإصابة في نفي معنى الجسم.

الأصل السادس:

العلمُ بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم أو حال في محل؛ لأنَّ العرض ما يحل في الجسم، فكل جسم حادث لا محالة، ويكون محدثه موجودًا قبله، فكيف يكون حالًا في الجسم، وقد كان موجودًا في الأزل وحده وما معه غيره، ثُمَّ أحدث الأجسام والأعراض بعده؛ ولأنَّه عالم قادرٌ مريد خالق، وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض، بل لا تعقل إلا لموجود قائم بنفسه مستقل بذاته.

وقد تحصل من هذه الأصول أنه تعالى موجود قائم بنفسه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض، وأنَّ العالم كله جواهر وأعراض وأجسام، فإذا لا يشبه شيئًا، ولا يشبهه شيء، بل هو الحي القيوم الذي ليس كمثله شيء، وأنَّى يشبه المخلوق خالقه، والمقدور مُقدِّره، والمصوِّر مُصوِّره، والأجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه، فاستحال القضاء بمماثلته ومشابهته[1].اهـ

قال شارحه العلامة الزبيدي الشهير بمرتضى عند قول المصنف "وكل جسم حادث ويكون محدثه موجودا قبله"... إلخ ما نصه[2]:

1 - إحياء علوم الدين 106/1.

2 - إتحاف السادة المتقين 100/2.

قال السبكي: صانع العالم لا يحل في شيء؛ لأنه لو حل في شيء إما عرضا، أو جوهرًا، أو صورة، والجميع محالٌ؛ ضرورة افتقار الحالِّ لما حلَّ فيه، ولا شيء من المفتقر بواجب الوجود، وكل حال في شيء مفتقر، فلا شيء من واجب الوجود بحال في شيء، وهو المطلوب.اهـ ...

ثم قال أيضا عند قول المصنف "والأجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه" ...إلخ: اعلم أنَّ أهل مِلة الإسلام قد أطلقوا جميعًا القول بأنَّ صانع العالم لا يشبه شيئًا من العالم، وأنَّه ليس له شبه، ولا مثلٌ ولا ضدٌ، وأنَّه سبحانه موجود بلا تشبيه ولا تعطيل، ثُمَّ اختلفوا بعد ذلك فيما بينهم:

1- فمنهم من اعتقد في التفصيل ما يوافق اعتقاده في الجملة، ولم ينقض أصول التوحيد على نفسه بشيء من فروعه، وهم المحققون من أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث، وأهل الرأي الذين تمسكوا بأصول الدين في التوحيد والنبوات، ولم يخلطوا مذاهبهم بشيء من البدع والضلالات المعروفة بالقدر، والإرجاء، والتجسيم، والتشبيه، والرفض، ونحو ذلك.

وعلى ذلك أئمة الدين جميعهم في الفقه والحديث والاجتهاد في الفتيا والأحكام، كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والثوري، وفقهاء المدينة، وجميع أئمة الحرمين، وأهل الظاهر، وكل من يعتبر خلافه في الفقه، وبه قال أئمة الصفاتية المثبتة من المتكلمين، كعبد الله بن سعيد القطان، والحارث بن أسد المحاسبي، وعبد العزيز المكي، والحسين بن الفضل البجلي، وأبي العباس القَلاَنِسِيِّ، وأبي الحسن الأشعري، ومن تبعهم من الموحدين الخارجين عن التشبيه والتعطيل، وعليه ذهب أيضًا أئمة أهل التصوف، كأبي سليمان الدَّارَانِيُّ، وأحمد بن أبي الحواري وسَري السَّقَطِيُّ، وإبراهيم بن أدهم، والفضيل بن عياض، والجنيد، ورُوَيْم، والنووي، والخراز، والخواص، ومن جرى مجراهم دون من انتسب إليهم، وهم بريئون منهم

من الحلولية وغيرهم، وعلى ذلك درج من سلف من أئمة المسلمين في الحديث، كالزهري، وشعبة، وقتادة، وابن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن معين وعلى بن المديني، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى التميمي، وجميع الحفاظ لحديث رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- الذين نقل قولهم في الجرح والتعديل، والتمييز بين الصحيح والسقيم من الأخبار والآثار، وكذلك أئمة الذين أخذت عنهم اللغة والنحو، والقراءات، وإعراب القرآن، كلهم كانوا على طريقة التوحيد من غير تشبيه، ولا تعطيل، كعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والأصعمي، وأبي زيد الأنصاري، وسيبويه، والأخفش، وأبي عبيدة، وأبي عبيد، وابن الأعرابي، والأحمر والفراء، والمفضل الضبي، وأبي مالك، وعثمان المازني، وأحمد بن يحيى، وأبي شمر، وابن السكيت، وعلي بن حمزة الكسائي، وإبراهيم الحربي، والمبرد، والقراء السبعة قبلهم، وكل من يصح اليوم الاحتجاج بقوله في اللغة والنحو والقراءات من أئمة الدِّين، فإنهم منتسبون إلى ما انتسب إليه أهل السنة والجماعة في التوحيد، وإثبات صفات المدح لمعبودهم، ونفي التشبيه عنه.

2- ومنهم من أجرى على معبوده أوصافًا تؤديه إلى القول بالتشبيه **مع تنزيه منه في الظاهر**، كالمشبهة، والمجسمة، والحلولية على اختلاف مذاهبهم في ذلك.

أما الخارجون عن ملة الإسلام ففريقان:

1- أحدهما: دهرية ينكرون الصانع، فلا يتكلمون في نفي التشبيه عنه، وإنما يتكلمون في إثباته.

2- والفريق الثاني: مُقرِّون بالصانع، ولكنهم مختلفون:

أ- فمنهم من يقول بإثبات صانعين هما النور والظلمة.

ب- ومنهم من ينسب الأفعال والحوادث إلى الطبائع الأربعة.

ج - ومنهم من يقر بصانع واحد قديم، وهؤلاء مختلفون فيه:

فمنهم من يقول: إنه لا يشبه شيئًا من العالم، ويُفرط في نفي الصفات عنه حتى يدخل في باب التعطيل، وهم أكثر الفلاسفة، وفيهم المفرط في إثبات الصفات، والجوارح له تعالى حتى يدخل في باب التشبيه بينه وبين خلقه، **كاليهود الذين زعموا: أنَّ معبودهم على صورة الإنسان في الأعضاء، والجوارح، والحد، والنهاية، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ومعهم على هذا القول جماعة من المنتسبين إلى الإسلام مع تنزيههم من القول بالتشبيه في الظاهر؛ خوفًا من إظهار العامة على عوار مذاهبهم، وهؤلاء فرق**: منهم أصحاب هشام بن الحكم الرافضي، والجواربية: أصحاب داود الجواربي، والحلولية: أصحاب أبي حُلمان الدمشقي، والبيانية: أصحاب بيان بن سمعان التميمي، والتناسخية: أصحاب عبد الله بن منصور بن عبد الله ابن جعفر، والمغيرية: أصحاب المغيرة بن سعيد، وغير هؤلاء، ولهم مقالات يقشعر منها البدن، قد ذكرها أصحاب الملل والنحل، وفيما أشرنا إليه كفاية.اهـ

ثُمَّ قال بعد كلام: قال والد إمام الحرمين في "كفاية المعتقد": أمَّا ما ورد مِنْ ظاهر الكتاب والسنة مما يوهم بظاهره تشبيهًا، فللسلف فيه طريقان:

1- إحداهما: الإعراض عن الخوض فيها، وتفويض علمها إلى الله تعالى، وهذه طريقة ابن عباس، وعامة الصحابة، وإليها ذهب كثير من السلف، وذلك مذهب من يقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، ولا يستبعد أن يكون لله تعالى سر في كتابه، والصحيح أن الحروف المتقطعة يعني بها ما في أوائل السور كـ: ﴿صٓ﴾﴿حمٓ﴾﴿قٓ﴾ ﴿نٓ﴾ من هذا القبيل.

2- والطريقة الثانية: الكلام فيها، وفي تفسيرها، بأنْ يردّها عن صفات الذات إلى صفات

الفعل، فيحمل النزول على قرب الرحمة، واليد على النعمة، والاستواء على القهر والقدرة، وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»، ومن تأول هذا اللفظ انتفى عن قلبه ريبة التشبيه.، وقد قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ﴾، فكيف يكون على العرش ساعة كونه سادسهم، إلا أن يُرد ذلك إلى معنى الإدراك والإحاطة لا إلى معنى المكان والاستقرار والجهة والتحديد.اهـ

ثُمَّ قال: ولنذكر نَصَّ إمام الحرمين في الرسالة النظامية في هذه المسألة، وهي آخر مؤلفاته على ما زعم ابن أبي شريف، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: قال إمام الحرمين في الرسالة النظامية:

اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ:

1- فَرَأَى بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا، وَالْتَزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ، وَمَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ.

2- وَذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ إِلَى الانْكِفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَى مَوَارِدِهَا وَتَفْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأْيًا وَنَدِينُ اللَّهَ بِهِ عَقِيدَةً: اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيل هَذِه الظَّوَاهِر حتمًا فلاَ شَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهِ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمُتَّبَعُ. اهـ

قال الحافظ: وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار، كالثوري والأوزاعي، ومالك، والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتَّفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة صلى الله تعالى

عليه وعلى آله وسلم[1]. اهـ

قال المصنف في إلجام العوام: إنَّ الحق الصريح الذي لا مِراء فيه هو: مذهب السلف، أعني: مذهب الصحابة والتابعين، وهو الحق عندنا أنَّ كل مَنْ بلغه حديث من هذه الأخبار من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور: 1- التقديس. 2- والتصديق. 3- والاعتراف بالعجز. 4- والسكوت. 5- والكف. 6- والإمساك. 7- والتسليم لأهل المعرفة.

وقال الحافظ ابن حجر: وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال:

1- قولان لمن يجريها على ظاهرها:

أ- أحدهما: من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين، وهم المشبهة، ويتفرع من قولهم عدَّة أراء.

ب - والثاني: من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين؛ لأنَّ ذت الله لا تشبه الذوات؛ فصفاته لا تشبه الصفات، فإنَّ صفات كُلِّ موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته.

2 - وقولان لمن يثبت كونها صفة، ولكن لا يجريها على ظاهرها.:

أ - أحدهما: يقول لا نؤول شيئا منها، بل نقول الله أعلم بمراده.

ب- والآخر: يؤول. فيقول مثلاً: معنى الاستواء: الاستيلاء، واليد: القدرة، ونحو ذلك.

3 - وقولان لمن لا يجزم بأنها صفة:

أ - أحدهما: يجوز أن تكون صفة، وظاهرها غير مراد، ويجوز أن لا تكون صفة.

ب - والآخر: يقول: لا يُخاض في شيء من هذا، بل يجب الإيمان به؛ لأنه من المتشابه

1 - انظر: فتح الباري 107/13.

الذي لا يدرك معناه[1].اهـ.

وقال الحافظ أيضا: لأهل الكلام في الصفات، كالعين، والوجه، واليد ثلاثة أقوال:

أحدهما: أنها صفات ذات أثبتها السمع، ولا يهتدي إليها العقل.

والثاني: أنَّ العين كناية عن صفة البصر، واليد كناية عن صفة القدرة، والوجه كناية عن الوجود.

والثالث: إمرارها على ما جاءت مُفوضًا معناها إلى الله تعالى.

وقال الشيخ شهاب الدين السُّهْرَوَرْدِي [2] في كتاب العقيدة له: أخبر الله في كتابه، وثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في الاستواء، والنزول، والنفس، واليد، والعين، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل؛ إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى .

قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد، وبه يقول السلف الصالح. وقال غيره: لم ينقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، ولا عن أصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك، ولا المنع من ذكره، ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل عليه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:3] ، ثم يترك هذا الباب، فلا يميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز مع حضِّه على التبليغ عنه حتى نقلوا عنه أقواله، وأفعاله، وأحواله، وصفاته وما فعل بحضرته، فدل على أنَّهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراده الله منها. ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فمن أوجب

1 - انظر: فتح الباري 408/13.

2- هو: عُمَر بْن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه بْنِ عمويه، الشَّيْخ شهابُ الدّين أَبُو حفص الصُّوفيّ السُّهْرَوَرْدِي شيخُ العراق، المتوفى: 632 هـ. انظر: تاريخ الإسلام 78/14.

خلاف ذلك بعدهم، فقد خالف سبيلهم وبالله تعالى التوفيق[1].اهـ

تكميل: قول من قال: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم.

نقل الحافظ ابن حجر عن بعضهم[2]: أنه ليس بمستقيم؛ لأنه ظن أنَّ طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن، والحديث من غير فقه في ذلك، وأنَّ طريقة الخلف هي: استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف، والدعوى في طريقة الخلف، وليس الأمر كما ظن بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى، وفي غاية التعظيم له، والخضوع لأمره، والتسليم لمراده، وليس من سلك طريقة الخلف واثقًا بأن الذي يتأوله هو المراد، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله اهـ. كلام العلامة الزبيدي.

"النص الحادي عشر":

قال حجة الإسلام الإمام الغزالي في كتابه عقيدة أهل السنة وبعض شُرَّاحِهِ ما ملخصه[3]:

«إن الله ليس بجسم»؛ لأنَّ الجسم متركب، ومتحيز، وذلك أمارات الحدوث، والجسم: ما تركب من جوهرين فأكثر، أو ما له طول وعرض وعمق.

«ولا جوهر» أي: فردٌ؛ لأنَّه عندنا اسم للجزء الذي لا يقبل القسمة، وهو متحيزٌ، ويتركب منه الجسم، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

«وأنه لا يماثل الأجسام لا في التقدير، ولا في قبول الانقسام» ؛ لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ؛ ولأنَّ من لوازم الأجسام الحدوث والتركب والتحيز، ومن لوازم الذَّاتِ

1 - انظر: فتح الباري 390/13.

2 - انظر: فتح الباري 352/13.

3 - انظر: إحياء علوم الدين 173/1.

الأقدس القدم، وعدم التركب، والتحيز، ومن المعلوم أن تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، فالله سبحانه وتعالى لا يماثل الأجسام فيما ذكر، ولا في إحاطة المقادير والنهايات، ولا في قبول الانقسام طولًا وعرضا وعمقًا. «وأنه ليس بجوهر، ولا تَحلّه الجواهر، ولا بعرض ولا تَحلّه الأعراض»؛ لأنَّ العرض ما قام بالغير، وكان تَحيزهُ تابعًا لتحيز الجرْم، والله منزه عن ذلك؛ لقيام الأدلة العقلية والنقلية على نفي ذلك عنه تعالى؛ ولأنَّ ما يَحِلّهُ العرضُ هو: الجسم، والله تعالى ليس بجسم؛ لقيام الأدلة على ذلك. «بل لا يماثل موجودًا، ولا يماثله موجودٌ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ ، ولا هو مثلُ شيء، وأنَّهُ لا يَحدُّه المقدارُ، ولا تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات»؛ لأنه ليس بجسم، ولا حَالٍّ في الجسم، والحجةُ القاطعة في ذلك قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ .

«وأنه مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله»، وبالمعنى الذي أراده استواء منزهًا عن المماسة، والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال»، أي: نؤمن باستوائه على العرش، ونَكِلُ كيفيتة إلى الله تعالى، ولكن يجب صرف اللفظ عن ظاهره؛ لاستحالة الظاهر عليه تعالى، وهو: الاستقرار على العرش؛ لكونه من خواصِّ الأجسام، وقد ثبت أن إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى سئل عن ذلك، فأجاب السائل بعد إطراق رأسه مليًّا بقوله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسائل عن هذا مبتدع، أخرجوه عني.

وهذا هو مذهب السلف، وعليه الأئمة الأربعة. وأمَّا الخلف، فيصرفون اللفظ عن ظاهره أيضًا، ويزيدون بتعيين المراد من ذلك، فيقولون: استوى على العرش استواءً لا كالاستواء المعهود، بل المرادُ: استولى على العرش استيلاءَ قهرٍ وعظمةٍ، والاستواءُ في كلام العرب بمعنى الاستيلاء ثابت.

قال شاعرهم:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

ولا شك أنَّ القرآن نزل بلغتهم، فيفسر منه ما ظاهره مشكلٌ بما ورد من لغتهم مما لا إشكال فيه، ولو على طريق المجاز، فالاستواء بمعنى استيلاء لا ضير فيه، فصرف اللفظِ عن ظاهره متفق عليه عند الفريقين، وإنَّما الخلاف بينهما في تعيين المراد، ولكل وجهةٌ.

«لا يحمله العرش، بل العرش، وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش والسماء، وفوق كل شيء إلي تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قُربًا إلى العرش والسماء، كما لا تزيده بُعدًا عن الأرض والثرى» أي: فوقية لا ندرك معناها؛ لأنَّ الفوقية المركوزة في أذهاننا مستحيلة عليه تعالى وإنما يعلمها هو تعالى. هذا هو مذهب السلف.

أمَّا الخلف، فيوافقون السلف في صرف اللفظ عن ظاهره، ويزيدون بتعيين المراد من ذلك، فيقولون: المراد بالفوق العُلو المعنوي، وهو: العزُّ، والشرفُ، والسلطة التامة، كما هو المراد بقولنا: السلطان فوق الوزير، فلا يرتاب عاقلٌ في صحة معناه لله تعالى، فالفوقيةُ فوقيةُ قهرٍ، وسلطنةٍ، ومكانةٍ لا مكان.

قال إمام الحرمين: يفيد ذلك حديث «لا تفضلوني على يونس»[1] فلولا تنزهه تعالى عن الجهة، لكان محمدٌ في معراجه أقرب من يونس في نزول الحوت به لقاع البحر.

«وهو مع ذلك قريبٌ من كل موجودٍ، وأقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد؛ إذ لا يماثل قربه قرب الأجسام، كما لا تماثل ذاته الأجسام، وأنه لا يحلُّ في شيء، ولا يحلُّ شيء فيه، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحدّه زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان، وأنه بائن عن خلقه بصفاته».

---

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 6/ 2741 / ح7101، بمعناه.

أي: مع صفاته، أي: أنه مباين لخلقه، فليست ذاته، كذوات خلقه، وليست صفاته كصفات خلقه؛ لثبوت القدم، وغيره من صفات الكمال لذات الله تعالى، وصفاته، وثبوت الحدوث، وغيره من صفات النقص؛ لذوات خلقه وصفاتهم ليس في ذاته سواه، ولا في سواه ذاته، وأنَّه مقدس عن التغيّر والانتقال لا تحلِّه الحوادث، ولا تعتريه العوارض، بل لا يزال في نعوت جلاله مُنزهًا عن الزوال، وفي صفات كماله مستغنيا عن زيادة الاستكمال».

"النص الثاني عشر":

قال الإمام الكبير أبو حيان في تفسيره في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ما نصه: أَيْ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ. قَالَ الثَّوْرِيُّ: الْمَعْنَى عِلْمُهُ مَعَكُمْ، وَهَذِهِ آيَةٌ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِيهَا، وَأَنَّهَا لَا تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهَا مِنَ الْمَعِيَّةِ بِالذَّاتِ، وَهِيَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ التَّأْوِيلَ فِي غَيْرِهَا مِمَّا يُجْرَى مَجْرَاهَا مِنِ اسْتِحَالَةِ الْحَمْلِ عَلَى ظَاهِرِهَا. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: فِي مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ تَأْوِيلِ مَا لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَدْ تَأَوَّلَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَتَأَوَّلَ «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» ، لَوِ اتَّسَعَ عَقْلُهُ لَتَأَوَّلَ غَيْرَ هَذَا مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ[1].اهـ.

فتراه نصَّ على المعية في الآية مفسرة بالعلم والقدرة، وأنَّ تَأَوُّلَ هذه الآية مُجْمعٌ عليه، وأنَّه دليل على تأويل غيرها من الآيات المتشابهات التي يستحيل حملها على ظاهرها، وأنَّ من منع ذلك ناقص العقل.

والحاصل: أنَّه حيثُ استحالَ على الله سبحانه وتعالى أن يكون معنا بذاته، وجب تأويلُ المعية بالعلم والقدرة بإجماع المجسمة وغيرهم، وكذلك يجب صرف الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ وجميع الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها المحال، وحملها

1 - البحر المحيط لأبي حيان 10/ 101.

على معان تليق بجلاله تعالى، فمن اعتقد أن الله عز وجلَّ حالٌّ في العرش، أو في السماء، أو متصف بشيء من صفات الحوادث، فهو كافرٌ، والعياذ بالله تعالى.

"النص الثالث عشر":

قال الإمام البيهقي في كتابه الأسماء والصفات في باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ ...الآية ما ملخصه:

أمَّا الإتيان والمجيء، فعلى قول أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه يحدث الله تعالى يوم القيامة فعلاً يسميه إتيانا ومجيئًا لا بأن يتحرك، أو ينتقل، فإنَّ الحركة والسكون والانتقال والاستقرار من صفات الأجسام، والله تعالى أحد صمد ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وهذا، كقوله عز وجل: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [النحل:26] ولم يرد به إتيانا من حيث النُّقْلة، وإنَّما أراد إحداث الفعل الذي به خرّب بنيانهم، وخر عليهم السقف من فوقهم، فسمى ذلك الفعل إتيانًا، وهكذا قال في أخبار النزول: إنَّ المراد به فعل يحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة يسميه نزولًا بلا حركة ولا نُقْلة تعالى الله عن صفات المخلوقين.

ثُمَّ روى بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: «يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الأَخِيرُ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟»

قال أبو سليمان الخطابي: هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها، وإجراءها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها.

وروى بسنده إلى الأوزاعي عن الزهري ومكحول قالا: امضوا الأحاديث على ما جاءت.

قال: وسئل الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه، فقالوا: أمرّوها كما جاءت بلا كيفية.

قال أبو سليمان رحمه الله تعالى: وإنَّما ينكر هذا، وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزوله من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام، والأشباح، فأمَّا نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام، فإنَّ هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنَّما هو خبرٌ عن قدرته، ورأفته بعباده، وعطفه عليهم، واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لا يتوجه على صفاته كيفية، ولا على أفعاله كمية سبحانه، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير...

وقال أبو سليمان في معالم السنن: وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه ذكره الله تعالى في كتابه، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾... الآية، فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله تعالى ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وإنَّما حظ الراسخين أن يقولوا آمنا به كل من عند ربنا، وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن، كقوله عز وجل ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه، وَرُوِيَ مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم...

وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يُرْجَعُ إلى معرفته بالحديث والرجال، فحاد عن هذه الطريقة حين رُوِيَ حديث النزول، ثم أقبل على نفسه، فقال: إنْ قال قائل: كيف ينزل

ربنا إلى السماء. قيل له: ينزل كيف يشاء. فإنْ قال: هل يتحرك إذا نزل؟ فقال: إنْ شاء تحرك، وإنْ شاء لم يتحرك.. وهذا خطأٌ فاحشٌ عظيمٌ، والله تعالى لا يوصف بالحركة؛ لأنَّ الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وإنَّما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث، وأوصاف المخلوقين، والله تبارك وتعالى متعالٍ عنهما ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح، ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه لم يكن يخرج به هذا القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش.

قال: وإنما ذكرت هذا؛ لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع، فإنَّه لا يثمر خيرًا، ولا يفيد رُشدًا. ونسأل الله العصمة من الضلال، ومن القول بما لا يجوز من الفاسد والمحال.

وقال القتيبي: قد يكون النزول بمعنى إقبالك على الشيء بالإرادة والنية، وكذلك الهبوط والارتفاع والبلوغ والمصير، وأشباه هذا من الكلام.

وذكر من كلام العرب ما يدل على ذلك، قال: ولا يراد بشيء من هذا انتقال يعني بالذات، وإنَّما يراد به القصد إلى الشيء بالإرادة والعزم والنية.

قلت: وفيما قاله أبو سليمان رحمه الله تعالى كفاية، وقد أشار إلى معناه القتيبي في كلامه، فقال: لا نحتم على النزول منه بشيء، ولكنَّا نبين كيف هو في اللغة، والله أعلم بما أراد.

وقرأت بخط الأستاذ أبي عثمان رحمه الله تعالى في كتاب الدعوات عقيب حديث النزول قال الأستاذ أبو منصور يعني: الْحَمْشَاذِيُّ على إثر الخبر: وقد اختلف العلماء في قوله« ينزل الله»، فسئل أبو حنيفة عنه، فقال: ينزل بلا كيف، وقال حماد بن زيد: نزوله إقباله، وقال بعضهم: ينزل نزولًا يليق بالربوبية بلا كيف من غير أن يكون نزول الخلق بالتجلي والتحلي؛ لأنه جَلَّ جلاله منزه عن أن تكون صفاته مثل صفات الخلق، كما كان مُنزهًا عن أن تكون ذاته مثل ذات الغير، فمجيئه وإتيانه ونزوله على حسب ما يليق بصفاته من غير تشبيه ولا

كيفية.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من وجوه صحيحه، وورد في التنزيل ما يصدقه، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، والمجيء والنزول صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حَالٍ إلى حَالٍ، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جلّ الله تعالى عما يقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا؛ ثم ذكر ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[آل عمران:7]

قالت: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم:«إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَاحْذَرُوهُمْ» [1] اهـ.

والمراد بقوله: «سَمَّى اللَّهُ » أي: في كتابه بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾.

هذا وإتماما للفائدة نختم هذه الرسالة بذكر مسألتين مهمتين وهما حكمة ذكر المتشابه في القرآن وعقيدة أهل السنة والجماعة.

1 - متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه 6/33/ح 4547، ومسلم في صحيحه 4/2053/ح2665.

حكمة ذكر المتشابه في القرآن

إنَّما ذكر المتشابه في القرآن مع أنه إنَّما أُنزل لبيان الأحكام الشرعية، وإرشاد العباد وهدايتهم لما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة لوجوه:

1- منها: أنَّ القرآن نزل بلغة العرب، وكلامهم منه المجاز والكناية، والتلميح، وغيرها من المستحسنات، ومنه المُوجزُ الذي لا يَخفى على سامعه، ولا يحتمل غير ظاهره، والمطوّل للإيضاح والتوكيد، فأنزل الله القرآن على هذين الضربين؛ ليتحقق عجزهم عن الإتيان بمثله لو أرادوا معارضته بأي ضرب شاءوا، ولو نزل كله محكمًا واضحًا؛ لقالوا: هلا أُنزل بالضرب المستحسن عندنا.

2- ومنها: أن يشتغل أهل الفكر والنظر بِردِّ المتشابه إلى المحكم؛ فيتسع فكرهم ويهتموا بالبحث عن معانيه؛ فيثابون على تعبهم، ولو أُنزل كُلُّه محكمًا؛ لاستوى في معرفته العالم والجاهل، ولضعفت الفكر وخمدت الخواطر، ولكن مع الغموض تقدح الفكرة، ويجتهدُ في استخراج المعاني.

3- ومنها: اختبر عباده؛ ليتميز الثابت على الحق، ويقف عند المتشابه، ويردَّ علمه إلى الله تعالى؛ فيعظم ثوابه، ويتزلزل المنافق، ويرتاب فيه، ويزيغ عن الحق فيستحق بذلك العقوبة، ولله في خلقه شئون.

عقيدة أهل السنة والجماعة وأحوالهم

أمَّا عقيدتهم:

1- فهم يتحلون باعتقاد ما يقتضيه عموم قول الله عز وجل ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ وسورة ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وما يقتضيه العقل من أنَّ خالق العالم لا يشبه خلقه، فإنَّ الصانع لا يشبه الصنعة، وأنَّ التكيف والتحديد لا يكونان إلا في المخلوق لأنَّهما صفتان للمحدث، وأنَّ الله تبارك وتعالى متصف بصفات الجلال والكمال من الحياة والقدرة والعلم والإرادة والحكمة؛ فهو يعلم الأمور على ما هي عليه محيطٌ بالكليات والجزئيات ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك:14]، وأنَّه هو المخترع لجميع المخلوقاتِ العرشُ وما حوى والسموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى.

2- وأنَّه خلق الخلق من غير احتياج إليه، ولم يدركه نصبٌ في إيجاده، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ٣٨﴾ [ق:38] أي: تعب ونصب.

3 - وأنَّه ليس في خلقه علة لمعلول، وليس تقديم بعضها على بعض لحقٍّ واجب، ولا تأخير متأخر منها لاضطرار لازم، ولا نفي جمع الضدين لعجز واقع، ولا تناهي مخلوقاته وانحصارها لضعف لاحقٍ؛ بل كل ذلك منه تعالى لاختيار وحكمة يعلمها هو عز وجل.

4- وأنَّ كل نعمة منهُ مِنَّةٌ وفضلٌ، وكل محنة وضلالة عدل منه وحكمة.

5- وأنَّه لا يدرك بالعقل ولا يتصور بالوهم، قال تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٠٣﴾ [الأنعام:103] ، بل السبيل إلى معرفته العجز عن إدراكه، كما قال أبو بكر رضي الله عنه: سبحان من لا يوصل إلى معرفته إلا بالعجز عن

معرفته, وعن الإمام مالك أنه قال: كل ما يقع في القلب، فالله بخلافه. وذلك أن كل ما يقع في القلب إنما هو خلق من خلق الله، ولا يشبه الخالق المخلوق.

وقال الشافعي رضي الله عنه: آمنت بالله، كما أمر الله؛ فهو الواحد الأحد الموجود بلا ابتداء الباقي بلا انتهاء الظاهر بصفاته وأفعاله؛ الباطن بكنهه وذاته ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:3]الغني عما سواه، المحتاج إليه كل ما عداه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر:15] كان ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان، ولا يزال على ما هو عليه تنزه عن المكان والجهة وصفات الحوادث والتغيرات الأعراض.

6- وأنه المتصرف في خلقه بمقتضى حكمته وقدرته وإرادته، فكل ما يصدر في العالم من حركات وسكنات وخواطر وغيرها دَقَّ، أو عظم؛ بمحض خلقه تعالى وإيجاده، وتصرفات العباد الاختيارية ليس لهم فيها إلا الكسب، قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:17] ، فأثبت الرمي للنبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من جهة المباشرة والاختيار، وحقيقته للرب من حيث الإيجاد والاختراع.

وأيضًا لو انفرد واحد من العالم بإيجاد ذرة لكان شريكا لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة:163] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:22] ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات:96] ولو لم يكن للعبد كسبٌ ما صح تكليفه، ولا خوطب بنحو قوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:30]وقوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الزخرف:72]

7- وأنَّ ترتب الثواب على الطاعات والعقاب على المخالفات أمر ثابت بالشرع لا دخل للعقل فيه، وأنَّ ربط المسببات بأسبابها العادية إنما هو لحكمة اقتضتها إرادة الله الأزلية،

كوجود الري عند شرب الماء، ولله خرق العوائد، فقد يوجد السبب ولا يوجد المسبب، أو العكس، قال تعالى: ﴿ قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الأنبياء:69]

8- وأنَّه لا مانع لما أراد ولا راد لما قضى.

9- وأنَّ كلام الله تعالى قديم ليس بحرف ولا صوت، وأن القرآن كلامه عز وجل أنزله الله على نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، كما أنزل التوراة على سيدنا موسى، والإنجيل على سيدنا عيسى، والزبور على سيدنا داود، والصحف على سيدنا إبراهيم، وسيدنا موسى صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

10- وأنَّ الله تعالى قد أرسل لعباده أنبياء ورسلا مبشرين ومنذرين لا يعلم عددهم إلا الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر:78]

11- وأنَّ سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم خاتم الأنبياء أرسله الله تعالى للناس كافة، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾[الأحزاب:40]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَـٰذِيرًا ﴾[سبأ:28]

12- وأنَّ لله تعالى ملائكة لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون لا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة.

13- وأنَّ سؤال القبر ونعيمه للطائعين وعذابه للعاصين حق، وأنَّ البعث والحساب والميزان وأخذ الخلق كتبهم بأيديهم، وغير ذلك مما هو ثابت بالكتاب والسنة حقٌّ.

14- وأنَّ الشفاعة العظمى في فصل القضاء مختصةٌ بسيدنا محمد صلى الله تعالى عليه

وعلى آله وسلم.

15- وأن من مات مسلما يخلد في الجنة، وأن من مات على غير الإسلام يخلد في النار، والعياذ بالله تعالى ، وأن مرتكب المعاصي غير الكفر غير كافر.

16- وأن المؤمنين سيرون ربهم في الجنة بلا كيف، ولا انحصار، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾.

17- وأمَّا أحوال أهل السنة:

فمنها الصدق، وقبول الحق، والأمانة، والوفاء، واتباع السنة، وترك الابتداع، وبذل الجهد في الطاعة، والاعتراف بالتقصير، والتوكل، والتسليم، والرضاء بالقضاء والقدر، والإخلاص في السر والعلانية، والاعتدال في حالتي الرضا والغضب، وكظم الغيظ والعفو عن الظالمين، والإحسان ولو إلى المسيء، وبذل النصيحة من غير غش، والتواضع بلا ذلة وتماوت، والتراحم، والإشفاق، وإيثار الغير، والتوادد والتعاطف، كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة:71]، ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:134] ، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح:29]، ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:9].

وفي الحديث عن النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَبَاذُلِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ، كَمَثَلِ الْإِنْسَانِ، إِذَا اشْتَكَى

عُضْوٌ مِنْ أَعْضَائِهِ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»[1] رواه أحمد ومسلم، فهذا اعتقادهم وبعض أحوالهم.

فإن زينت باطنك أيها المؤمن بعقيدتهم، وظاهرك بالتخلق بأخلاقهم كنت معهم، فقد قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[2] رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أنس، وابن ماجه عن ابن مسعود[3] .

وأيضًا، فإن المحبة تقتضي الاتباع والحب بغير اتباع دعوى لا حقيقة لها:" إن المحب لمن يحب مطيع"، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران:31]

وأيضًا، فإنَّ حقيقة الإيمان تقتضي المتابعة والتسليم، أما المخالفة فلا تكون إلا من ضعيف الإيمان.

فاحذر أن يراك الله حيث نهاك، وتباعد عن المعاصي، فإنها بريد الكفر؛ ولذا عاهد النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أصحابه على تركها، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: أنَّ النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، قال: «بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ

---

1 - أخرجه مسلم في صحيحه 4/1999/ح2586، وأحمد في مسنده 30/ 323/ح18373.

2 - أخرجه أحمد في مسنده 19/130/ح12075، وأبو داود في سننه 4/333/ح5127. وبنحوه عند البخاري في صحيحه 5/12/ح3688، ومسلم في صحيحه 4/2032/ح2639.

3 - أخرجه البخاري في صحيحه 8/39/ح6168، ومسلم في صحيحه 4/2034/ح2640.

سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ»، فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ[1] .

وإنْ وقعت في مخالفة، فبادر بالتوبة، فإنَّ الموت يأتي بغته، وكن ممن قال الله فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف:201]

وكن ممـ ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر:18]

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، والحمد لله في البدء والختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه ونهج نهجه القويم.

وكان الفراغ من تأليف هذه الرسالة المباركة في آخر ذي الحجة سنة 1350 خمسين وثلثمائة وألف بعد هجرة خاتم النبيين والمرسلين صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

1 - أخرجه البخاري في صحيحه 12/1/ح18.

فهرس المصادر

1. إتحاف السادة المتقين، شرح إحياء علوم الدين، مرتضى ، الزَّبيدي، دار إحياء التراث العربي.

2. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ الطباعة: 1394هـ/ 1974م.

3. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م.

4. إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار االمعرفة – بيروت.

5. أساس التقديس، محمد بن عمر الرازي، أبو عبد الله فخر الدين الرازي خطيب الري، مطبعة كردستان العلمية – سنة 1328هـ.

6. الأسماء والصفات، البيهقي أحمد بن الحسين أبو بكر، تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي – جدة، ط1.

7. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط1/، 1401هـ

8. إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل، تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1/ 1419 هـ - 1998م.

9. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ناصر الدين، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1418/1 هـ.

10. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن

جماعة، دار السلام، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، ط1/ 1990م.

11. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي.

12. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420 هـ.

13. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، عمر بن علي سراج الدين ابن الملقن، دار الهجرة، الرياض، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، ط1/ 1425هـ-2004م.

14. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، نور الدين أبو الحسن الهيثمي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، تحقيق: د. حسين أحمد الباكري ط 1/ 1413 – 1992 م.

15. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد أبو الفيض، مرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، 1419 هـ -1998م.

16. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، محمد بن أحمد الذهبي أبو عبد الله ، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1/ 2003 م.

17. تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط1/ 1422هـ – 2002 م.

18. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1/ 1422 هـ – 2001م.

19. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط3/ 1419هـ.

20. تفسير روح البيان ، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي الخلوتي، دار إحياء التراث العربي.

21. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وزارة الأوقاف بالمغرب، 1387هـ.
22. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.
23. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت.ط1/ 2001م.
24. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الحنفي، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، اليمن، ط1، 1432 هـ.
25. الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.
26. الجامع المسند الصحيح المختصر = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1/ 1422هـ.
27. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، محمد بن أحمد أبو عبد الله شمس الدين القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط1/ 1384هـ.
28. حاشية الجمل على الجلالين، سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، دار إحياء الكتاب العربي.
29. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، أحمد بن محمد الخفاجي المصري الحنفي، شهاب الدين، دار صادر – بيروت.

30. حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي، أحمد بن مصطفى بن خليل، كمال الدين، طاشكبري زاده، دار الكتب العلمية، ط/1، 1419هـ، 1999م.

31. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، دار إحياء الكتب العربية، فيصل سليم عيسى الحلبي، بدون تاريخ طباعة.

32. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، أبو نعيم، دار الكتاب العربي – بيروت، ط4/ 1405هـ.

33. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي أبو الفرج، تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام النووي، 1413هـ - 1992م.

34. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، محمد بن أحمد الذهبي، أبو عبد الله، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ط2، 1387 هـ.

35. الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير – الكويت، ط2، 1416هـ - 1995م.

36. الرسالة النّظامية، عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين. مطبعة الأنوار، صححها وعلق عليها العلامة محمد زاهد الكوثري، 1367هـ، 1948م.

37. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الحسيني شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/ 1415 هـ.

38. السنة، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني أبو بكر بن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1/ 1400هـ.

39. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.

40. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

41. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985م.

42. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن اللالكائي، دار طيبة - السعودية، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي.

43. شرح حديث النزول، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط5، 1397هـ/1977م.

44. شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن عيسى البرنسي الفاسي، أبو العباس شهاب الدين المعروف بـ زروق، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1/ 1427 هـ - 2006م.

45. العرش وما رُوِي فيه، محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي أبو جعفر، تحقيق: محمد بن خليفة التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ/1998م.

46. العظمة، عبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة – الرياض، ط1/ 1408.

47. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن محمد الجوزي، أبو الفرج، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2/ 1401هـ/1981م.

48. العلو للعلي الغفار، محمد بن أحمد الذهبي أبو عبدالله، مكتبة أضواء السلف، الرياض ، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، ط1 ، 1995.

49. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد أبو محمد بدر الدين العينى ،

دار إحياء التراث العربي – بيروت.
50. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد النيسابوري، نظام الدين. تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/1416 هـ.
51. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
52. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر البغدادي أبو منصور، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط2/ 1977.
53. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، دار الفكر، تاريخ النشر: 1415هـ - 1995م.
54. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز الشهوان. مكتبة الرشد– الرياض، ط 5/ 1414هـ - 1994م.
55. كتاب العين، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي. دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي. بدون تاريخ طباعة.
56. كتاب المواقف في علم الكلام، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، ط1/ 1997.
57. كتاب النزول، علي بن عمر بن دينار الدارقطني ، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، ط 1/ 1403هـ - 1983م.
58. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري أبو القاسم جار الله ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3/ 1407 هـ .
59. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي

حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م.
60. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: الطاهر ابن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1/ 1422هـ ، 2002م.
61. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/1417هـ - 1996م.
62. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1415 هـ.
63. اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1.
64. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1/ 2002م.
65. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، محمد بن عمر الرازي، أبو عبد الله فخر الدين، المطبعة الحسينية المصرية، ط/1.
66. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان أبو الحسن الملا الهروي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1 1422هـ - 2002م.
67. المسائل الخمسون في أصول الدين، محمد بن عمر الرازي فخر الدين، دار الجيل، ط2/تحقيق: أحمد حجازي السقا . بدون تاريخ طباعة.
68. مستخرج أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، أبو عوانة ، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.
69. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، أبو يعلى، تحقيق:حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1/ 1404 – 1984.

70. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن هلال أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة ط1/ 1421 هـ - 2001 م.

71. مسند البزار البحر الزخار، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط 1.

72. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

73. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي الشافعي، أبو محمد، الملقب محيي السنة ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط1/ 1420 هـ.

74. معاني القرآن، يحيى بن زياد الديلمي أبو زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. ط 1.

75. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2/1415 هـ - 1994 م.

76. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، محمد بن عمر فخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3 / 1420هـ.

77. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، تحقيق : هلموت ريتر ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3/.

78. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، أبو زكريا محيي الدين، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2/ 1392هـ.

79. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب

الإسلامي، القاهرة.
80. الهم والحزن، عبد الله بن محمد بن قيس القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار السلام – القاهرة، ط1/ 1412 – 1991

فهرس الموضوعات